

٢١٧٣ (حاشية على شرح الانصاري على المنهاج) ، كتبت في

ح

القرن الثالث عشر الهجري تقديراً .

٧٣ ق ٢٧ س ٢٢x٢٥ سم اسم

٥٤٨٩

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد ، بآخرها نقص .

١- المذهب الشافعي ، فقه المذاهب الإسلامية

أ- تاريخ النسخ .

١١١٦٢٧ في  
١٢١٤١١١٢٧  
Copyright © King Saud University





عمادة شؤون المكتبات

DEAN  
UNIVERSITY LIBRARIES

Kingdom of Saudi Arabia  
Ministry of Higher Education  
*Riyadh University*  
RIYAD, SAUDI ARABIA

No. ..... التاريخ : .....  
Date ..... الرقم :

٥٤٨٩

مكتبة عميد شريعة، بـ ٥٤٨٩، على المنهج

Copyright © King Saud University

٥٤٨٩



2

الزول من الهروي على المنراج

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم الخطوط"

الرقم:	٥٤٨٩
العنوان:	شرح المنهاج في الفقه
المؤلف:	المصنف في الفقه
تاريخ النسخ:	١٢٩٥
اسم الناسخ:	١٢٩٥
عدد الأوراق:	١٢٩٥
ملاحظات:	



**قول** بسم الله الرحمن الرحيم البسملة الشمعون وضع بعض التلامذة وقصد هذه الزيادة في  
الشيخ المؤلف وبيان نسبه ليحصل الترغيب في هذا الكتاب بتعيين مؤلفه المشهور بالجلالة  
في العلم والفضلاء فيه وبلا انتفاع بكتبه وقد يكون غرضه ايضا هذه الزيادة دفع ما عساه يرد  
على المؤلف من اغفاله تسميته نفسه التي هي عندهم من الامور المهمة التي ينبغي لكل شاعر في  
تأليف لآتيان بها ليبقى الواقع على ذلك التأليف على بصيرة من امره وقد حكى عبد الله بن حنبل  
على التمرير عن بعضهم انه يجب ان يسمي الصنعة على كل شاعر في تصنيف اربعة امور  
البسملة والحمد لله والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والتشهد وليس له ثلاث امور  
تسميته نفسه وتسميته كتابه ولا تياتي بما يدل على المقصود وهو المعروف ببراعة الاستدلال  
انتهى واما ما يرد على المؤلف من اغفاله التمهيد في خطبته فسيأتي دفعه عند التكلم عليها  
ان شاء الله تعالى وقيل ان هذه الزيادة من وضع وليد له يسمى حبيب الدين مات غريفا  
عليه الشيخ حزنا شديدا حتى عجز في آخر عمره بسبب ذلك وهذا الولد اكرم اولاده وهو الذي  
وضع سائر تراجم مؤلفات الشيخ ولم يعقب وكان له ولد آخر يسمى جمال الدين وهو اصغر  
اولاده وقد اعقب ذرية كثيرة وافتتحت هذه الزيادة ببسملة لانها من الثمينة ذات  
البال تكونها من اداء حق الشيخ وبره لانه يجب على ابناء التعليم بآباءهم بل بآبائهم  
من آباء النسل لان آباء النسل هم تهيئة الاجسام وآباء التعليم هم تهيئة الارواح  
التي يترتب على تهيئتها السعادة في الدارين ولم يؤت فيها بالجملة لعلها ابتداء برواية  
كل كلام لا يبداء فيه بذكر الله وقد اشتملت هذه الخطبة المريضة على احدى عشرة سجعة  
تنتان على الجيم واربعة على النون وخمسة على الهاء والسجع توافق الفاصليتين  
من النثر على حرف واحد والقوم الفاظ اربعة فقرة وقرينة وسجعة وفاصلة  
فالفترة والقرينة مترادفات على شيء واحد وهو طائفة من الكلام مقابلة باخرى  
و







لان الاحكام المذكورة من حيث استنهاؤها وظهورها وتبينها تسمى شرعا وسريعا ومن حيث  
املاء السارح اياها لنا تسمى ملة ومن حيث انقياد الخلق لها تسمى ديننا وهذا التقدير في هذا  
المركب الاصناف بالنظر لاصله والافهوا الان لقب المؤلف رحمه الله واللقب قسم من اقسام العلم لجامد  
الموضوع للذات **قوله** ابو يحيى كنية الشيخ المؤلف **قوله** ذكر يا سعة العلم وهو بلد والقصر وبها  
قرئ في السبع **قوله** الايضاري نسبة الى الانصار رضي الله عنهم والانصار اصله جمع ناصر كما صاحب  
وصاحب او جمع نصير كما سرائ وشريف صار علما عليهم بالقلبة او بوضعه صلى الله عليه وسلم اياه  
عليهم وهو من قبيل المفرد فمن ثم ساعدت على القيلس النسبة اليه على لفظه اي العلم ولم تنقل  
الى مفردة الذي هو ناصر او نصير قال في الخلاصة. والواحد اذكرنا سببا للجمع انه لم يسمه واحدا  
بالوضع **قوله** تغري الله برحمته اي عجمه وسمله بها فغنه استغارة بقرينة تنبئة حيث شبه  
تغري الله له برحمته بادخال السيف في عزمه بجامع التغطية في كل واطلق اسمه وهو التغطية عليه  
ثم استق منه تغريه بمعنى عجمه **قوله** واسكنه فسيح جنته اي واسمها والمراد جعل الله نصيبه منها  
وافرا **قوله** ونفعنا والمسلمين ببركته اي وصلنا والمسلمين الى خير بيعة علومه ومعارفه  
فان النفع هو الوصول الى الخير وضد الضرر والبركة ثبوت الخير الا في الشيء ونطق  
على الزيادة والنماء والمراد بها هنا علومه ومعارفه **قوله** بسم الله الرحمن الرحيم هذا اول التاليف  
من السارح ولما كان ذكر واجب الوجود سبحانه يلزم كونه اما في كل ذي خلو وشان وطراز خلو فانه  
العلوم في كل اوان. افتتح المؤلف كتابه بما هو ابلغ الشان فقال بسم الله الرحمن الرحيم وكلف لا تكون  
البلغ الشان وهي صفات اشرف الكتب السماوية ومصباح بصائر اهل المعارف الربانية والعوارف  
الرحمانية والتجليات السجانية. لاسمائها على علوم الاولين والآخرين فقد جمع فيها معاني الفاتحة  
اجامعة لمعاني القرآن لجامع المعاني الكتب الاربعة **قوله** لجامعة لمعاني الكتب الاربعة باسمها  
وهي لا يقيد خصوص هذا اللفظ مفتاح كل كتاب الذي كما قال صلى الله عليه وسلم بسم الله الرحمن  
الرحيم مفتاح كل كتاب وقد نقل عن اب بكر التوشحي اجماع كل ملة على ان الله تعالى افتتح كل كتاب  
من الكتب السماوية ببسم الله الرحمن الرحيم ولا ينافيه خصوصية نبينا وامته بها اذا اختص اللفظ  
العربي بهذا الترتيب والامام في الخلافة من علماء فهو ترجمة عما في كتابه بليليس اذ لم يكن عربيا  
وان كان كل كتاب نزل من السماء عربيا لتغير لفظه عن كتابه بلسان قومه ولا ينافيه ايضا امره عليه  
الصلاة والسلام بكتب باسمك اللهم الى نزول بسم الله الرحمن الرحيم ومرسلها فامركت بسم الله الى نزول  
فرا دعوا الله او ادعوا الرحمن فامر بكتب بسم الله الرحمن الرحيم الى نزول آية انزل فامر بكتبها بتمامها  
فانه يقتضي عدم افتتاح القرآن بها لاحتمال عدم علمه صلى الله عليه وسلم بافتتاح القرآن بها قبل  
الامر بذلك لكنه بعينه اذ كلف بتأخير عدم علمه الى نزول آية انزل فامر بكتبها بتمامها  
بانه صلى الله عليه وسلم لم يكن اما كان يقول او لا سورة بعد نزول اخرها مع تخطي نزول بعض سورة اخرى  
بينهما فتأمل ولا ينافيه ايضا ان معاني الكتب مجموعة في القرآن ومعانيه في الفاتحة ومعانيها في البسملة  
فانه هذا يقتضي اختصاص القرآن بها لان اختصاص اللفظ العربي على هذا الترتيب لا يظهر ان قولهم  
اقيد بالكنيات العزيز للاقتضاء على اشرف اوجمه اياها اذ انقرو ذلك فلا ابتداء بها مطلقا وعنده  
منقضى من غير اخر به الصادق المصدوق بقوله كل امر ذي بال لا يبداء فيه بسم الله الرحمن الرحيم خصوص  
التي وسياقي الكلام على هذا الحديث مستوفى ان شاء الله تعالى عند ذكرنا ان له في الكلام على بسملة القرآن  
وما ذكرنا ان معاني الكتب مجموعة في القرآن فمشاربه الى ما روي ان الكتب السماوية اي من الملائكة  
من السماء الى الدنيا مائة واربعة انزل على نبيك ستون وعلى ابراهيم ثلاثون وعلى موسى في التوراة  
عشرة

بسم الله الرحمن الرحيم  
هذا اول التاليف  
من السارح

عشرة والتوراة والابجيل والزبور والفرقان وان معاني كل الكتب مجموعة في القرآن ومعانيه  
مجموعة في الفاتحة ومعانيها مجموعة في البسملة ومعانيها مجموعة في بآياتها ومعانيها ما كان  
واحد يكون ما يكون كذا في ابن عبد الحق والمراد بالجمع ولو اجمالا من طريق الائمة ووجه بعضهم كون معاني  
البسملة في الباء بان المقصود من كل العلوم وصول العبد الى الرب وهذه الباء لما فيها من معنى الاصلاق  
تلتصق العبد بحاجب الرب زاد بعضهم ومعاني الباء في نقطتها ومعناها انا نقطة الوجود المستند  
معي كل وجود قبل المراد بنقطتها او لما تجر بالعلم لا النقطة التي تحتها لان نقطه حروف اصطلاح  
جديد وفي الحادي انها النقطة التي تحت الباء وقوله انزل على نبيك ستون على ما في بعض  
ونصفه وعن ابى ذر الغفاري قلت يا رسول الله كم انزل الله من كتاب قال مائة صحيفة واربعة كتب  
على نبيك خمسين صحيفة وعلى خنوخ وهو ادريس ثلاثون صحيفة وعلى ابراهيم عشرين صحيفة وعلى  
علي موسى قبل التوراة عشرة صحائف وانزل التوراة والابجيل والزبور والفرقان ولم يذكر آدم  
في هذه الرواية كالتى قبلها وفي الينابيع وعلى آدم عشر صحائف ولم يذكر موسى انتهى وقوله ومعاني  
القرآن اي غير الفاتحة والسامل وقوله ومعاني الفاتحة اي غير البسملة وقوله ومعاني البسملة  
اي غير الباء لئلا يلزم طريقة الشيء في نفسه وجاء في الحديث على تجويد البسملة وتحتين خطها احاديث  
منها عن ابن مسعود رضي الله عنه من فوعا من كتب بسم الله الرحمن الرحيم فليقرأ هذه التي في  
بسم الله كتب الله له عشر حسنات وتحته عشر سيئات ورفع له عشر درجات ومنها ما روي انه  
صلى الله عليه وسلم قال في رجل في بسم الله الرحمن الرحيم فغفر له وروي اذا كتبت كتابا فخذوا  
بسم الله الرحمن الرحيم تقضى لكم كل حاجة وكما روي عن ابن عبد العزيز يقول للكتاب طوبى الباء واظهر  
اسما لها ودور والميم تعظما لكتاب الله تعالى وروي انه صلى الله عليه وسلم قال للمعاوية كانت وحيدة  
الى الدواة وحرف القلم واقم الباء ورفق السمين اي فرق اسماها ولا تغور الميم وحسن الله وممد  
الرحمن وجود الرحمن وضع قلما على اذنك اليسرى فانه اليسر لك نقلت هذه الاحاديث بعضها  
من رسالة السنن وفي بعضها من رسالة الحادي وبعضها الاخر من رسالة الشيخ محمد بن حمدون  
المغربي **قوله** روي ان البسملة لما نزلت هرب الغيم الى المشرق وسكنت الرياح وهاج البحر واصفت  
البراهم بادانها وزجت الشياطين وحلف الله بعزته وجلاله ان لا يسمى اسم على شيء الا شفاه  
ولا يسمى اسم على شيء الا بارك فيه وروي انه رجلا قال في حفرة صلى الله عليه وسلم نفس الشيطان  
فقال له عليه الصلاة والسلام لا تقل ذلك فانه يتعاظم عنك اي عند هذا القول ولكن قل بسم الله  
الرحمن الرحيم فانه يصغر حتى يصير اقل من ذبابة وروي انه من اراد ان يحيى عبدا ويحيى شريفا  
فليقل عند ابتداء كل شيء بسم الله اي كل شيء ذي بال بليل احد بيت المتقدم وروي ان بسم الله  
الرحمن الرحيم ام القرآن وهي ام الكتاب وهي السبع المثاني ولعل وصفها بهذا باعتبار اسمائها على  
معاني الفاتحة الموصوفة به وعن ابن مسعود من اراد ان يجنيه الله من الزبانية البسملة عشر  
فليقرأ البسملة فيجعل الله له بكل حرف منها الجنة اي ستمائة ورواية من كل واحد منهم فانه يقولونها  
في كل افعالهم فيها قوتهم وبها استضعفوا وروي انه رجلا كتب الى عمر ان لي صدقا لا يسكن  
فابعت الى دواء فبعت اليه قلسوة فكان اذا وضعها على راسه سكن صداعه واذا رفعها عاد  
اليه الصداع ففعلها فاذا فيها كاعند مكتوب فيه بسم الله الرحمن الرحيم ومن كتبها مائة مرة وثلاثة عشر

بسم الله الرحمن الرحيم  
هذا اول التاليف  
من السارح







الذي ذكره فاجابه الى ذلك هذا المختص ما بينه وبين سبب التأليف **قوله** يحيى الدين اي يحيى هل الدين وشيئ  
من ظلم الجاهل الذي هو كالقوة المؤلفة وتحرراته او يحيى الدين نفسه بتأليفه فيه وتحريره له ويجري فيه ما  
في يحيى السنة من الاستعارة اما النسخة المتبعة بنسخة الاظهار والاحياء واستفادته ثم استفاق يحيى  
واما المكتبة بنسخة الدين بلحي واثبات ما يخصه له وهو يحيى ووصف النسخ له بذلك لا ينافي ما نقل عنه  
انه قال لا اجعل في حل من يسمي يحيى الدين لان ذلك انما هو من باب التواضع **قوله** فلا يقال مقتضى  
ذلك حرمة اطلاق هذا اللفظ عليه خلافا لما في قوله فيه ذكره الشوري في فتح الاله ثم قال ومن ثم كان الذي  
يظهر كما بينت في غير هذا المحل ان من صرح بان ذلك حق يؤذيه لا يحرم من جهة وليس هو من قوله الغيبة  
ذكره اخرا عما يكره لان سرادهم كما هو ظاهر مما يكره ما كثره عن فاما من كرهه البناء عليه بحق فلا يثبت  
لكراهته لذلك وان لم يكن من باب التواضع فانه حينئذ بالعبث استبد انتهى **قوله** النووي هو اثبات  
الالف على غير قياس ونحن هنا لنسبته الى نواة قرية من قرى دمشق الشام ذات اشجار وانما رتبناه  
ثم سكن دمشق وصار امام اهل عصره علماء وعبادة وورعا وزيادة راقب الله في سره وجهه وله  
بين حرفة غيره عن امثالهم ولم يصنع من عمر ساعة في غير طاعة مولاه الى ان صار قطب عصره  
وهو من الفضل ما حواه وبلغ ما نواه فتمت به نواة ولما رجع بعد وفاة الامام الرافي  
بمخونتين ومات في شهر رجب سنة ست وسبعين وسفينة عن نحو ثمانين سنة وكان  
عزيزا عند اهل الشام عظيم موقر **قوله** يحل الفاظه اي بين معانيها ومنه بيان كمال الفاعل والمفعول  
وفيه ان في هذا اضافة الشيء الى نفسه لان المزج اسم الالفاظ على ما هو المختار اي في اسماء الكتب لا يقال  
الاضافة فيه ببيان اي الفاظه هي لاننا نقول صرح الناصر للافا في بان الاضافة البانية لا ياتي  
في الاضافة الى الضمير وقد يقال هو من اضافة كل من الجزئيات الى كل لان المعنى يحل كل من كتب من تركيب  
جملة تلك الالفاظ على حد قولهم اركان الصلاة واركانه التيمم **قوله** ويحل حفاظه اي يصيرهم اجلاء  
لغيرهم معانيه بذكر ما استعمل عليه من الفوائد فهو الجسيم المعجزة لا بالحذاء المملة اهو عناي **قوله** ويبين  
سراده اي لان اللفظ قد يطلق ويراد به غير ظاهر اهو عناي

هذا هو المختص ما بينه وبين سبب التأليف

نعالى استدلال على منطوق المتن وهو قوله انما يظهر في وعلى مفهوم وهو  
قول الشارع بخلاف الخراج لكن الدلالة على المنطوق ظاهرة لانها منطوق  
الدلالة الثلاثة فان منطوقها ثبت حكم التطهير للماء واما الدلالة على  
المفهوم وهو انتفاء حكم التطهير عن غير الماء من المايعات كالخمر ونحوه فغيرها  
خفاء فلفظك بينها بقوله فلو طهر غيره من المايعة الخ انتزاعا بزيادة  
**قوله** وانزلنا من السماء ماء طهورا الآية تشمل ما نفع من الارض ايضا  
لان نزول في الاصل من السماء قال تعالى وانزلنا من السماء ماء بقدر فاشربوا  
في الارض وعدل عن آية وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ويبلغ  
اصح في المراد لا فارقان الطهورية غير الطهريه وليس قوله طهورا تأليفا  
للماء لانه التأسيس اكثر منه فائدة لا فائدة معنى ذلك انما قبله فالتطهريه  
استفادت من الماء لعدم الامتنان بغيره اي بغير الطهر والطهريه استفادت  
من طهورا فعلم ما تقر انه لا تلازم بين الطهر والطهور فقد يكون الشيء  
طاهرا لا مطهرا كالمستعمل وقت يكون مطهرا لا طاهرا كذرق الحماق في الدغ  
فتامل انتهى مدعي على التحرير واختلافوا في المياه التي في الارض هل هي  
اصلها من السماء ام خلقها الله تعالى في الارض على قولين احدهما ان  
لجميع من السماء لقوله تعالى انزلنا من السماء ماء فسلطه  
ينابيع في الارض والثاني ان الله تعالى خلق ماء في الارض كما خلق ماء  
السماء فيها قال تعالى والارض بعد ذلك احياها نحيق والامانت الارض  
مخلوقة قبل السماء وقد احيا الله تعالى انما اخرج منها ماءها ومرعاها  
تغير ان يكون الماء مخلوقا فيها وما يدعى ان الارض مخلوقة قبل السماء  
قوله تعالى قل انكم لتكفرون بالذي خلق الارض في يومين وتجعلون  
له انداد ولله رب العالمين وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها  
وقدر فيها اقواتها في اربعة ايام سواء للسائلين ثم استوى الى  
السماء وهي دخان فقال لها وللارض انئيما طوعا او كرها قالتا اتينا  
طاعين ففصصها سبع سموات في يومين وثم للترتيب وقال  
بعضهم خلق الله الارض اول ثم خلق السماء ثم دحا الارض بعد خلق  
السماء وقيل خلق الله زمردة خضراء كغلاظ السموات والارض

هذا هو المختص ما بينه وبين سبب التأليف

هذا هو المختص ما بينه وبين سبب التأليف



قوله

ثم نظر الى انظر العظمة فانما عت فصارت ماء ثم ترى الماء رايا  
يخرج من تلك الهيئة ثم ان الله تعالى رفع من البحر خارا وهو الذي  
الذي ذكره في قوله تعالى استوى الى السماء وهي دخان فخلق السحاب من الدخان  
وخلق الارض من الماء وخلق الجبال من موج الماء وماء البحر الملح تحوت  
الطهارة منه بلا كراهة لقوله صلى الله عليه وسلم هو الطهور ماءه لكل  
ميتته هذا مذهبنا ونقل البغوي في سورة التكوين عن عبد الله بن عمر  
وعبد الله بن عمر انهما قال لا يجوز الطهارة بماء البحر لانه غطاء جهنم ونقل  
ذلك ايضا الدارمي في الاستاذكار عنهما وعن مسعود بن المسيب انه لا يجوز  
الوضوء بماء البحر قال وعن قوم انهم قد مو التيم عليه او جيزا بينهما وعن  
قوم انه يتوضأ به عند عدم غيره وما يذكر على البحر غطاء جهنم قوله  
تعالى اما خطاياهم انزقوا فادخلوا نارا فاقتضى ذلك ان دخول النار لا يقتضي  
الغرق وقوله صلى الله عليه وسلم ان تحت البحر نار او ان تحت البحر النار  
لبحر الحديث والله اعلم انتهى ملخصا من كتاب القول المفيد في النيل السعيد  
للعلامة احمد بن العار **قوله** حين بال الاعرابي هو الاقرب بين حاليين او  
ذو الخويصرة قاله المنذري في شرح البحر والفتوح في الحقيقة على الثاني  
لكنه قيل بالتميمي وهو مخالف كما في الاصابة وكان في القاموس فانه قال  
ذو الخويصرة اثنتان احدهما تميمي والثاني عماري فالاول خارج ليس بصحابي  
والثاني هو الصحابي البائلي في المسجد انتهى بالمعنى فليراجع عبارة  
ذو الخويصرة التيمي صحابي **قوله** هو البائلي في المسجد وهو الذي هو في  
ابن زهير ضئفي الخواجه اي صلح انتهى عن شريح **قوله** ذنوب من ماء  
على حذف مضان اي مظهره ذنوب حمار كونه بعض الماء من تنقيصه وهي  
مع مذهبها في محل نصب على الحال وحجج الحال من النكرة قليل انتهى مدعي  
على الخطيب **قوله** الدلو المتلئة ماء اذا كان هذا  
معنى الذنوب فما فائدة قوله بعد في الحديث من ماء وتنفيد به تامل  
يجاب بان الذنوب يطلق حقيقة على الدلو فقط لا بقيد كونه متلئا ماء  
وعليه بقيد كونه فيه ماء او المتلئة او القريبة من الامتلاء او بقيد  
احد عليه فيحمل الذنوب في الحديث على الدلو فقط فيظهر فيه تنقيده  
فيه بقوله من ماء ويرى الاشكال انما تقر من حمل الذنوب في الحديث  
على مطلق الدلو الذي هو من جملة اطلاق الذنوب لغة كما تقدم  
وهو

وهو منقول عن عبارة القاموس وغيره انتهى ملخصا وافاد قوله المتلئة انه الدلو متلئة  
وفي المختار انها تذكر وتؤثنت انتهى عن شريح **قوله** والامر للجواب اي في الآية  
الثانية والحديث وكذا قوله والماء يصفى انتهى عن شريح وقدر بعضهم انه قوله والماء يصفى  
لما راجع للآيتين والحديث **قوله** لتبادره الى الفهم ما لم تقم قربة تفرقه الى غير كانه  
الآية التي هي وانزل الناس السماء ماء طهورا والامر الغاء طهورا من المحصل للطهارة  
لا الطهارة لقوله في الآية الاخرى ماء ليظهر كونه به والامر التاكيد انتهى حطبي **قوله** لقات  
الامتنان اي كماله والامتنان تعاد النعم وهو من الله المحمود ومن غيره مذموم انتهى  
مستحبا عطية وبقوله اي كماله اندفع ما اعترض به بعضهم بقوله ما المانع **قوله** ان يقع  
الامتنان بشيء مع وجود ما يشاركه في المعنى الذي امتن به لاجله اي هو  
الطهورية اذ وجود ذلك الغير مانع من كمال الامتنان كما لا يخفى **قوله** ولا غسل  
البول به فيه انه قد يقال انما امر بغسل البول به لانه المتيسر اذ ان الغالب  
وقع فينقط الاستدلال بالحديث لطرق الاحتمال له فالاولى ان يقال في  
مقام الاستدلال على اختصاص الطهارة بالماء ثبتت الطهارة بالماء المطلق  
ولم تثبت بغيره ولا مدخل للقياس لطهور الفارق فلا يقاس بغيره لان الطهارة  
عند الامام تغدي وعند غيره معقول المعنى لما فيه من الرقة واللطفة التي  
لا توجد في غيره انتهى ملخصا من الحلبي والخطيب وغيرهما ثم قال الحلبي وقد يتوقف  
فيه بانه ثبتت الطهارة بالنيت انتهى **قوله** فتغير بخالط تغريغ على  
مفهوم قوله وهو ما يسمى الخ وانما فان مفهومه ان مالا يسمى كذلك لا يكون  
مطهرا بضميمة منطوق قوله في المتن قبله انما يطهر من ما به ماء مطلق وانما  
قال غير مطهر لانه المقصود وان كان الطاهر ان يقول غير مطلق والمراد  
التغير احد اوصافه الثلاثة وهي الطعم واللون والريح فلا يضر التغير بها  
لاحرارة والبرودة كما سينبه عليه بقوله والتغير الموء تراخ الله شيئا عطية بزيادة  
**قوله** بخالط هذا شروع منه في ذكر قيود في المفرع على ما سبق وهي اربعة  
اولها قوله بخالط وثانيها قوله طاهر وثالثها قوله مستغنى عنه ورابعها  
كثرة التغير بما استوفى القيود الثلاثة المذكورة المستفادة من معنى

ن

الاصحاح



قوله تغير اسم منع الاسم وسياخذ في الشرع محترز القيود المذكورة على طريقة  
قوله بطل الف والنشر المشوش بقوله وخرج بما ذكره التغير مجاورا **قوله** وهو ما لا  
يتميز في رأي العين هذا أحد تعريفي المخالط وهو الأصح منهما و  
ولا بد في الثاني ما يمكن فصله فالتراب على الأول مخالط قبل رسوبه وعلى  
المخيلط من الثاني مجاور بعد رسوبه لا مكان فصله حينئذ فلا حاجة لاستثناء  
أن يكون **قوله** اهـ ملائقي على التحريك زيادة ايضا **قوله** بخلاف المجاور في فانه على الاصح السابق  
عينا لا في تعريف المخالط ما يتميز في رأي العين عند ملاقاته الماء ويعلم من  
عدم الضرر بالتغير الناجي من المجاور والملاقي للماء عدم الضرر بما يشتمل من غير  
الملاقي له بان كان بقربه بالاولى **قوله** طاهرنا يحتاج لهذا القيد بالنسبة  
للتغير الملاقي للماء ما المغير مجاورته له من غير ملاقات له فلا يحتاج  
للقيد بذلك فلا يضر بالتغير به وان كان حساسا في مسئلة الجففة القريبة من  
السط **قوله** مستغنى عنه مراده بالمستغنى عنه ما يمكن صون الماء عنه فلا  
يضر بالتغير باوراق الاشجار المتناثرة ولور بيعية وان تفتت واختلطت  
ويضر بالتغير بالثمار الساقطة بسبب ما اخل منها سواء اوقع بنفسه ام بايقاع  
وسواء كان على صورة الورق كالورد او لا انتهى شرح مراري لان الثمار سهولة  
وانخالط التحرز عنها بخلاف الاوراق انتهى جمل وتخصي ما ذكرناه ان المستغنى عنه ما يسهل  
يقينا عادة التحرز عنه في الماء اي ما من شأنه ذلك فافهم **قوله** كزعفران مصروف  
بنفسه لكونه اسم جنس وليس علما ولا وصفا **قوله** تغيرا مفعول مطلق عاملة متغير  
او بما الذي هو اسم فاعل **قوله** لكثرة فيه اشارة الى ان عرف الفقهاء جار في حكمهم  
تساعنه على المتغير المذكور بالضرر على الكثرة فهي منشا الضرر في عرفهم لا غيرها **قوله**  
كاعواد تخللت منها طوبى كان التغير تقديريا هذا الظام الغرض منه التعميم في ضرر التغير الكثير بما ذكر  
وخالطة وبيان انه لا فرق بين ان يكون ذلك التغير حسيا او تقديريا **قوله**  
ق اعلى بان اختلط الماء بالتصوير وهي تفيد حصر التقدير في هذه الصورة فلا  
خطم يتجاوزها **قوله** ما يوافق في صفاته اي ما يوافق في صفاته كما في شرحه  
فلا يضر التغير التقديري الا بالخليط المائع لا بالمجاور المائع كالدهن و

قوله بطل الف والنشر المشوش بقوله وخرج بما ذكره التغير مجاورا قوله وهو ما لا يتميز في رأي العين هذا أحد تعريفي المخالط وهو الأصح منهما و

قوله بطل الف والنشر المشوش بقوله وخرج بما ذكره التغير مجاورا قوله وهو ما لا يتميز في رأي العين هذا أحد تعريفي المخالط وهو الأصح منهما و

ولا بالخليط الجامد كالحوار انتهى جمل بزيادة ايضا **قوله** في صفاته اي كلها و  
بعضها و قوله مخالطه اي بالمخالط الوسط وهو لون العصير اي عصير  
العنب الاسود وطعم الرمان اي الحامض ورجح اللاذن وهو شي يوشح رطوبة  
من شعر الحمار **قوله** كما مستعمل عبارة شرح مرر والماء المستعمل كما يجمع  
فنفرضه مخالفا للماء وسطا في صفاته لا في تكثر الماء فلو ضم الى ماء المعز  
قليل فبلغ به قلتين صار ظهورا وان اثر في الماء بفرضه مخالفا انتهت  
وقوله لا في تكثر الماء اي لا في حالة تكثره الماء اي فلا يكون كالمائع ولا يعول  
على فرضه مخالفا وسطا هذا هو المراد من عبارته وقد اشار الشارح له هنا  
بقوله الا في انفا في غير الماء المستعمل تامل انتهى جمل بزيادة بيده موضحة **قوله** فافهم  
فيقدر مخالفا له في احد ما المراد بالاحد الاحد الدائر فيشمل كل احد اي  
فيقدر مخالفا له في كل صفة لا في صفة واحدة فقط انتهى شيخنا في  
وشرح به مرر وعبارة عن ش قوله في احدها اي فان غير الكفي به والا  
عرض الباقي من الصفات ليوافق كلام مرر انتهت وقوله فان غير اي  
ذلك الوصف المعروض فرضا وتقديره حصل التغير تقديره وقوله التقدي  
به اي في سلب الصهورية وخرج بقوله الشارح ما يوافق في صفاته  
ما لو وافقه في صفة واحدة منها وبقي فيه الصفتان مثلا كما ورد  
منقطع الراجحة له لون وطعم مخالفا للون الماء وطعمه فهل تعرض  
حينئذ جميع الصفات الثلاثة او يكتفي بفرض مغير الرجح الذي هو  
الاشبه بالخليط في ذلك خلاف بين الفقهاء وقد اوضح ذلك شيخنا الحفني  
بحاصل ونصه كما في حاشية الجمل والحاصل ان الواقع ان كان مفقود الصفات  
كلها كما مستعمل لا يمين عن الصفات المذكورة على الماء وان كان مفقود  
البعض كما له راجحة فيقدر فيه اللون والطعم ولا يقدر الرجح لانه اذا لم  
يغير برجحه فلا معنى لتقدير ربح غيره وهذا كله اذا لم يكن الواقع  
له صفة في الاصل وقد فقدت فان كان كما ورد منقطع الراجحة فيه  
خلاف بين ابن ابي عسرون والرويان في قول يقول يقدر فيه  
لون العصير وطعم الرمان ورجح ماء الورد فيقدر الوصف المفقود فيه

قوله بطل الف والنشر المشوش بقوله وخرج بما ذكره التغير مجاورا قوله وهو ما لا يتميز في رأي العين هذا أحد تعريفي المخالط وهو الأصح منهما و



لا ربح الاذن وابن ابي عصرون يقول بقدر فيه طعم الرمان ولون  
العصير وريح الاذن ولا يقدر ربح ماء الورد لفقدته بالفعل فيكون  
ماء الورد حينئذ كالماء المستعمل انتهى والفرق بين القولين انه على كلام  
ابن ابي عصرون يعتبر وسط الصفات وان لم يشبه صفة الواقع وهو الاوقع  
بكلامهم لان قولهم مخالف لوسط صريح في انه لا يعتبر الخليط بنفسه وانما يعتبر  
بغيره بنسبه وهو كذلك عند الجميع الا الروايين فماء الورد المنقطع الراجحة يعتبر  
على كلام ابن ابي عصرون والجمهور بريح الاذن وعلى كلام الروايين يعتبر بماء الورد  
له راحة لانه اشبه بالمخالط واعلم ان عرض اوصاف المخالف الوسط في جميع  
صور التقدير جائز لا واجب فليس المراد انه لا يحكم بظهورية الماء الابلع  
عرض ما ذكر بل المراد انه لو قدر تغيره والافله الاعراض عن التقدير واستعماله  
اذغاية الامرانه شاك في التغير المضر والشك لا يضر انتهى لمخصا من عن شمس و  
غيرها وفي اجهوري ما يضمن قوله بان تعرض عليه اي جواز افلوهم شخص وتوضا  
كان وضوءه صحيحا سم اذا الاصل عدم البصر انتهى وظاهره جريان ذلك فيما  
اذا كان الواقع بخلافه في ماء كثير انتهى مدعي وفي الشويزي ما يضمن فلوهم وتوضا  
به صح وضوءه لان غايته انه شاك ونحن لا نؤثر بالشك استصحا بالاصل  
المتيقن كالوشك في مقفه هل هو مخالط او مجاور او في كثرة او خذ ذلك  
انتهى وقوله في مقفه هل هو مخالط او مجاور مبني على ان المقر اذا كان مخالط  
بضر والمعتد انه لا يضر كما نص على ذلك المدا في كل من يترفع عن شمس فانه بعد ان نقل  
عن شمس مر ما يضمن ويعلم ما تقر ان الماء المتغير كثيرا بالقطران الذي يدهن به  
القرب ان تحققنا تغيره به وانه بخالط فغير ظهور تعقب بقوله عن شمس ما يضمن  
وقوله ان تحققنا تغيره به لا يضر هذا التفصيل انما هو اذ اوضع لاصلا  
الماء اما اذا وضع لاصلاح القرب فلا يضر التغير به ولو مخالط ولو كثيرا  
لان التغير به تغير بما في مقر الماء انتهى ومراد الفقهاء هنا بالشك وفي  
معظم ابواب الفقه مطلق التردد لا المستوي فقط كما في المجموع وشرع الرقعة  
**قوله** غير مظهر محله اعني كونه غير مظهر بالنسبة لغير ذلك المخالط  
اما بالنسبة له فهو مظهر له كالواريد بظهوره في او عجين او طين مضب  
عليه

في كلامهم

عليه الماء فتغير به تغيرا كثيرا قبل وصوله لجميع اجزائه فانه يظهر جميع اجزائه بعد تغيره بذلك  
هكذا احفظته من تغيره شيئا الطلح الذي ربح الله واعتقاده وهو ظاهر بخلافه ما لو  
اريد غسل الميت فتغير الماء المصبوب على يديه بما عليه من نحو صدره تغيرا كثيرا  
فانه يضر على الميت الذي يدل عليه كلامهم في باب غسل الميت وفاقا لجماعة فقامل  
انتهى سم انتهى عن شمس انتهى جمل **قوله** في غير الماء المستعمل اي في غير الماء الذي خليطه  
ماء مستعمل وهذا راجع للمشق الاول من التعيم وقوله ما ياتي هو قوله والتغير  
في فرض غير مظهر ان قل المقيض مفهومه ان المستعمل اذا كان كثيرا يكون مطرا مع ان جميعه  
ستعمل **قوله** فبالاولى ما اذا كان الماء المستعمل مخالط الماء آخر مطلق وصار المجموع  
قلتين فالتر وعبارة الاجهوري قوله يقرب ما ياتي الذي ياتي هو قوله الش  
اما اذا كان ابتداء او انتهاء بان جمع الخ انتهت انتهى جمل **قوله** لانه لا يسمى ماء  
اي لان المتغير المذكور ولو تقديرا لا يسمى ماء اي لا يقيده لازم بل يقيده لازم كماء  
الخرنوب وماء الزبيب وماء الورد انتهى جمل في زيادة من جمل **قوله** ولهذا الوصف  
ان ظاهره انه لا فرق بين الحلف باسمه او بالطلاق وهو ظاهر وفزع بقوله ماء  
ما لو قال هذا الماء فانه انما يحث به اذا شربه على حالته بخلاف ما لو منعه  
لبسك او نحوه بحيث تغير كثيرا وهذا التفصيل يؤخذ مما لو حلف مشرا الى  
حنطة حيث فرقوا بينه وبين ما لو قال لا اكل من هذه فيحث بالاكل منها وان  
خرجت عن صورتها فضاوت دقيقا او خيرا وما لو قال لا اكل من هذه  
الحنطة فانه لا يحث بالكل منها اذا ضاوت دقيقا او خيرا انتهى عن شمس وعلم  
انتهى جمل **قوله** لم يحث يفيد عدم الحث بسبب المتغير تقديرا وهو ظاهر وانما يتجنى  
الطلح انتهى سم على التبع انتهى عن شمس علم ر وعبارة التوري قوله لم يحث ظاهره  
ولو كان التغير تقديرا ووافق عليه شيئا الزيادة ان علم بذلك انتهت انتهى جمل  
**قوله** لا يتراب وملح ماء هما بالجر عطفا على قوله بمخالط المتناول للتراب لهما  
والملح المذكورين ومعلوم ان العطوف بلا يثبت له تقيض حكم ما قبلها من المفقوف  
عليه فيكون المتغير بما ياتي على ظهورية وان كان مستغنيا عنها وبين الشارح  
عليه ذلك بحاليتين احدهما قوله تسهلا والاخرى قوله او لا يضره بل ياتي

بقربه



**قوله** ايضا لا تراب اي ولو مستعملا كما اعتد م رانه سم وقوله ولو  
مستعملا واما الملح المائي اذا كان مستعملا قبل صيرورته ملحاً ولم يبلغ به  
الماء قليبين ولو فرض مخالفاً لغيره فانه يضرب وجدة بها مشه انت جمل فقول  
وملح ماء اي لم ينفذ من ماء مستعمل والا فهو كاضل فيقدر ان يثوب في وعاء  
ع ش على مرر ويؤخذ منه ان لو انقعد الملح من المستعمل وغيره كغيره اضر  
وعليه فكل العبرة بالتغير بصفة كونه ملحاً نظر الصورة الا ان حتى لو غير بها و  
لم يغير لو فرض عصراً مثلاً فيسلب الطهورية او يفرض مخالفاً وسواء  
نظر الاصل فلا يسلب فيه نظر والا قرب الاول فتأمل فانه دقيق جداً  
**قوله** وان طرحا فيه هذه الغاية للرد بالنسبة للتراب فانه لم يحك في المباح  
الخلاف الا فيه واما الملح فذكره م ر ولم يحك فيه خلافاً في التغير بالنسبة  
للملح وللرد بالنسبة للتراب انتهى **قوله** تسهيلاً على العباد الخ قضية كل  
من هذه العلة والعلة التي بعدها ان لا يفرق بين التراب الطهور والمستعمل  
وهو متجه ينبغي الاخذ به ولا ينافي ذلك ما عطلوا به ايضا من ان التراب  
احد الطهورين يقتضي اخروا المستعمل لانه علة قاصرة لا تقتضي عدم الاخذ  
بمقتضى المطردة فاعتماد الادري على اخراج المستعمل اخذ من هذا فيه نظر مع ان  
الاخذ من هذا ليس باولي من الاخذ بما قبله على انه كما ان مرادهم ان حجب  
احد الطهورين فلا ينافي خروج بعض الافراد وما اعتد الادري اعتمد  
الطبلاوي اه سم **قوله** التغير الكثير بما راي بالمخالط الطاهر المستغنى عنه  
انتم شئنا عطيه **قوله** فمن عطل بالاول هو قوله تسهيلاً على العباد وقوله ومن  
عطل الثاني هو قوله اولان تضره بالتراب الخ اه جهوزي **قوله** والاول  
اي اوفق بالقواعد اي داخل فيها من حيث ان تعريف غير المطلق منطوق  
انتم جمل اي لانه خليط مستغنى عنه واما كان الاول اشهر لموافق التراب  
للماء في الطهورية والملح اصله الماء ولان الامر بمزج الماء بالتراب في  
النجاسة المغلظة ينافي سلب الطهورية به والسدر امر به في تطهير الميت  
للتنظيف لا للتطهير ومحل الخلاف المذكور في التراب حيث لم يكن تغييره به  
جدلاً

في كتابه

جدلاً بان صار لا يسمى الا طيناً رطباً لكونه صار لا يجري جري الماء اي بطبيع  
اي لا يسيل بطبيعته فان وصل الى ذلك سلب الطهورية جزماً م ر ونحو قضية  
قوله ولان تغييره به فانه لو غير طعم الماء وزحمه ضر وليس مراد الجمل الخ  
والتقييد بالمطروح لاجل الخلاف وشمل ما طرح بالقصد من بالغ عاقل او بلا  
قصد او قصد طرحه على الشط فوقع في الماء قاله ابن النقيب وما طرحه صبي  
او مجنون اي وبهية واحترز به عن التراب الذي مع الماء فانه لا يضر  
جزماً وكذا ما القته الأرج بهو بها لعدم امكان الا حراز عنه م ر ومعلوم  
ان الكلام في التراب الطاهر واما النجس فيا في ع ش اي اما المتغير ليراب تطهير  
النجاسة المغلظة فقال الادري طهوراً ايضاً بلا خلاف واختلف في التراب  
المطروح هل هو من المخالط او المجاور بحسب الخلف الواقع في تعريفها الصفة  
كل من التعريفين المارين عليه باعتبار حالته اذ هو في حالة تلو الماء به لا يتميز  
في راي العين وبعد رسوبه يمكن فصله عنه والاصح من التعريفين ان المخالط  
مالاً يتميز في راي العين والمجاور ضده وقيل المتبع العرف والاشهر انه  
مالاً يمكن فصله فعليه التراب مجاور اذا المراد بالنسبة للنجاسة مالاً لا يمكن فصله  
حالا ولا مالاً والا رجع الاول الاصح وهو المعتمد وعليه فالتراب مخالط  
وقد يقال مالاً لا يمكن فصله حالا ولا مالاً لا يتميز في راي العين فيجد ان  
ويكون ما دل عليه بياناً للعرف فلا خلاف في انه الحقيقة في وانما كان  
على الاول مخالطاً لكونه لا يتميز في راي العين مادام التغير به موجوداً  
مع كدورته وعلى الثاني مجاور لانه يمكن فصله بعد رسوبه ويمكن حمل كلام  
من اطلق كونه مخالطاً او مجاوراً على هاتين الحالتين م ر والحق ان التراب  
لم يخالط حاله القاء وحالة رسوب ففي حالة القاءه مخالط لانه  
لا يمكن فصله وفي حالة رسوبه مجاور لانه يمكن فصله وما مر عن مر  
تسهيلاً اه عنا في **قوله** وخرج مما ذكر في شروع في اخذ مختزان الفتود الاربعة على اللف  
والشعر المشوي كما ستقف عليه **قوله** التغير بمجاور وتكون الطهارة بالمتغير بالمجاور ولا تكون بالمتغير



بالمثل انتهى عن شئ **قوله** كنهين وعود والكافور نوعان صلبين وغيره فالاول مجاور والثاني مخاط  
ومثله القطران لان فيه نوعا فيه دهنه فلا يتزج بالماء فيكون مجاورا ونوعا لادهنه فيه فيكون  
مخاطا ويحتمل كلام من اطلق على ذلك ويعلم ما تقر بان الماء المتغير كثيرا بالقطران الذي تدهن به  
القربان تحققتا تغير به وانه مخاط فغير طهور وان شككنا او كان من مجاور فطهور سواء  
في ذلك الزرع وغيره من قال ع ش وهذا التفصيل انما هو فيما اذا وضع لاصلاح الماء اما اذا  
وضع لاصلاح القرب فلا يضر التغير به ولو مخاط ولو كثيرا لان التغير به في غير ما في مرق الماء  
انتهى واعتد حجرا انه طهور مطلقا وقال لانه اي مطلقا من قس المقروظا فغيره عبارة شتم والحكم  
والمصوحى يوافق ولو طهر ماء متغير بما في مرقه ومنه اي مثلا على ماء غير متغير متغير به سلبه  
الطهورية لا استغناء كل منهما عن خلطه بالآخر ويلغزه فيقال لنا ماء ان يصح التطهير بها انفرادا  
لا اجتماعا وهي مشهورة بمسئلة ابن ابي الصيف مدائعي واعتد حجرا انه لا يضر قبا على مسئلة  
الذباب الانية مع الفرق بينهما قال سم في حاشيته على المنهج وكذا اعتد سحنا طيلادي وقال  
القول بالضرر مبني على ان علة عدم تائثر تغير المصوب التمسك على العباد وهو ضعيف  
العلة الصحيحة بقا اطلاقه اي عدم سلبه الطهورية انتهى وقال سم في حاشيته شرح البهجة  
بعد ما ذكر وقد يشك عليه انه لو صب ما وقع فيه ما لا نفس له سالمة حيث لم يتنجس  
على غير اى قبل نزاع الذباب من المصوب لم ينجس مع انه القى ميتة تنجس الا ان يفرق  
بان القاء الميتة المذكورة انما ينجس اذا كان قصدا وهو هنا تبع لاقاء الماء بخلاف خلط  
فانه يؤثر وان وقع بنفسه وقد جد ذلك فليتامل وقد فرق في حاشيته حجرا ايضا  
بان من شأن الذباب الابتلا بوقوعه فكان حكمه اخف انتهى ع ش ويؤخذ من ذلك  
بالاولى انه لو وقع ذباب في قندل فيه ماء وزيت ومات فيه ثم لما زرع الزيت وضع  
في القندل زيت آخر قبل نزاع الذباب لم يضر ذلك على ان عدم الضرر هنا متح وان قلنا  
بالضرر هذا الحل كاحاجة الى وضع الزيت للانتقاء بالسراج في القندل ومثقة اخر الذباب  
كلما وقع قبل ان يضع الزيت سم على المنهج ولو وجد ماء متغير ولم يعلم هل تغير بشئ وقع  
فيه اولا فهو طهور قل على الخطيب ولو تغير بعض الماء المتغير المؤثر دون البعض الآخر  
اجتد ان كل حكم سم ولو وقع في الماء مجاور ومخاط معا وشككنا في ان التغير هل هو  
من المخاط او من المجاور فاقصص ان لانسلب الطهورية كما قاله الزياي عبد البر واد  
الفقها بالكلام هذا اي في الماء وفي معظم ابواب الفقه مطلقا لانه كما في المجموع وفي  
المردم من من المتغير بالمجاور المتغير بالمجاور طعاما او لونا او دواءا لاننا لم نحقق انحلال

انحلال الاجزاء المخالطة وان بناه بعضهم على الوجهين في دخان النجاسة سم مر اى فان  
قلنا دخان النجاسة ينجس الماء قلنا هنا سلب الطهورية وان قلنا بغير النجس  
قلنا عدم سلبها هنا لكن المعتد هنا عدم سلب الطهورية مطلقا والفرق ان الدخان جزء  
تفصله النار وقد فصلت بالماء فتبخره ولو مجاورا اذ لا فرق في تائثر ملاقاته النجس  
بين المخاط والمجاور بخلاف النجس فانه ظاهر وهو لا يسلب الطهورية الا ان كان  
مخاطا ولم يتحقق المخالطة ع ش على مر **قوله** ولو طيبين هو بضم الميم وفتح الطاء  
وكسر المثناة التحتية المسددة وفتح الباء الموحدة وسكون المثناة الثانية المخففة  
اي طيبين غيرهما ويجوز مطيبين بفتح المثناة المسددة اي طيبين غيرهما انتهى  
عظيمة **قوله** وبذلك يتبين بسمه مع اسكان كافه شئ م وهو من جملة تحرز مخاط  
لان المتغير بغير المخاط يصدق بالمتغير بالمجاور والمتغير بالمجاور ولا يخاط انتهى  
هنا ومقتضى قول الم وما للقية بالبقية لانه التغير بالملك من جملة تحرز قوله  
مستغنى عنه والامر في ذلك سلك انتهى جمل **قوله** ونما مرق الماء لوهمة باصبع  
الضماحي والمصباح ونحوها ورمم اي موضع قراره وسروره ككبريت وزرنيخ  
ونورة اى ولو مطبوخين سم اى خلافا للديري في قوله وليس المراد بالنورة المحقة  
بالنار بل بحارة رطوبة او قار و ملح جبلي بان كان قراره او رمم ارضا مكبرة او راحة  
او مقبرة فلا يضر لعدم استقامته عن ذلك والمراد بما في المرق والمزما كان خلقا في  
الارض او مضوعا بحيث صار يشبه الخلق م ر ومن الثاني ما تصنع به الفساية  
والصهاريج ونحوها من الجير ونحو اى من الطهارة ومنه ما يقع كثيرا من وضع الماء في  
جرة وضع فيها او لابين او نحوهم ثم استعملت في الماء فتغير طعمه ولونه او ركه ع ش  
اما الموضوع لا يهلك احيشته فانه يضر الاستغناء الماء عنه وينبغي ان من ذلك ما  
يحصل في الفساية المعروفة بما يتخلل من الاوساخ التي على اهل الناس فان المتغير بها  
غير طهور وان كان الان في مرق الماء لانه ليس خلقا ولا خالق ع ش وخالف الفريدي  
شيعه ع ش فيما مر عنه من مسئلة الجرار التي كان فيها خوج عمل اولين وفي مسئلة  
ما يتخلل من الاوساخ التي على ارجل الناس فاعتد في الجرار انها ليست من مبيد  
المقر لكونها ليست ارضا ولا ملحقة بها وفي مسئلة الاوساخ عدم الضرر  
بها وبما يفصل من ابدان المنغمسين في المغاطس لكونه من باب ما لا يستغنى  
الماء عنه اي فتعم به البلوى قاله الجمل **قوله** والقية عمالا يمنع الاسم اى ولو احتمالا



ما في شئ من ذلك في قوله ومتشبهين به في عبادته وعبادة اليهودي قوله ذكره متشبهين به  
فيها ومثله الشرب قائما وسرا في العبادات يكون طهرا ونوم قبل الغشاء يكون طهرا وطهرا  
طهرا وعبادة الفطر على التمر وغير ذلك انتهت والمياه المكونة مما بين الشمس وسد يد الحرارة والبرودة  
وماء بار ثور لا يبر للنافذة فانه لا كراهة في استعماله لما ثبت في رواية البخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم  
لما نزل البحر في غزوة تبوك ارهم ان لا يشربوا من ما بها ولا يستقوا منها قالوا قد نجسناها واستقينا  
فارهم النبي صلى الله عليه وسلم ان يبر حوا ذلك العجيب ويريقوا ذلك الماء وفي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله  
عنهما ان الناس تزلوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على بحر ارض ثور فاستقوا من آبارها وعجنوا به العجين  
فارهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبريقوا بالمستقوا ويعطوا للملأى العجينة وارهم ان يستقوا من البئر  
التي كانت تردها النافذة واذا كره استعماله في المباح في الطهارة اولى وماء ديار قوم لوط وهي بركة  
عظيمة في موضع ديارهم التي خسفت خط على المنهاج قيا ساعا على ثور والدوجه كراهة استعمال ثوب  
هذه الأماكن أيضا وأحجارها كما قاله الزملي وابن حجر وأصحابهم وما يحصل فيها من الثمار ونحوها  
عش وماء بئر برهوت بضم الباء وفتح الدال وضم الهاء وسكون الواو وبالهاء المنة فوق واذا بالهمزة  
يقرب حضرموت جاء ان فيها الرواح الكفار وقيل برك حضرموت وقيل هو اسم البلد الذي فيه البئر راعها  
منسقة فطبيعة جدع الشجر من حبان شرب في الارض بئر برهوت فقبل له قال لان فيها ارواح  
الكفار وماء ارض بابل اسم موضع بالعراق ينسب اليه السجود قال الاخفش لا يفرق لتأنيده وتعرفه  
وكونه اكثر من ثلاثة اعراف التي تخار لما روي ان علي بن ابي طالب كرم الله وجهه اسرع الخروج منها وقيل  
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انها ارض ملعونة وماء بئر زردان يقع النزال المعجزة وسكون  
الراء ونحوها من رواية ذي الروان اي بفتح الهاء وسكون الراء عش وكلاهما صحيح مشهور والاول  
اصح وهي في المدينة وهي التي وضع فيها السحر للنبي صلى الله عليه وسلم وواضعه لبيد بن الاعصم  
اليهودي وهي في بستان لبني زريق وهو رجل من الخزرج وقوله بني زريق اي من اليهودي وقاله الكرماني  
لان الله مسح ماءها والنخل التي حولها كما اجرعه صلى الله عليه وسلم بقوله حقيقة والله كانها  
لرؤس الشياطين وكان ماءها نقاعة الحنا اي الماء الذي تقعت فيه تهذيب وفي تفسير كافيها رؤس  
السياطين قولان احدهما انها مستقيمة كروا وكلمات واجبة تسمى شيطان الثانية انها وحشة فيجث  
الاشكال فهو مثل في استقباح صورتها ومنظرها وانكروا حقيقة السحر ورفع آفرون هذه الحديث  
بانه لو حاز تأثير السحر في الابناء لم يؤمن ان يؤثر فيما يوحى اليهم من امر الدين ولحق ان حقيقة  
السحر موجودة وذكره الله في قوله وما انزل على المكيين من قوله ومن الرضائف في العقد وان  
الحديث ثابت وان السحر انما يؤثر في ابائهم وليس تأثيره بالكثر من القتل وقد قتل زكريا  
الصلو ويحيى عليهما السلام وسيم بنينا صلى الله عليه وسلم لم يجبر ولم يدفع ذلك تفضيلهم بل هو ابتلاء  
من الله تعالى لانهم يضاعف عليهم البلاء ليضاعف لهم الثواب وما زعموا من دخول الفرس  
على الدين والنسوات فيا طلل لان الله عصمه اي الدين من ان يلحقه الفساد وانما كان يخيل اليه  
في النساء في اتيان اهله اذ كان اخذ عنهم دون ما سواهن من امر الدين وذلك من جملة

ما في شئ من ذلك في قوله ومتشبهين به في عبادته وعبادة اليهودي قوله ذكره متشبهين به  
فيها ومثله الشرب قائما وسرا في العبادات يكون طهرا ونوم قبل الغشاء يكون طهرا وطهرا  
طهرا وعبادة الفطر على التمر وغير ذلك انتهت والمياه المكونة مما بين الشمس وسد يد الحرارة والبرودة  
وماء بار ثور لا يبر للنافذة فانه لا كراهة في استعماله لما ثبت في رواية البخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم  
لما نزل البحر في غزوة تبوك ارهم ان لا يشربوا من ما بها ولا يستقوا منها قالوا قد نجسناها واستقينا  
فارهم النبي صلى الله عليه وسلم ان يبر حوا ذلك العجيب ويريقوا ذلك الماء وفي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله  
عنهما ان الناس تزلوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على بحر ارض ثور فاستقوا من آبارها وعجنوا به العجين  
فارهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبريقوا بالمستقوا ويعطوا للملأى العجينة وارهم ان يستقوا من البئر  
التي كانت تردها النافذة واذا كره استعماله في المباح في الطهارة اولى وماء ديار قوم لوط وهي بركة  
عظيمة في موضع ديارهم التي خسفت خط على المنهاج قيا ساعا على ثور والدوجه كراهة استعمال ثوب  
هذه الأماكن أيضا وأحجارها كما قاله الزملي وابن حجر وأصحابهم وما يحصل فيها من الثمار ونحوها  
عش وماء بئر برهوت بضم الباء وفتح الدال وضم الهاء وسكون الواو وبالهاء المنة فوق واذا بالهمزة  
يقرب حضرموت جاء ان فيها الرواح الكفار وقيل برك حضرموت وقيل هو اسم البلد الذي فيه البئر راعها  
منسقة فطبيعة جدع الشجر من حبان شرب في الارض بئر برهوت فقبل له قال لان فيها ارواح  
الكفار وماء ارض بابل اسم موضع بالعراق ينسب اليه السجود قال الاخفش لا يفرق لتأنيده وتعرفه  
وكونه اكثر من ثلاثة اعراف التي تخار لما روي ان علي بن ابي طالب كرم الله وجهه اسرع الخروج منها وقيل  
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انها ارض ملعونة وماء بئر زردان يقع النزال المعجزة وسكون  
الراء ونحوها من رواية ذي الروان اي بفتح الهاء وسكون الراء عش وكلاهما صحيح مشهور والاول  
اصح وهي في المدينة وهي التي وضع فيها السحر للنبي صلى الله عليه وسلم وواضعه لبيد بن الاعصم  
اليهودي وهي في بستان لبني زريق وهو رجل من الخزرج وقوله بني زريق اي من اليهودي وقاله الكرماني  
لان الله مسح ماءها والنخل التي حولها كما اجرعه صلى الله عليه وسلم بقوله حقيقة والله كانها  
لرؤس الشياطين وكان ماءها نقاعة الحنا اي الماء الذي تقعت فيه تهذيب وفي تفسير كافيها رؤس  
السياطين قولان احدهما انها مستقيمة كروا وكلمات واجبة تسمى شيطان الثانية انها وحشة فيجث  
الاشكال فهو مثل في استقباح صورتها ومنظرها وانكروا حقيقة السحر ورفع آفرون هذه الحديث  
بانه لو حاز تأثير السحر في الابناء لم يؤمن ان يؤثر فيما يوحى اليهم من امر الدين ولحق ان حقيقة  
السحر موجودة وذكره الله في قوله وما انزل على المكيين من قوله ومن الرضائف في العقد وان  
الحديث ثابت وان السحر انما يؤثر في ابائهم وليس تأثيره بالكثر من القتل وقد قتل زكريا  
الصلو ويحيى عليهما السلام وسيم بنينا صلى الله عليه وسلم لم يجبر ولم يدفع ذلك تفضيلهم بل هو ابتلاء  
من الله تعالى لانهم يضاعف عليهم البلاء ليضاعف لهم الثواب وما زعموا من دخول الفرس  
على الدين والنسوات فيا طلل لان الله عصمه اي الدين من ان يلحقه الفساد وانما كان يخيل اليه  
في النساء في اتيان اهله اذ كان اخذ عنهم دون ما سواهن من امر الدين وذلك من جملة







به جزعاً بينة السابق والحاصل المذهب الكواهية وان لم يثبت من الادلة المذكورة شيء لانا نقول  
ليس وقد حصل بسببها رتبة وفي الخبر الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم دع ما يبرئك الى ما لا يبرئك  
اي دع ما تشك فيه واعل الى ما لا تشك فيه خصوصاً وقد روي اشرع السابق الدارقطني بكتابه  
آخر صحيح كاهن ودعوى من قال انه لم يثبت في خبره شيء عن الاطباء ترد بانها شهادة نفي لا تحسن  
بها رد قول الشافعي وكفى في ابياته خبر عمر الذي هو معروف بالطب عن غيره والمثبت مقدم على النافي  
وتسلك الشافعي بالخبر المذكور من حيث انه جاز لا من باب التقليد لعمرك ان المجتهد لا يقلد المجتهد  
آخر ولا ينافي ما تقر به من غير دليل من ان النور من اجزاء من جهة الدليل عدم كراهة الشمس  
مطلقاً وبه قول الامعة الثلاثة ايضا وقيل في المذهب انه الصواب لان اشرع لم يثبت وما روي  
عن عائشة ضعيف ثم قال فانه لم يجرم بعدم الكراهة فالصواب ان ان اجاب طبيب عدل انه يورث  
البرص كره والا فلا وهو موافق لنصه في الام فان قال فيها الا كره الشمس الا ان يكون من جهة  
الطب اي بان قال اهله انه يورث البرص انتهى لانه ما ذكر اختياره من حيث الدليل في بعض كتبه  
لان حيث المذهب وان احق كلامه المذكور الا انه رجع الى اختيار ما هو معتقد المذهب من الكراهة  
بالسروط المذكورة في منهاجه وغيره واستقر عليه لا مر عنه **قوله** كراهة الشمس حاصلة سواء راوم  
مستعمل على استعماله ام لا خلافاً لمن قبله الكراهة بالمدامته مد وسواء كان الماء قليلاً ام كثيراً  
ومعظمي ام لا اذا اثرت فيه الشمس الاثر المعتد المجتهد المختار في بحث تنفصل في هذا الامر  
سمية تؤخر في البرص كما لا يجرى انتقاله من حالة الى اخرى بسببها وعلى لكن المكشوف انك  
كراهة لكثرة تأثيرها فيه ولم يطرأ الى ان المغطى تخفف من كراهة الشمس فكان اولى  
بالكراهة كما قيل بكراهة الكحول من الخمر فيل يحرمه كانه لان زيادة التأثير للشمس يومهم  
معها الشمس اكثر عسى ومثل الماء في ذلك المابع وهذا او غير لاطراد العلة في جميع الدج  
الماء او لثقله في البدن **قوله** بسروقه المعروفة اشار بذلك الى ان لكراهة الشمس  
اوصلها هنا الى اربعة وتنقف عليها وحركاً خامساً وهو ان يكون التشميس وقت الحراي في الصيف  
عش وقت الحراي من الزمان ولعله انما ترك لفظة العلة **قوله** في انا يظلم اي من شأنه ان  
يمتد تحت المطر وان لم يطرأ بالفعل شيء كحريه ونحاس وكارض حديد وكبريت في جمل حديثها  
منطبقة بالقوة كما في القفحة فخرج غير المذكور كخش وخزاف وجلد وخص لعدم قبولها بالمدامته  
المذكور اي تحت المطر **قوله** غير فقد نعت لا ناء فخصص لم يكونه غير ذلك وقض  
لصفاء جوهرها فلا ينفصل منها زهومة ولا فرق فيها وهي المنطبعة من غير هلا بين  
ان يصلح اولاً واما المموة باحد هما فان كثرة التوية بحيث تمنع انفصال شيء يورث البرص من  
اصل الا ناء لم يكره ولا كره ويجري ذلك في المقتضى اي المخلوط كما اذا اختلط النقد بما تنولد الزهومة  
منه

في قوله  
قوله

قوله  
قوله

منه ولو غير غالب فان قلت استعمال النقد من حرام في تشميس وطهارة وغير ذلك فما بالكم قلتم لا  
الشمس فيها قلت كلامنا من حيثية المنع لا الاستعمال وايضا فيتنصور لحل بان يكون تشميس كاهن او فاسق  
في احدها واعطى الماء المتطهر او لم يجد ان ينفذها ولا غيره وقد ضاق الوقت ولا يحرم استعماله  
بل يجب كما سيعلم ما ياتي **قوله** بقطر حار كالحجاز خرجت البلاد بالداردة كالشام والمعتدلة لمصر فلا يكره فيها  
وان اشتد الحر بعض الاوقات فيها لضعف تأثير الشمس فيها ثم ان العبرة بالبلد وان خالفت وضع قطر  
والتعبير بالقطر حار على الغالب فلا يكره المشميس في الطائف ويكره في حران وتعبير عن البلد  
القطر قصد به ان يفهم ما تقر من انه لو خالفت كبلد قطره كانت العبرة بالبلد **قوله** في بدن سليم او برص  
وان عمه البرص **قوله** ولو ميتا لان السليم يحسن عليه منه والابرص اذا لم يجد يحسن عليه زيادته وان عمه  
عليه استحكامه والميت محترم كما في الحياة ولو قيل حرم في الميت ان عدل ان يكره لم يبعد ويفرق بينه وبين  
الحية بان الحي هو المداخل للضرر على نفسه ولا كذلك الميت فان استعماله من غير روي الفرق باقوا  
في الفرق بين ازالة دم الشهيد وخلوف فم الصائم ولا فرق في كراهة استعمال المشميس في البدن بغير  
في حرم ظاهر البدن او باطنه بنحو شرب ومن استعماله في البدن غسل التوسيبه وليس حال رطوبة  
سحونة كما قاله الحلبي ولو استعمل المشميس في حيوان غير آدمي فان لحق الاذي منه فزاد وكان الحيوان مما يبركه  
البرص كالجذام والبق وغيرهما كره ابر غسله وسقيائه والا فلا **قوله** ولم يبرد بضم الواو  
لا غير واما ما فيه ففقد الضم والفحة التي هي شجاعة عليه واسار بذلك الى ان لا يلج السروطان يستعمل  
في حال الحرارة **قوله** اما اذا برد جئت زالت سخونته فلا كراهة لضعف تأثيره المخوف اي ولو سخن  
بالفرا بعد عيش ولا يكفي خفة برده جوى كحصرية ولو سخن بالنار قبل تبريده فالكراهة باقية  
اخذ من مسئلة الطعام وهو ما لو طبخ به طعام ما تبع فانه يلزم تناوله فانها تدل على عدم رواد  
الكراهة بالتشميس بعد تشميسه وقيل يبريد اما اذا برده ثم سخن فانه زالت ولا يعود  
ذلك لان زيارته في خوف البرص اي حدوته او زيادته او استحكامه كما هو سوي **قوله** تفصيل  
من الاناء زهومة تغلوا الماء قضته ذلك انه لو فرق الاناء من اسفله انه لا يكره والا وجه خلافة  
لان الزهومة تمتزجة بجميع اجزاء الماء فالمراد بقوله تغلوا الماء تظهر بعلوه فلو ينافي انها منبثقة  
في جميع اجزائه انتهى مد على حفظ والزهومة اجزاء تظهر على وجه الماء كالرغوة **قوله** فيحصل  
البرص فلو غلب على ظنه حصول ذلك بسبب معرفته او بقول طبيب عدل حرم عليه استعمال ذلك  
ويجب التيمم فقد عزم اي ولا يكلف ان يصير الى ان يبرد وظاهره وان اشبع لوقت طوي  
**قوله** فلا يكره السخن بالنار اي ابتداءه لوبعد تبريده وقد شميس **قوله** ولا استعماله في غير بدن ولا  
يكره استعماله في ارض او آنية او ثوب او طعام جامد كخبز عجن به لان الاجزاء السخية يستعملها

قوله  
قوله

قوله  
قوله

قوله  
قوله



في الحاضر فلا يخفى منها ضرب بخلافها في المايح وان طبع بالذات فانه يكره انتهى ثم روي قوله او ثوب  
هذا ظاهر ان لبسه يابس فان لبسه رطبا فالذي ينبغي الكراهة وبه قال السهمي في حاشية  
عطية وقد مر عن الحلبي تقييد هذه المسئلة بلبسه حتى يتخونته ايضا فلا تغفل عن ذلك  
من جهة الدليل اي الدال على الكراهة اي من جهة ضعفه فليس الكراهة قد ضعف عنه فنظر الى ضعفه  
فقال بعدم الكراهة من هذه الحاشية وان كان معتبرا الكراهة من حيث المذهب انتهى شيخنا  
عليه السلام والمستعمل في فرض من المحدث مراده بذلك ما ازال ما نعا متعلقا  
بالحدث عند مستعمل كما سنبينه على ذلك بقوله والمراد بالفرض ما لا بد منه الخ  
فخرج المستعمل في نفل الطهارة كالغسل المسنون فانه ظهور وان نذر مذهبنا  
في دخول المستعمل في الغسلة الاولى من الطهر المتوقف عليه صحة العبادة او حل  
الوطي ولو من طهر صاحب الضرورة كما قال الشارع شمول التعلق بالحدث  
ما هو اعم من ان يكون على وجه الرفع او على وجه الابطال ولم تشمل عبارة المتن  
هنا طهارة غسل الميت لانه لا يقال فيه طهارة حدث لانه يجب ولو مات  
الشخص على طهارة فحينئذ يرد في عبارة فيقال من الحدث ومما في معناه  
وهو غسل الميت والكافي في قول الشارع كالغسلة الاولى تشيلية لا استقصائية  
فخرج المستعمل في السجدة الاولى ايضا كما في الجملة وشمل كلام المتن بالمعنى الذي  
في او ممن نوى او غير ممن كسبي ويجوز بان وضاه وكنه للطواف ونوى عنه  
اي وكان محرما عنه اي لكن اذا هيز الصبي او افاق المجنون وهو بذلك الطهر  
لا يكفيه لانه كان لضرورة وقد زالت مراد في او في غسل بعض اعضاء الوضوء وان  
قلنا رفع الحدث لا يجزى مراد في او في غسل بعض اعضاء الوضوء وان  
لا يستعمل على قدر الحاجة لا يمنع مصبه مستعلا مجموع او غسل كافرة او مجنونة او  
ممتنعة من حيض او نفاس ليجل وطهرام ويصير في الشارع بشمول المتن لبعض الوضوء  
المذكور بقوله فيشمل ما توضحه الصبي وما اغتسلت به الزميمة الخ وتسترط النية  
في غسل الكافرة والمجنونة والمتنعة والصبي وما اغتسلت به الزميمة الخ وتسترط النية  
تخل او لجل لها التمكن فانها مخاطبة بفروع الشريعة خطاب عقاب عليها في الاخرى  
وفي غسل المجنونة والمتنعة من الزوج او السيد فيغسلها بقصد حلها ويلزم الثلاث  
اعادة الغسل لانه ليس يصح منهن وانما يبيحهن للزوج والسيد لضرورة طهرها  
لكن الممتنعة عليها لا إعادة مطلقا واما الكافرة والمجنونة فعند الحال شرح الروي  
اي بعد ذلك والكفر والمجنون وانما صحت من الكافرة لانها لا تميز لا للعبادة  
فالقبح ولا نظر لعدم وجوب النية فيه

في الحاضر فلا يخفى

في الحاضر فلا يخفى

في الحاضر فلا يخفى

والكفر انما ينشأ في نية القربة دون نية التمسك فالاكتفاء بنية الكافرة ليس الخفيف  
بل لوجوبها عليها وصحتها اي تلك النية منها ولو اغتسلت من غير حيض او نفاس كجناية لم يهر  
مستعمل لانه لا يتوقف حل التمتع بها على غسل مذهب الخبير فعلم ان حكم الاستعمال قد يوجد من غير نية  
معتبرة كما في غسل المجنونة والمتنعة من الغسل شرح الوضوء **تم** انما ثبت للماء حكم الاستعمال  
بعد انفصاله عما يستعمل فيه حكما لوجوبه من ملك المتوضي او كنيته او حسا كان انفصل من يد المتوضي  
ولو الى يد الاخرى او من راسه الى خرقه من ماله لا يغلب فيه التقاض في خلاف انفصاله من نحو  
كف الاول الى ساعد او من راسه الى صدره فانه لا يؤثر نية الاغتراض مانعة عن الاستعمال  
وان انفصل وحلها اذا دخل مريد الطهارة يديه ولو اليسرى بقصد الغسل عن حدث او بقصد  
بعد نية لجنت او تثليت عن حدث او بعد الغسلة الاولى او قصد عدم التثليت وعندها في  
هذه الصور الثلاث لا يستعمل وان لم يتفصل يده عنه كمن لم يغسل ساعده بما في كف يده  
وان يحرك يده فيحصل له سنة التثليت انتهى زياد في وعبارتهم ولو غرض الحدث ماء في  
قليل باحد كفيه قبل تمام غسل وجهه لم يهر مستعلا وكذا اذا قبل تمام الغسلة الثلاث لم يهر  
قصدها او بعد الاولى ان نوى الاقتصار عليها وكان ناء في الاغتراض والملاصاة مستعلا ولو لم يهر  
غسل بما في كف يديه لا غير اجزاه ولا يشرط نية الاغتراض في رفع يديه اذ ثبت وقوله  
ولا يشرط لنية الاغتراض ان يرايه يقول نويت للاغتراض دون رفع يدي حدث بل يكفي نية  
لان معناها قصد خارج الماء من الاثناء ليرفع به الحدث خارجا ويؤخذ من قوله ولا يشرط الخ  
انه لو نوى للاغتراض ورفع يديه من غير رفع يديه سمع عن سماع الاجتهاد اه ع ش عليه وفراغ من لانت غناها  
قصد اخراج الماء الى ايراس المار بها استشعار النفس بان اغتراضها هذا الغسل اليد خارج الاثناء في نية  
او غير من جسد الماء ليعلم هل هو خارجا او غير ذلك حتى لو ادخلها بعد غسل الوجه لغرض سب او غيره  
لم يهر مستعلا وظاهر ان كل الناس حتى العوام يقصدون باذخار يدهم في الاثناء اخراج الماء من الاثناء في نية  
ليغسلوا بها خارجا وهذا هو عين نية الاغتراض انتهى ملخصا من حاشية الحفصية للشيخ محمد بن سليمان  
الكردي واعلم انه لا بد ان تكون نية الاغتراض عند ملامسة الماء فان تاخرت فلا اثر لها وهو ظاهر  
ولا تغتر لمن ذكر خلاف ذلك انتهى سمع عن الاجتهاد قلت وكذا الوقتية ولم يستحضرها عند الذي  
الاغتراض انتهى ملخصا من تقرير نية الاغتراض مانعة للاستعمال في الاثناء كمن اغتاض في نية  
عن رفع يديه فلو اغتراض في المفضضة وغسل يديه خارج الاثناء لم يبق عليه نية الاغتراض سمع عن  
ولو اغتراض باناء يديه فاقصبت يده بالماء الذي اغتراض منه فان قصد الاغتراض او ماني في  
معناه كفي هذا الاثناء في الاثناء فلا بد من نية الاغتراض وان لم يقصد شيئا صار مستعلا ع ش في  
وتقدم ان محلها في المحدث بعد غسل الوجه المرة الاولى ان نوى الاقتصار عليها وبعد الثالثة  
ان قصد التثليت واطلق وكان اغتراضا لنية التثليت ع ش ملخصا من حاشية الحفصية للشيخ محمد بن سليمان  
في حاشية الحفصية للشيخ محمد بن سليمان

في الحاضر فلا يخفى

في الحاضر فلا يخفى

في الحاضر فلا يخفى







عدم الترتيب فيها فليس لكنه لا يجد به نفعا بل هو دليل حينئذ على ضد مدعاة  
لما يتشأ عنه من صحة ارتفاع حدث اليسرى قبل استعمال غسل اليمنى وهو  
لا يشترط ما ذكر وان كان المراد انهما كذلك من حيث عدم الاستعمال  
بالانتقال من احدهما الى الاخرى فهو وجه ضعيف حكاه صاحب البيان  
ونقل ذلك في المجموع ثم قال والصواب الاول اي صيرورة الماء مستعملا بالانتقال  
من يده الى يده لانها عضوان متبيران انتهى وقوله لا بعد منفصلا عن العضوان كان  
المراد انه لا بعد عرفا وليس المدار هنا على ما بعد منفصلا عرفا بل المدار على الانتقال  
من عضو الى عضو وقد وجد وان كان المراد انه لا بعد شرعا فالمنقول خلاف  
ولعل قول الجمهوري وفيه نظر اشارة الى ما ذكره واما قوله غير ان الناس لا يخالفون  
الرملي فففيه ان عدم مخالفة الناس لما هي للشمس الرملي لا لوالده ولما في شره  
على المنهاج لما انه صادر كالمجموع عليه لا لما افتى به وان لم يكن فيه الا ان يقال قال الجمهوري  
ذلك لكون الشمس الرملي لا يخالف والده فقولهم كقولهم فتال لمعل الحق في هذه  
المسئلة ما قاله الشهاب الرملي من عدم اشتراط قصد الاعانة لكن لا ما علل به  
من ان اليد من العضو الواحد لما سبق فيه من التنظير فيه بل في ان عادة المتوضي  
بتقليم اليمنى فيكون ذلك صادرا عما رفع حدث اليسرى نظرا ما مر انفا من  
تقليم الوجه فيمن اغلب عادته التثليث حيث جعلوا ذلك صادرا عما رفع حدث  
اليمنى عند تناول الماء بالمرّة الثانية والثالثة بعد فراغه من الاولى انتهى فخصا من  
خط بعض الافاضل **قوله** ان قل القليل اذا اطلق في بحث المياه فمرادهم به  
مادون القلتين **قوله** لم يجمعوا المستعمل فيه انه يحتمل انهم لم يجمعوه لكونه  
قليل بعد جمعه ويجاب بانهم كانوا يسافرون مع كثرة ومع كونهم كانوا  
يغتسلون فهو مع كثرة لم يجمعوه فان قيل لم يجمعوا ماء المرة الثانية والثالثة  
اجيب بانها تختلط غالبا بماء المرة الاولى فيصير الجميع مستعملا فلم يجمعوه لذلك  
وبانه يحتمل انهم كانوا يقتصرون في اسفارهم القليلة الماء على مرة واحدة  
فمرم شينا حفتي **قوله** ولانه اذا ازال الماء عن اي مع ضعفه بالقلّة اه جلي  
فلا يثر المستعمل الكثير شيئا عطية **تمت** علم مما تقران المستعمل اذا جمع فبلغ  
قلتين عاد مطهرا اي في الاصح على ما سياتي وبه يعلم ان ما بلغ قلتين لا يثاثر  
بالاستعمال والكلام فيما بلغها من محض الماء اي ولو مستعملا او مستحسنا

اليمين

اليمين

ولا تغير قل فلو بلغها بما يع لا يسلب الطهورة فهو طهور ولم يستعمل كله  
ويلزمه تكليل الماء اي المطلق الناقص من طهارة الواجبة به اي بالماء  
المذكوران تعين م راي ولم تزد مؤنثه على ثمن الماء المفقود عن ش لكن  
لو بلغها بما ذكر فانحس فيه جنب اي ناويا صار مستعملا اي وارفع حدثه  
ع ش كما وقعت فيه نجاسة فانه نجس لانه اذا لم يقو على دفع النجاسة  
فلما استعمال اوله اذا الماء اقوى الى دفع النجاسة بدليل انه لو جمع النجس فبلغ  
قلتين عاد طهورا قطعاً ولو جمع المستعمل اي فبلغ قلتين ايضا ففي عوده  
طهورا وجهان عبادي وان كان اصحها العود كما مر وحينئذ فقد جعلنا  
المستهلك فيه كالماء في اباحة التطهير به اي اذا كان واردا حلي ولم  
يجعله كذلك في دفع النجاسة عن نفسه اذا وقعت فيه وعدم صيرورة  
مستعملا بالانحس والفرق بينهما ان دفع النجاسة منوط ببلوغ الماء قلتين  
ومعرفة بلوغهما فيه لهما بمكنة مع الاختلاط والاستهلاك ورفع الحدث  
والنجس منوط باستعمال ما يطلق عليه اسم الماء ومع الاستهلاك الاطلاق  
ثابت واستعمال الخالص غير ممكن فلم يتعلق به تكليف والتقي بالاطلاق في  
عبارة حجر وانما نزل ذلك المانع منزلة الماء في جواز التطهير بالكل لانه  
اخف اذ هو رفع وذاك دفع وهو اقوى غالبا الا ترى ان الماء القليل الوارد  
يرفع الحدث والنجس ولا يدفعهما لو وردا عليه ومن ثم اختلفوا في استعمال  
كثرتها هل ترفع كثرة استعماله ام لا واتفقوا في كبرائها على انه يدفع  
الا استعمال عن نفسه ثم قال والرفع ازالة موجود والرفع منع التاثر بما يصل  
ليه لولا ذلك الدافع انتهى **قوله** فان قلت طهورا اي واردا على العلتين  
قبلة بقربنية قوله فالمراد جمع ما بين الادلة اي العلتين والآية انتهى شيئا عطية  
ويصح ان يكون واردا على قول المتن غير مطهرا انتهى **قوله** فيقتضي تكرار  
الطهارة بالماء اي حتى القليل مع انه يصير من اول طهارة مستعملا ولا يكون  
التطهير به ثانيا انتهى شيئا عطية **قوله** قلت فقول اسم لالة كسح  
فيه تسليم ان طهورا يقتضي تكرار الطهارة بالماء وهو ما يصح لو كان  
صيغة مبالغة من مطهر والواقع انه صيغة مبالغة من طاهر لا من مطهر  
فعناه تكرار الطهارة لكن لما لم يكن لتكررها معنى حمل على معنى المبالغة  
بانه يطهر غيره انتهى رشدي **قوله** جمعا بين الادلة اي جملتها الادلة

اليمين



الصديق بالواحد فأفوق وهي قوله فيما سبق لأن الصابية لم يحجوا  
المستعمل الخ وقوله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا فالاول لا يقتضي  
التكرار والثاني يقتضيه او يقال الجمع باق على حقيقته والثالث قوله ولا  
ازالها نعلان الله التعليل دليل وهذا ايضا لا يقتضي التكرار انتهى  
**قوله** فانه يظهر كل جزء منه اي حيث مر مع السيلان من غير ان  
يجرقه الهواء وكذا ان خرقه الهواء وانتقل من الكف الى الساعد وبه  
الغز فقليل ماء انتقل من بعض اعضاء الوضوء الى بعض حيث خرقه  
الهواء ولم يحكم عليه بالاستعمال وصور بذلك انتهى جلي **قوله**  
ليس بمطلق على ما صححه النووي اي لانه لا يسمى ماء بلا قيد لازم بل  
به فكونه غير مطلق واضح انتهى جلي **قوله** ما لا بد منه اي في صحة  
العبادة او في حل الوطئ فوضوء الصبي لا بد منه في صحة عبادة وتو  
الذمية لا بد منه في حل الوطئ **قوله** فيمثل ما توضأ به الصبي ويشمل  
ايضا وضوء الخفي الذي لا يعتد وجوب النية لان اعتقاده رفع الاعتراض  
عليه من المخالفة وانما لم يصح اقتداؤه اذا من فرجه اعتبارا باعتقاد  
الماموم لا شرائط الرابطة في الاقتداء دون الطهارات واحتياطاً في  
الباين شرح **قوله** ما توضأ به الصبي اي ولو غير مميز ليطوق به وتبه  
وهذا دخل بقوله ام لا الاولى وقوله وما اعتسدت به الذمية اي من نحو  
حيض او نفاس وهذا دخل بقوله ام لا الثانية لاني غسلها ليس عبادة  
ونيتها للتميز كالتقدم فلوا سلب واحد اصولها وزوجها كافر وهي مجنونة  
بطل غسلها وحديث يغز ويقال لنا غسل صحيح يبطل بكلام المغتسل  
وكلام غيره انتهى جلي **قوله** لتحل لحليلها المسلم اي الذي يعتقد كوفه حل  
ولها على غسلها بخلاف غسلها لمن لا يعتقد ذلك كخفي فانه يرى حل الوطئ  
لقطاع فانه ليس مما لا بد منه فلا يكون مستعملاً وفيه انه وان كان بالنية  
فهو مما لا بد منه بالنية للذمية التي جلي فخرج اعتسدت حنفية لتحل  
زوجها الخفي فاما غسلها غير مستعمل لانه ليس مما لا بد منه عند ما فلو كان زوجها  
شافعيًا واعتسدت لتحل له ينبغي ان يكون ماءها مستعملاً لانه مما لا بد منه  
بالنسبة اليه وان كان بالنسبة اليها ليس مما لا بد منه او كانت شافعية وزوجها  
حنفياً واعتسدت لتحل لها التمكن كان ماءها مستعملاً او لتحل كان غير مستعمل

انتهى من **قوله** لحليلها المسلم اقتضى صنيعة انه لا فرق بين ان يكون مكلفاً  
او غيره وهو كذلك لان وكلي الصبي قبل الغسل تمتنع شرعاً ووليته مخاطب  
بمنعه منه وبالفعل يزول بهذا المنع انتهى شيخنا حنفياً وكتب محشي الحنفية  
عليها مانعه قوله لحليلها ليس بقيد فلو نوت الحبل لمن يطاؤها ولو كان  
ماؤها مستعملاً انتهى وقوله ولو زنا اي لان الزاني في نحو الحائض قبل غسلها عليه  
حرمة الوطئ قبل الغسل وحرمة الزنا فاذا اغتسلت لاجل مكنته فقد خلصته من  
احدى الحرمتين وهي الاولى وهذا هو المراد بالحبل في كلامه بالنسبة للزاني  
وكتب المحشي المذكور ايضا قوله المسلم اعتمد سم والزيادة والحلي انه مثال واعتمد  
الخطيب والتأريج يعني ابن حجر في سماع الارشاد وغيره انه قيد زادي التحفة  
باعتقاده توقف الحبل عليه وعليه لو اعتسدت الخفي لا يكون ماؤها مستعملاً وفي  
فتاوى مدرسته مستعمل وان كانا حنفيين وبجث الشارع يعني ابن حجر في شرح  
الارشاد اشتراط كون الحليل مكلفاً وخالفه في فتاويه انتهى **قوله** اما اذا  
كثر ابتداء اي بان توضأ شخص في ماء قلبيين فالتزافان هذا يقال له ماء غسل  
لكنه كثير ابتداء ولا يلزم من كونه مستعملاً انه لا يصح منه الوضوء الا ترى ان  
فسقية الازهر مثلاً يقال لها مستعملة لانها استعملت في فروض كثيرة وصح  
الوضوء منها قطعاً فعلم ان المستعمل غير مختص بالقليل بدليل قول الممن والمستعمل  
في فرض غير مطهران قل ففهموه ان المستعمل في فرض مطهران كثر انتهى  
شيخنا عطية **قوله** ما وانتهى بان جمع حتى كثر اي قصار قلبيين او بلغها  
بما يع استهلك فيه ولم يغيره اي لاحسا ولا تقديراً فانه طهور استعمالاً  
بمعنى انه يرفع الحدث ونزول النجس اذا كان وارداً الى ما تقدم فيه ويلغز به فيقال  
جماعة يجب عليهم تحصيل ما يع يستعملوه في وضوءهم وغسلهم وازالة نجاستهم  
انتهى جلي وهذا يخالف ما في شرح مروج ونصه ولا بد في انتفاء الاستعمال عنه  
قلبيين ان يكونا من محض الماء كما قدمناه انتهى **قوله** كما يعلم مما ياتي اي في قوله فان  
زال تغيره يتغير او بما انضم اليه طهر انتهى مع سق والاولى ان يراد بما ياتي قوله  
المتن فان بلغها بما ولا تغير به فطهور لان كلامه هنا مفروض في عود الطهارة  
بالثبوت وكلام المحشي المذكور في عودها بزوال التغير تامراً جلي **قوله** فالطهارة  
اولى اي لان الطهارة أشد واعظم من الطهارة لندفها العظم والاغسل وهو  
النجاسة بخلاف الطهارة فانها انما ترفع عنها وهو اخف من النجاسة فاذا  
افادة الكثرة الطهارة وهي اعظم من الطهارة فتفيد الطهارة بالاولى











بداية قال الخطابي وكيف شاهدنا على صحة ان نجوم اهل الحديث صحوه وقالوا به واعتمدوه في تحريه  
الماء وهم القدرة وعليهم المعول في هذا الباب فمن ذهب اليه الشافعي واهله واسحق بن ابراهيم  
وابو ثور وابو عبيد وابو خزيمة وابو عمر وسعيد بن جبير ومجاهد وغيرهم وقد سلم الخطابي  
امام الحنفية في الحديث والناظر في صحة هذا الحديث لكنه دفعه واعتذر عنه بما ليس بدفع ولا  
ولا عذر فقال هو حديث صحيح لكن تركناه لا نرد في قلبي او ثلثنا ولا نأعلم قدر القليلين  
فاجاب اصحابنا بان الروايات الصحيحة المعروفة المشهورة قلتي ورواية السلك شاذة  
غير جيدة فهي متروكة لا يلتفت اليها واما قولهم لا نعلم قدر القليلين فالمراد قلل هجر كاره ابن جريج  
فيما وجه الشافعي في الامم ومختصر المزني والبيهقي في السنن والترمذي كما مر وقلل هجر  
نعرفه عندهم مشهوره يدل عليه حديث ابي زرير رضي الله عنه في الصحيحين ان النبي صلى الله  
عليه وسلم اخبرهم عن ليلة الاسراء فقال رفعت لي سدة من المنى فاذا منى فها مثل اذان الغيلة  
والا فبقها مثل قلال هجر فعلم بهذا ان القليلين قلال هجر معلومة عندهم مشهورة بل هي كبر القلال  
واسمها واهل الحديث لا يختلفون في ذلك وبالفروقة يقطع بان النبي صلى الله عليه وسلم لا يفيض  
بهم مجرول لا يحسن به ضبط بل شك ونزاع فان قالوا انما لا يحسن ضبطه وهذه ايدل  
على نجاسته قلنا احسن تفسير غريب الحديث كما قال العلماء ان يفسر بما جاء في رواية اخرى لذلك  
الحديث في رواية صحيحة لا يروى داود بلفظ اذا بلغ الماء قلتي لم يجس فتعبد ان معنى لم يحسن  
بجنته لم يجس وايضا فهو من باب حمل المعنى نحو فلان لا يحسن الضيم اي لا يقبله ولا يلتزمه ولا يقبل  
قال في مثل الذي حملوا التوراة ثم لم يحملوها اي لم يقبلوها احكامها ولم يلتزموها بخلاف حمل  
نحو فلان لا يحسن الحجاز اي لا يطيقه لثقله ولو حمل الحجاز على هذا لم يبق للتقييد بالقليتين فاسد  
فهذا ما يتعلق بالحق فيمنعنا وبينه اي حنفية واما ما ذكره وموافقوه فاجتهدوا بقوله صلى الله عليه  
وسلم الماء طهور لا ينجس شيء وهو حديث صحيح في رواية ابي سعيد الخدري رضي الله عنه رواه مالك  
في الموطا والشافعي وابوداود والترمذي والنسائي وغيرهم وقال الترمذي حديث حسن صحيح  
وبالقياس على ما اذا ورد الماء على النجاسة واجتنب اصحابنا عليهم حديث القليتين وان  
مفهومه يخص حديث الماء طهور لا ينجس شيء جمعا بينه وبين حديث اي طهيرة وهي النجاسة  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا استيقظ احدكم من نومه فلا يجس به في الاثاء حتى يغسلها  
فانه لا يدرى ايم باتت يده رواه البخاري فراه صلى الله عليه وسلم عن نفسه يده وعلله بحديث  
النجاسة ويعلم بالفروقة ان النجاسة التي تتكون على يده وتنجس عليه لا تغني الماء قلاله  
انه يتنجس بحلول النجاسة لم يتغير لم يمتد وهذه الحديث اجابوا ايضا على قياسهم على ما اذا  
ورد الماء على النجاسة لانه صلى الله عليه وسلم فرق فيه بين ما حيث منع من اير او اليه على الماء و

باب رده

يظهر كالبينة في غير هذا المحل انه من باب ما وجد بحق يؤذيه لاجرام به وليس هو من قول الغيبة  
ذكر ان احادك على كره لانه من اهلهم كما هو ظاهر ما يكره عرفا اما من كره الشاذ عليه بحق  
فلا يلتفت لكرهه لانه وان لم يكن من باب التواضع فانه حنفية بالعبث شبه انتم  
**قوله** النوى هو اثبات الالف على غير قياس ونحوها فنبهنا الى نوى قرينة من قرينة  
الام ذات اشجار واثمار تشابهها ثم سكن دمشق وصار امام اهل عصره علما وعبادة في  
ورع وعبادة راقب الله في سره وظهره ولم يبرح طرفه عين عن امتثال امره ولم  
يضيع من عمره ساعة في غير طاعة مولاه الى ان صار قطب عصره وحوى من الفضل ما  
جواه وبلغ ما نوى ففتشفت به نوى واما القليل ونه در القابل  
لقيت خيرا يا نوى ووقيت من الم النوى فلقد تشابهك عالم لله اخلص ما نوى  
وقال بعضهم واذا الفتى لله اخلص سره فعليه منه ردا طيب يظهر واذا الفتى جعل  
الاك مراده فلقد كرم عرفه شدي بفتنه ولقد حكى انه كان يكتب حتى تكلم يده ويجز  
فيضع القلم ثم يستشف لان كان هذا الدمع يجري صباية على غير سعد فهو مع مضيق  
وهذا منه رده الله من باب قوله تعالى والذين يؤتون ما اتوا وقلوبهم وحلة انهم  
الى انهم راجعون اولئك يسارعون في الخراء وهم لها سابقون قال الحسن رحمه الله  
كانوا يعملون اعمال البر ويحشون ان لا تقبل منهم وتبسم الشريف محي الدين ابو زكريا  
محى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن محمد بن محمد بن جزام ولد بعد وفاة الامام  
الرافعي نحو سنتين ومات في شهر رجب سنة ست وسبعمائة وخمسة عشر في كتاب من طائفة ليس الصحابي  
واربعين سنة وكان عزيزا عند اهل السام عظيم موقرا **قوله** في كتاب من طائفة ليس الصحابي  
الاجزاء في الكل او اراد بالخص المعنى وبالكتاب اللفظ انتهى ثوري **قوله** الطلاب  
بضم الطاء جمع طالب للكتاب جمع كاتب انتهى تقديره وقرر شيخنا الحنفى ما نصه الطلاب  
جمع طلاب بفتح الطاء مبالغة في طالب فيفيد ان طلب الناس للمناهج اكثر من طلبهم للمناهج  
انتهى **قوله** وقد سألني جليله مستانفة انتهى شيخنا عطية **قوله** بعض الاعزة على  
في المختار عززت عليه بالفتح كرمته عليه وجمع العزيز عزاز مثل كريم وكرام وقوم  
اعزة واغراء انتهى وبين علي سوالي الجناس المضارع وهو اختلاف الحكمين  
بحرفين متقاربي المخرج وبين مراد ومفاد الجناس اللاحق وهو اختلافهما  
بحرفين متباعدي المخرج وبين يحل ويحل الجناس المصحف وهو اختلافهما بالنقط  
انتهى شيخنا عطية بزيادة **قوله** ان اشرجه اي اضع عليه سرجا اصطلاحيا وانما قلنا ذلك

باب رده

باب رده







والاصبع ست شعيرات معتدلات معترضات توضع بطن هذه لظفر تلك والشعيرة ست شعيرات من ذنب بغل **قوله** تقريرا واجعا الى تقدير الذراع هنا بالشرين وفيه كما قال سمي على التحفة دلالة على ان المساحة في المربع ما ذكر مع قطع النظر عن التفاوت الحاصل من اختلاف الارض والنووي في رطل بغداد فيكون مختلفا لقلته فلا يظهر به تفاوت في المساحة وقد ضبط التفاوت المذكور في شرح العباب بخمسة ارجال ونصف رطل ونصف تسع رطل تزيد على مختار الراعي **قوله** الميزان في معرفة القلتين في مساحة الربع ان يبسط كل من الطول والعرض في العمق من جنس الكسر الذي اريد على الذراع وهو ربع وح يكون بسط كل من الطول والعرض في خمسة ارباع فاحرب خمسة الطول في خمسة العرض يكون حاصل خمسة وعشرين ربعا عرضها في خمسة العمق يكون حاصل مائة وخمسة وعشرين ربعا كل ربع منها يسع اربع ارجال بغدادية فالجوع خمسة مائة رطل هي مقدار القلتين فالمائة والخمسة والعشرون اذ حصلت من ضرب الطول في العرض واحاصل في العمق بعد تبسطها ارباعا هي الميزان لقدر القلتين فان زاد ذلك على المائة والخمسة والعشرين فهو اكثر من قلتيه وان نقص فهو اقل منها والقلتا بالمساحة في المدة كغم البئر هكذا **قوله** ذراعان طولان ذراع النجار واختلفوا في ضبطه كما في حاشية الحضر مية هل هو بالنون او بالتاء كما اختلفوا فيه هل هو ذراع وربع بذراع الا وهي وهو المعتد او هو ذراع ونصف وعليه فيزيد في على القلتين بخمسة وعشرين ذراعا قصيرا وستة اسباع ذراع قصير كما يعلم ذلك بحسابه واما بذراع الا وهي فذراعان ونصف نصف عمقا وذراع عرضا وثلاثة اذرع **قوله** بسط في سبعة اذرع محيط كل راحة ذراعا ثلثة امثال عرضها وسبع مثله فلو فرضت راحة عرضها سبعة اذرع كان محيطها اثني عشر ذراعا والميزان في معرفة القلتين في مساحة المدور ان يبسط كل من العرض والمحيط والعمق ارباعا لوجود خرج الارباع في مقدار القلتين في المربع الذي جعلوه اصلا فاسوا عليه سائر الاشكال ويسلخ عن بسطها اسم الارباع ويجعل كل ربع ذراعا قصيرا اي فاخذوا الربع مقدارا واحدا يقدر به كالذراع لانهم لم يكونوا من الكسرها امكن **قوله** في سبعة اسباع والعمق عشرة ثم يقرب نصف العرض وهو اثنان في نصف المحيط وهو ستة وسبعان يبلغ حاصل القرب المذكور اثني عشر واربعة اسباع وهي مساحة السطح من غير عمق فيضرب ذلك في بسط العمق وهو عشرة كما تقدم يبلغ حاصل ضرب اثني عشر واربعة اسباع في عشرة مائة وخمسة وعشرين ذراعا قصيرا او خمسة اسباع ذراع قصير لان حاصل ضرب اثني عشر في عشرة مائة وعشرون وحاصل ضرب اربعة اسباع في عشرة

الميزان في معرفة القلتين في مساحة المدور ان يبسط كل من العرض والمحيط والعمق ارباعا لوجود خرج الارباع في مقدار القلتين في المربع الذي جعلوه اصلا فاسوا عليه سائر الاشكال ويسلخ عن بسطها اسم الارباع ويجعل كل ربع ذراعا قصيرا اي فاخذوا الربع مقدارا واحدا يقدر به كالذراع لانهم لم يكونوا من الكسرها امكن

خمسة

١٢

**قوله** ان يتفع به اي في ان يتفع به اي في النفع فخرن لجاد الامن اللبس وهو مقبس في مثله ومفعول يتفع محذوف للعموم والعلم به وللاختصار اي طلب من الله وحده ان يتفع به مؤلفه وغيره في الدنيا بخوف آتية وفي الآخرة باثباته انهي شوري **قوله** وهو حسبي اي حسبي وكافني **قوله** ونعم الوكيل اي نعم الموكور والمفوض اليه الامر وهو جملة معطوفة على ما قبلها من عطف الانشاء على الاخبار بناء على ما عليه جمع من جواز عطف الانشاء على الخبر كالمشهور امتناع فعلية بقدر في المعطوف مبتدأ بقرينة ذكره في المعطوف عليه ويجعل خبرا عنه التأويل المشهور في وقوع الانشاء ان خبر المبتدأ اي وهو مقول نعم الوكيل وح من جملة اسمية خبرية معطوفة على مثلها فلا محذور او جملة نعم الوكيل معطوفة على خبر الذي هو قوله حسبي وهو مفعول غير مضمون الفعل فلم يكن في قوة الجملة فلم يلزم عطف الجملة الانشائية على الجملة الخبرية بل على المفرد ولا محذور في عطف الجملة على المفرد ولا في عكسه بل يحسن ذلك اذ روي فيه نكتة فلا خلاف في لجواز جند على ان بعض المحققين جواز عطف الانشائية على الاخبارية في الجملة التي لها محل في الاعراب لو وقعها موقع المفردات ولا غير باعتبارها ويجوز هنا ايضا ان يكون من عطف الاخبار على الاخبار بتقدير مبتدأ اي وهو نعم الوكيل انتهى المحض من الشوري وغيره **قوله** قد وصف شيخنا الشيخ سليمان احمد في حاشيته على هذا الشرح هذا الشرح بارصاف مبدعها ففان العلوم وان كانت تتعاطى شرفا وتطلع في سماء العلاكو اكبر شرفا فلا مزية في ان الفقه واسطة عقدها واربطة حلها وعقدتها به يعرف الحلال والحرام ويتبين الخاص والعام ومن احسن ما صنف فيه من هذا الكتاب الذي هو **قوله** الذي لم يسمع بمثله القرائع ولم تطلع للنسج على منواله المطامح كبر به لا كبا واتى فيه بالعجب العجاب واودع المعاني الغريبة بالالفاظ الوجيهة وقرب المقاصد البعيدة بالاقتوال السديدة فهو بساجد المطولات على صغر حجمه اي فيه كفايتها وبيانا هل اي يغالب المعاني المختصرة بقرارة علمه جزاه الله على منصفه جزا موفورا وجعل عمله متقبلا وسعيه مشكورا قاله شيخنا في اواخر حاشيته لهذا الكتاب في معرض المدح له المرحله على وضع الحاشية عليه **قوله**

قوله

١٣



فصل في بيان ما يجب من التوبة

الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته وكرمه

۱۰۰

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الشيخ" (the scholar) and "الكتاب" (the book).

9/13/04  
6061803

१०५

اما الباء  
فهي وسكة الى  
على القوم

والمطلوب ونحوه  
نقطة او  
والمصاحبة او  
والمقابلة او

مع الاصل  
اللفظي  
الوهم بكسر  
الواو  
كما في المدايع

اما الحقيقة  
فهي غلبة  
الحق على  
الباطل

استعمال في غير  
المعنى العلم  
اتقى ع

ق



وقيل متقول مشتق وعليه جمهور النحاة وأكثر أهل العلم على أنه اسم الله الأعظم لأنه الأصل في الأسماء  
 الخمسة لأن سائر الأسماء تصانف اليد من التعلق وما سواها للتعلق وقد ذكر في القرآن العزيز  
 في الفين وثلاثة وثلاثون موضعاً وعدم اجابة الدعاء به كغيره لفقد شرط الدعاء التي منها  
 أصل الحلال البحت وحفظ اللسان والفرق **قوله** الواجب الوجود الذي وجوده من ذاته  
 لا يباحر موجوداً لأن العقل بوجوب ذلك ولا يجوز سواه فالمراد من الوجود هنا الوجود  
 العقلي وهو ما لا يتصور في العقل عدمه ودليل ذلك معلوم من فن التوحيد **قوله** والرحمن  
 الرحيم صفتان بنيتا للمبالغة من رحم أي صفتان مشبهتان صيغتان من مصدر رحم  
 بكسر الحاء بعد ثقلة إلى رحم بضم الهمزة لازماً فتصاغ منه الصفة المشبهة للكونها  
 لا تصاغ إلا من اللازم وقصد بها إفادة المبالغة بالمادة لا بالصيغة فلا  
 يرد أن الصيغ الموضوعات للمبالغة خمسة لا مزيد عليها وهي فعال ومفعال و  
 فعول وفعل وفعل وليس واحد منهما من هذه الخمسة فإن فعلاً  
 إنما يكون من صيغ المبالغة حالة عمل النصب فحيث لا عمل له لا يعمل على صيغها  
 انتهى ملخصاً والرحمة لغة رقة في القلب وهي كيفية نفسانية تستعمل في حقيقة توفيق  
 فتعين من ذلك أصله إلى مجاز يليق به تعالى قد هب قد وثنا الشيخ أبو الحسن  
 الأشعري رحمه الله تعالى إلى أن المراد برحمته تعالى إرادة الإحسان واختاره إمام الحرمين  
 فإن من رحم شخصاً أراد الإحسان إليه بإيصال الخير ورفع الشر وإرادة الإحسان  
 من لوازم الرحمة بالمعنى الأصلي الذي هو العطف والخير والشفقة فهو مجاز  
 الملازمة المرسل وقد فرجته تعالى ترجع إلى الوصف ذاتي لا تعد فيه وجه وإنما التقيد  
 بحسب التعلقات وذهب القاضي أبو بكر بن الطبري إلى أن المراد برحمته تعالى نفس الإحسان  
 وهو إيصال الخير ورفع الشر فإن من رحم شخصاً أصابه معروفه ورفع عنه  
 ما يؤلمه وقع فرجته تعالى ترجع إلى صفة فعل وتبعه المولى في كتابته على السجدة  
 وعلى هذا يجوز أن يكون من مجاز السببية المرسل وهو إطلاق اسم السبب على السبب  
 وإن يكون من مجاز التشبيه شبه معاملته الله معاملته الراحم ويجوز مثل ذلك  
 في كل ما استحال إطلاقه على الله تعالى باعتبار مبداه فيطلق عليه باعتبار اشتباهه  
 وغاية وقد علم الله علمها لأنه اسم ذات وهما اسماء صفات وقدم الرحمن على الرحيم  
 لأنه اسم خاص إذا يقال لغير الله سبحانه الرحيم والخاص مقدم على العام وإنما قدم  
 القياس يقتضي الترجيح من الأدنى إلى الأعلى لقوله عالم غير وجوده ففاضل لأنه  
 صار كالعلم حيث أنه لا يوصف به غيره أي في غير التفتت فلا يرد وصف أهل اليقظة  
 بها مسألة الكذاب به على سبيل التفتت في الكفر وإنما لم يوصف به غيره لأن  
 معناه المتع الحقيق في البالغ في الرحمة غايةً وذلك لا يصدق على غيره بل رجع بعضهم  
 كونه علماً ولأنه لما دل على جلاء عمل النعم وأصولها ذكر الرحيم ليتناول ما دق منها ولفظ  
 يكون

من أسماء  
 فهو يوصف  
 ولا يوصف

قوله أي فخير  
 لتنت  
 نتائج  
 لم يوصف فقال  
 هذا الأصل  
 فالحق أن الغرض  
 بأمه من جعل  
 هو لغيره باللفظ  
 ونظمه

ليكون كالنعم والرحيم انتهى ملخصاً من رحم روي عن **قوله** والرحمن أبلغ من الرحيم الإبلغة توحيث  
 تارة باعتبار الكمية ولهذا قيل يارحم الدنيا لأنه يعم المؤمنين والكافرين والآخر لأن  
 المؤمنين وتارة باعتبار الكيفية ولهذا قيل يارحم الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا لأن النعم  
 الآخر وتارة كمالها جسم واما النعم الديني فمخلصة وحقيقة وقيل هما بمعنى واحد كقوله  
 ونعم وجمع بينهما تأكيداً وقيل الرحيم أبلغ انتهى من رحم روي عن الشيخ هذان الإبلغة  
 تارة باعتبار الكمية وأخرى باعتبار الكيفية فالواصل في الدنيا كثر الكمية باعتبار  
 كثر من يصل إليه من مؤمن وكافر وجن وان قيل الكيفية باعتبار قلة الدنيا ووفرة  
 انفرادها وكثرة شوائبها والواصل في الآخرة قليل الكمية بالاضافة إلى من يصل إليه وهم  
 المؤمنون كثر الكيفية لوجود الملك المودد والنعم المخلصة انتهى انتهى يحتاج حجة  
**قوله** لأن لفظاً تدل على زيادة المعنى أي غالباً فلا نقص بحد الرحيم من حازر انتهى  
 زيادي وعبارة المدح على الخطيب وقولهم لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى هذه  
 القاعدة مشروطة بشرط ثلاثة الأول أن يكون ذلك في غير الصفات الجبلية  
 فخرج نحو شرف ونعم لأن الصفات الجبلية لا تتفاوت والثاني أن يتجدد اللفظان  
 في النوع فخرج حذر وجازي فإن الأول صفة مشبهة والثاني اسم فاعل  
 والثالث أن يتجدد الاشتقاق فخرج زمن وزمان انتهى ويؤخذ من كلامه  
 أن القاعدة عند توفر شروطها كلية لا اعلينية **قوله** ولقولهم رحم الدنيا والآخرة  
 ورحيم الآخرة لم يقل ولقوله عليه الصلاة والسلام لأن كلاماً ذكره غير حديث لأن  
 حاصل الصيغ التي وردت هنا ست صيغتان من أحاديثان وهما الرحمن رحيم  
 الدنيا والرحيم رحيم الآخرة والصفة الثانية يارحم الدنيا والآخرة ورحيمهما  
 وأما بقية الصيغ التي من حملها ما ذكره الشيخ فهي غير أحاديث وهي ربي صيغ  
 يارحم الدنيا والآخرة ورحيم الآخرة يارحم الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا  
 يارحم الدنيا ورحيم الآخرة يارحم الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا والآخرة  
 التي من حملها ما ذكره الشيخ غير ظاهراً لأن الصيغتين اللتين في الشك ليس فيهما  
 حرف النداء نحو وان كان مقدراً لجلال الآخرة التي ذكرها وهذا الاعتناء  
 تكون الصيغ بمثابة صيغتان حديثان وستة غير أحاديث انتهى يحتاج عطفية  
 ولعل يحتاج الحنفى أنما لم ينظر إلى ما قرره شيخنا الشيخ عطية لكون زيادة الصيغتين  
 اللتين زادها على ما قاله الاستاذ الحنفى لا جدوى لها من حيث المعنى فالاستاذ  
 اقتصر على ما ذكره وقوامه كجود في قائل وعبارة الخليلي قوله ولقولهم أي  
 السلف فهذا يصرح منه بأنه ذلك ليس من الحديث وإنما هو من كلام الناس  
 فلو قال ومن ثم قيل له كان انشبه انتهى **قوله** وقيل رحيم الدنيا أي مع ضميمته

من أسماء  
 فهو يوصف  
 ولا يوصف



قوله قبل رحمة الدنيا والآخرة **قوله** الحمد لله الذي هدانا لهذا هذا اعتراف منه  
واقرار بأنه لم يصل الى ما وصل اليه من هذا التأليف العظيم ذي النفع العظيم  
الموصل الى ما وصل الى القصور جنان النعيم بجهده واستحقاق  
فعله وانما وصل الى ذلك بحض هدايته وتفضل بتيسير ذلك لم فاقدي  
في ذلك يا هله الجنة حيث قالوا ذلك في دار الجزاء المحسنة خاتمة امرهم  
قال القسري هذا اعترافهم وقرار بانهم لم يصلوا الى ما وصلوا اليه من  
حسن تلك العطيات وعظم تلك المراتب العليا بجهدهم واستحقاق  
فعلهم وانما ذلك ابتداء فضلهم ولطف انهم من تقرر بعضهم وتبين  
بالحمد بعد البسملة ثم الحمد على اربعة اقسام وهي حمد قديم لقديم وحمد قديم  
لجديد وحمد جديد لقديم وحمد جديد لجديد فالاول حمد الله تعالى  
بنفسه والثاني حمد تعالى لبعض خواصه والثالث حمد ناله جل وعلا  
والرابع حمد بعضنا لبعض لكن هذا الاخير عتيق وانما هو على ضرب من المجاز  
فان الحمد على الحقيقة لا يكون الا لله المولى لما وقع الحمد عليه في الحادث  
**قوله** الذي هدانا الهداية دالة بلطف وتذكير تستعمل في الحمد والهداية  
الله تعالى انواع لا يحصى بعد لكننا نتخص في اجناس مرتبة الاول  
افاضة القوى التي بها تمكن المرء من الاهتداء الى مصالحه كالقوة  
العقلية اي العاقلية والحواس الباطنة والسياسة الظاهرة والثاني  
نصب الدلائل الفارقة بين الحق والباطل والصلاح والفساد  
الثالث الهداية بارسال الرسل وانزال الكتب والرابع ان يكشف  
لقلوبهم السر التي يريدونهم الاشياء كما هي بالوحي او الالهام والناموس  
الصادقة وهذا القسم يختص بنبيه الانبياء والاولياء انهم من الصفات  
**قوله** اي دلنا اي دالة موصلة لما وجد من هذا التأليف وهو البسملة  
والحمد ومطلق دالة لما سيوجد بناء على ان الخطبة سابقة عليه  
والشهور ان دل يتعدى بعلى وهدى يتعدى باني فكيف يتعدى  
واجب بان الفعل اذا كان بمعنى فعل آخر لا يلزم ان يتعدى بما  
يتعدى به ذلك الفعل انتهى جلي مع زيادة وتفسيره هدانا بذكرنا  
ما شاء لغة والا فالمعنى الاصل للهداية جعله مهتد يا و الاضلال  
جعل ضالا ومن ثم استعمل اصحابنا بمعنى خلق الاهتداء والفتل  
او شوبه **قوله** لهذا التأليف ان قيل لم يفسر الاشارة هنا بالمصدر  
الذي هو التأليف وفيما بين الفعل الذي هو المؤلف عند قوله  
وبعد فهذا المؤلف قلنا اثر التفسير ثم بما ذكرناه وصفه باوصاف

سورة وادخل بطول العطف

تعين ذلك وهنا وان جاز الامران فهذا اولى ليوافق الحمد على الفطر  
بلا واسطة بخلافه على الاثر فانه بواسطة الفعل هو شوبه هذا وفيه  
ان الحمد انما هو على هداية الله للشيخ وهي فعل الله تعالى سواء جعل متعلقا  
فعل الشيخ او مفعولا فلم يظهر لهذا التفسير الذي اشار اليه المحققين فائدة  
انهم شيخنا وقد سلك المؤلف هنا صفة الاقتباس من قوله تعالى  
الحمد لله الذي هدانا لهذا والصحة جواز وان حصل في لفظ القرآن  
تعيين ونقل من معناه القراء الى معنى آخر كما هنا والاشارة في  
الآية مفسرة بالعمل المذكور في قوله والذين آمنوا وعملوا الصالحات  
قالت الجملة **قوله** وما كنا لنهتدي لولا والحمد لله الذي هدانا لهذا  
واللام في نهدي زائدة لتوكيد النفي والفعل منصوب بان مضمرة  
وجوب بعد لام الجحود والمعنى لنهتدي لما نحن عليه من الخير الذي من  
جملة هذا التأليف او لنهتدي هذا التأليف وتولا حرف امتناع  
لوجود وان هدانا الله في تاويله مبتدأ خبره محذوف وجوب بالي  
لولا هداية الله لنا موجودة وجواب لولا محذوف دل عليه  
ما قبله اي ما كنا مهتدين والمعنى امتنع عدم اهتدائنا لوجود  
هداية الله لنا انتهى شيخنا عظيم **قوله** والحمد لله الذي هدانا  
شروع في الكلام على تعريف الحمد اللغوي وهو اما الحمد العربي فهو  
فعل مضارع عن تعظيم المنع بسبب انعامه على الخادم وغيره او اعم من اللغوي  
مورد لان الفعل يشمل القور باللسان والاعتقاد بالجنان والخدمة  
بالاركان واحض متعلقا بالان متعلقا بالنعمة بخلاف اللغوي فانه  
أخص مورد القصر على اللسان واعم متعلقا بقوله الشاؤ أي الوصف به اي الذكر بخبره  
**قوله** باللسان اشار بتعريفه باللسان الى ان مراده تعريف الحمد اللفظي فلا يشمل الحمد على كلامهم  
الحمد القديم ولو اراد ما يشمله لغبر بالكلام بدل اللسان **قوله** على الجميل الجميلة  
كالم تذكير احسنها العقل السليم لخاله عن موانع ادراكه كقائنه انتهى اجوهري وعلى  
تعليلته بمعنى اللام **قوله** الاحتمار اي يحجز الاضطرار من تحسين اللؤلؤة وجمال  
زيد مثلا فالشأن عليه اي لاجله يسمى مدحا لاحدا فيقال حمدت اللؤلؤة على  
حسنها لاجلها **قوله** على جهة التجميل على معنى مع والاضافة بيانية اي مع  
جهة هي التجميل وهو التعظيم **قوله** سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل  
اي سواء وصفه ذلك الشأن لاجل المزايا او الصفات القاصرة على المحمور  
المستماة بالفضائل او المتعدية لغيره اي المتجاوز اثرها لغير المحمور المستماة

وهي الام الجحود

اي الذكر بخبره

مدحت

بأنه



بالفواصل وسواها خبر مقدم وتعلق وما بعده في موضع رفع على انه مبتدأ مؤخر والعنى نقله  
بالفضائل والفواصل مستوي في ان الشاء على كل منهما واحد واستفدت هذا التقسيم الذي  
هو ان يدعى التعريف ان احراز الغوي لا يلزم ان يكون واقفا في مقابلة نعت واصلة  
للمحدد او غير اذ الفضايل هي النعم القاصرة على المحمور كصلاته وخصومه انتهى شخا عطية  
وعند بعضهم الفضايل سبعة وهي الصدق والحماء والتواضع والسخاء والوفاء والعلم  
واداء الامانة قاله الاجموري ومحل كون العلم في النعم اللازمة ان ادوية الملكة الحاصلة  
كل ما امكن فيه ذلك عند الشخص اما التعليم فمعة متعدية وكذا يقال في السجاعة فهي في النعم اللازمة باعتبار  
مما قيل في ان لازم الملكة ومن المتعدية باعتبار ما يترتب عليها من دفع القدر عن الغير انتهى مخلصا  
من ع ش على رويته **قوله** عني جهة وعرفا قبل العرف والاصطلاح متساويان وقيل الاصطلاح  
هو العرف الخاص وهو ما تعلق ناقلة والعرف اذا اطلق يراد به العام وهو ما يتبع  
ناقلة وعلى كل فالمراد من العرف والاصطلاح اللفظ المستعمل في معنى غير لغوي ولم يكن ذلك  
مستفادا من كلام الشارع بان اخذ من القرآن والسنة وقد يطلق الشرعي على ما يجاز اعلم  
من كلام الفقهاء وليس مستفادا من الشارع انتهى **قوله** فعل يبنى في اي فعل بالشا  
او بالجواز او بالقلب والفعل القلبى هو اعتقاد انصاف المحمور بصفته اكمال فظاهر  
مغايرته للتعظيم الذي هو اعتقاد العظمة فالاعتقاد الاول يعني على الثاني انتهى  
شخا عطية **قوله** من حيث انه منع على كماله اربع نعم خارج عن التعريف فلا يرد  
انه دور الا ان كماله مشتق من كماله فيقتضي توقف كل منهما على الآخر فانه شخا  
لكنه وفيه فرق وشكل قوله او غير من كانت له خصوصية بالحكم كونه صدقة  
ومن لم يكن ولو كانا فذكر ش على رويته والسكر اللغوي هو كمال العرفي المذكور  
والسكر العرفي صرف العبد جميع ما انعم الله به عليه لا خلق لاحله **قوله** وابتدات  
بالسمة وكلمة اخرى في اللفظية او غيرها **قوله** ما هو من انعم الله به عليه  
لعل على الخرس وعلم ان تحت سماعي يتوقف فيه على السماع من العرف **قوله** الزرقاني  
على المواهب **قوله** ما نفعه ونقل المازري عن الطرزي في كتابه البواقي  
وعنه ان الانفال التي اخذت من اسمائها سبعة بسمة اذا قال بسم الله وسجل اذا  
قال سبحان الله وحوقل اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله وحيعل اذا قال حي على  
الفلاح وحمد اذا قال الحمد وهيل اذا قال لا اله الا الله وجعل اذا قال جعله  
فذكر اذا زاد التعليل فليق اذا قال انا الله بقال ودع اذا قال انا الله عز وجل  
وهذا الباب مستوع لا يقاس عليه انتهى **قوله** وزاد شخا العطية في السمع سبعة  
ومحمدلة وهو قوله وحيعلته وحسبته من حسنا الله ونه الوكيل وهذه مصار  
وما تقدم على الزرقاني افعال فانهم **قوله** وابتدات بالسمة وكلمة واحدة هذه حسنة  
جواب

والفواصل وسواها خبر مقدم وتعلق وما بعده في موضع رفع على انه مبتدأ مؤخر والعنى نقله  
بالفضائل والفواصل مستوي في ان الشاء على كل منهما واحد واستفدت هذا التقسيم الذي  
هو ان يدعى التعريف ان احراز الغوي لا يلزم ان يكون واقفا في مقابلة نعت واصلة  
للمحدد او غير اذ الفضايل هي النعم القاصرة على المحمور كصلاته وخصومه انتهى شخا عطية  
وعند بعضهم الفضايل سبعة وهي الصدق والحماء والتواضع والسخاء والوفاء والعلم  
واداء الامانة قاله الاجموري ومحل كون العلم في النعم اللازمة ان ادوية الملكة الحاصلة  
كل ما امكن فيه ذلك عند الشخص اما التعليم فمعة متعدية وكذا يقال في السجاعة فهي في النعم اللازمة باعتبار  
مما قيل في ان لازم الملكة ومن المتعدية باعتبار ما يترتب عليها من دفع القدر عن الغير انتهى مخلصا  
من ع ش على رويته **قوله** عني جهة وعرفا قبل العرف والاصطلاح متساويان وقيل الاصطلاح  
هو العرف الخاص وهو ما تعلق ناقلة والعرف اذا اطلق يراد به العام وهو ما يتبع  
ناقلة وعلى كل فالمراد من العرف والاصطلاح اللفظ المستعمل في معنى غير لغوي ولم يكن ذلك  
مستفادا من كلام الشارع بان اخذ من القرآن والسنة وقد يطلق الشرعي على ما يجاز اعلم  
من كلام الفقهاء وليس مستفادا من الشارع انتهى **قوله** فعل يبنى في اي فعل بالشا  
او بالجواز او بالقلب والفعل القلبى هو اعتقاد انصاف المحمور بصفته اكمال فظاهر  
مغايرته للتعظيم الذي هو اعتقاد العظمة فالاعتقاد الاول يعني على الثاني انتهى  
شخا عطية **قوله** من حيث انه منع على كماله اربع نعم خارج عن التعريف فلا يرد  
انه دور الا ان كماله مشتق من كماله فيقتضي توقف كل منهما على الآخر فانه شخا  
لكنه وفيه فرق وشكل قوله او غير من كانت له خصوصية بالحكم كونه صدقة  
ومن لم يكن ولو كانا فذكر ش على رويته والسكر اللغوي هو كمال العرفي المذكور  
والسكر العرفي صرف العبد جميع ما انعم الله به عليه لا خلق لاحله **قوله** وابتدات  
بالسمة وكلمة اخرى في اللفظية او غيرها **قوله** ما هو من انعم الله به عليه  
لعل على الخرس وعلم ان تحت سماعي يتوقف فيه على السماع من العرف **قوله** الزرقاني  
على المواهب **قوله** ما نفعه ونقل المازري عن الطرزي في كتابه البواقي  
وعنه ان الانفال التي اخذت من اسمائها سبعة بسمة اذا قال بسم الله وسجل اذا  
قال سبحان الله وحوقل اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله وحيعل اذا قال حي على  
الفلاح وحمد اذا قال الحمد وهيل اذا قال لا اله الا الله وجعل اذا قال جعله  
فذكر اذا زاد التعليل فليق اذا قال انا الله بقال ودع اذا قال انا الله عز وجل  
وهذا الباب مستوع لا يقاس عليه انتهى **قوله** وزاد شخا العطية في السمع سبعة  
ومحمدلة وهو قوله وحيعلته وحسبته من حسنا الله ونه الوكيل وهذه مصار  
وما تقدم على الزرقاني افعال فانهم **قوله** وابتدات بالسمة وكلمة واحدة هذه حسنة  
جواب

جواب اوله عن سوال مقدرو قوله وجعت بين الابتدائي ولم اقتصر على احدهما هذه  
صورة جواب ثانيا عن سوال مقدرو ايضا وقوله وقدئت السمة هذه صورة جواب  
ثالث عن سوال مقدرو ايضا وتقديره ظاهر **قوله** اقتداء بالكتاب العزيز وعلا اخر عبرة في  
جانب الكتاب بلا اقتداء في الحديث بالعمل ان الكتاب ليس فيه تصريح بطلب السمة وكلمة  
وانما هما في اوله فناسب التفسير في جانب بلا اقتداء بخلاف الحديث لما كان فيه طلب السمة  
وكلمة اي ضمنا ولزوما فناسب التفسير في جانب بالعمل ووجه تضمنه ولزومه  
للطلب انه لما اخبر بزم الامر المبتدأ به ونما استلزم ذلك النهي عن تركها في الابتدائي  
والنهي عن الشيء يستلزم الامر بضمه فلم يترك الحديث الامر بالابتداء بهما انتهى مخلصا  
من ع ش ومن الجمل **قوله** مجزا بجزا لا تنوي لا اضافته الى ما بعد اضافته بيانه او  
من اضافته الاعم للاخص وبالتنوين على ابدال ما بعده منه او على انه خبر عن مبتدأ  
محذوف تقديره هو كل امر ذي بال انتهى شوي **قوله** كل امر لفظ كل مفرد ومعناها  
حسب ما تضمن اليه فان اضيفت الى ذكر رجوع الضمير اليها مذكرا كذا هذا او الى  
مؤنك رجوع الضمير اليها مؤنثا ومن الثاني كل نفس عاكت رهيبة وهي مبتدأ في  
مضافة الحاضر والامر معنى الشيء فهو واحد الامور لا واحد الامور واصفاته كل  
الحاضر على معنى اللام وان لم يصح اظهارها فليس المراد من قولنا الاضافة نعت  
اللام او معنى من ان اللام ومن مقدرة وانما المراد ان المضان انما عمل لما فيه  
من معنى لحي لان الاسماء المحضة لا حظ لها في العمل انتهى مخلصا **قوله** شخا الحقة **قوله**  
ذي بال اي حالهم به شرعا ومعنى اهتمام الشارع بطلبه اياه وجوبا او نيبا او  
تخيير فيه فانه معنى قول بعضهم وليس حرجا ولا كراهة فافقت الامري بالخرج لما على  
لا بال له من المحققان شرعا وعرفا كالحرم والمكروه والمستقدر من مخاطرة ونبات  
ومخرج خارج وشرع في دهر اخلاص وكونها او عرفا فقط كتناول زحلة فلا يطلب العباد  
السمية في ذلك كله صيانة لاسمه تعالى عن مصاحبة المحقق في الشق الاول في شرع ما جاء  
وتخفيفا على العباد بعد طلبها منهم في كل جليل وحقيق في الشق الثاني بل تحريم التسمية في باب ما جاء  
على الحرم لذاته كشر الخمر والزنا على ما اعتمد غير واحد قاله ابن حجر وقيل بل هو قوله صلى الله  
عليه وسلم في كفة صور المحقق شرعا وعرفا ونبا في جميع صور المحقق شرعا فقط كما يؤخذ عليه في  
ذلك من التعليل المتقدم فيها **قوله** لا يبداء فيه اي لا يلصق اوله على وجه الاستقانة الطعامة  
لما ابر التبرك **قوله** بسم الله الرحمن الرحيم بردي بيا بين الاول والآخر اما الثانية فكان الابتدائي  
جواب

والفواصل وسواها خبر مقدم وتعلق وما بعده في موضع رفع على انه مبتدأ مؤخر والعنى نقله  
بالفضائل والفواصل مستوي في ان الشاء على كل منهما واحد واستفدت هذا التقسيم الذي  
هو ان يدعى التعريف ان احراز الغوي لا يلزم ان يكون واقفا في مقابلة نعت واصلة  
للمحدد او غير اذ الفضايل هي النعم القاصرة على المحمور كصلاته وخصومه انتهى شخا عطية  
وعند بعضهم الفضايل سبعة وهي الصدق والحماء والتواضع والسخاء والوفاء والعلم  
واداء الامانة قاله الاجموري ومحل كون العلم في النعم اللازمة ان ادوية الملكة الحاصلة  
كل ما امكن فيه ذلك عند الشخص اما التعليم فمعة متعدية وكذا يقال في السجاعة فهي في النعم اللازمة باعتبار  
مما قيل في ان لازم الملكة ومن المتعدية باعتبار ما يترتب عليها من دفع القدر عن الغير انتهى مخلصا  
من ع ش على رويته **قوله** عني جهة وعرفا قبل العرف والاصطلاح متساويان وقيل الاصطلاح  
هو العرف الخاص وهو ما تعلق ناقلة والعرف اذا اطلق يراد به العام وهو ما يتبع  
ناقلة وعلى كل فالمراد من العرف والاصطلاح اللفظ المستعمل في معنى غير لغوي ولم يكن ذلك  
مستفادا من كلام الشارع بان اخذ من القرآن والسنة وقد يطلق الشرعي على ما يجاز اعلم  
من كلام الفقهاء وليس مستفادا من الشارع انتهى **قوله** فعل يبنى في اي فعل بالشا  
او بالجواز او بالقلب والفعل القلبى هو اعتقاد انصاف المحمور بصفته اكمال فظاهر  
مغايرته للتعظيم الذي هو اعتقاد العظمة فالاعتقاد الاول يعني على الثاني انتهى  
شخا عطية **قوله** من حيث انه منع على كماله اربع نعم خارج عن التعريف فلا يرد  
انه دور الا ان كماله مشتق من كماله فيقتضي توقف كل منهما على الآخر فانه شخا  
لكنه وفيه فرق وشكل قوله او غير من كانت له خصوصية بالحكم كونه صدقة  
ومن لم يكن ولو كانا فذكر ش على رويته والسكر اللغوي هو كمال العرفي المذكور  
والسكر العرفي صرف العبد جميع ما انعم الله به عليه لا خلق لاحله **قوله** وابتدات  
بالسمة وكلمة اخرى في اللفظية او غيرها **قوله** ما هو من انعم الله به عليه  
لعل على الخرس وعلم ان تحت سماعي يتوقف فيه على السماع من العرف **قوله** الزرقاني  
على المواهب **قوله** ما نفعه ونقل المازري عن الطرزي في كتابه البواقي  
وعنه ان الانفال التي اخذت من اسمائها سبعة بسمة اذا قال بسم الله وسجل اذا  
قال سبحان الله وحوقل اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله وحيعل اذا قال حي على  
الفلاح وحمد اذا قال الحمد وهيل اذا قال لا اله الا الله وجعل اذا قال جعله  
فذكر اذا زاد التعليل فليق اذا قال انا الله بقال ودع اذا قال انا الله عز وجل  
وهذا الباب مستوع لا يقاس عليه انتهى **قوله** وزاد شخا العطية في السمع سبعة  
ومحمدلة وهو قوله وحيعلته وحسبته من حسنا الله ونه الوكيل وهذه مصار  
وما تقدم على الزرقاني افعال فانهم **قوله** وابتدات بالسمة وكلمة واحدة هذه حسنة  
جواب



[illegible]

فلا يكون اذا اخفقت  
به تعالى والغرض اذا  
الهام

خضع خلافا  
 لى لمعة قال لقطعا  
 فقط  
 تميز  
 ان ما يلحق من  
 الكالات صلى الله  
 عليه وسلم لم يطر  
 اليه مخلوق سواء  
 فقد وصل الى غاية  
 الكمال بالنسبة الى  
 ما سلكوا اهتد  
 الخلق لثبوتها  
 تقبل الزيادة في  
 الترتيب بخلاف  
 الاموال فهو مطلق  
 التقيد بالنسبة  
 المذمومة لان النسبة  
 بينه وبين خلقه  
 لان كماله قد عجز  
 وكما لا يتحداه  
 في كماله  
 واصلها بيننا صلى الله  
 عليه وسلم

يحيى بن يحيى







قوله سيوييه سيوييه اي وعند سيوييه اي وعند الاخفش جمع له وبه جزم الجوهري فقال وجمع صاحب  
لانه كان في وجهه صاحب كرايب وركب وحوار بعضهم التوفيق حمل كلام الاخفش على الدلالة  
بما هو مشهور على ما فوق الواحد فهو جمع صاحب كرايب المعنى لا جمع صناعي فلا مخالفة  
من الاثر الخلة انتهى شوري **قوله** بمعنى الصباي اي ان صاحبها ليس المراد منه معناه الاصل  
وسيد معناه من انه من طال اجتماعه ومعاشرته وانما المراد بالصباي من اجتماعه وفي  
التفاح وفيه تغيير باجتماع اشعاره انما انصافه بالتميز حين اللقاء والتعريف بلقي  
بمعنى مثله وكانت اقل ايها مال ذلك والمعنى انه لا شرط التميز وان المراد بالا اجتماع المتعارف  
خزونه كاللثاق بان يكون بلا بدان في عالم الدنيا انتهى عناني **قوله** من اجتمع شملت عبادة  
وهو على اسلوب الجمع من اجتماع به من الاشراك والملازمة وعيسى لانه اجتمع به مرات في الارض  
في تقدم المشبه به على وليمة الاسرا وهو حي واما بقية الانبياء فلم يجتمعوا به الا بارواحهم فقط  
اداة التشبيه انتهى اجوهري **قوله** مؤدنا بنينا اي بعد نبوته حال حياته ولو اعني  
والملازمة مبنى على او غير محيز ومن ثم عدوا محزبي اي بكر رضي الله تعالى عنهم صاحبيا مع ولا  
انه من آلهم وهو ولادته قبل وفاته صلى الله عليه وسلم بقلاتة اشهر وايام وعد بعض الحديث  
الاصح **قوله** من رآه قبل النبوة ومات على دين الحنيفية كزبد من عمره من نفي صاحبيا  
هو والظاهر ان انتهى زياد بن قنبر **قوله** وعطف الصبح لعل المراد بالعطف العطف التقوي  
الحضر عليه السلام في الارض واجتماعه وهو ذكر النبي بعد شيء آخر والا فالعطف انما هو على الاول اذا تكررت  
به في الاصل عطف المعطوفات على الصحيح فالعطف على محمد لعل الال او انه مبني على القول  
لانه في الارض على الوجه المعتاد قال المروج انتهى ع ش وهو بضم العين كما ضبط المصنف انتهى شوري  
السويدي وعلى **قوله** لتسبل الصلاة بايتهم اي الصحيح الذي ليسوا بالانبياء النبي الصحيح  
ان يقال بمثل في والال عموم وخصوص من وجه يجمعان في مادة وينفرد كل منهما في مادة  
الباي عليه السلام اخر في هذا على تفسير الال بما ذكره الغير المناسب هنا اما تفسير الال  
فالراجح هو وعلم بالمناسب لما هنا وهو كل مؤمن كان عطف الصبح عليه من عطف الخاص  
ما تقدر ان معنى على العام عموما مطلقا ونكتته زيادة فضلهم على غيرهم حتى ان الصحيح  
الا اجتماع العرفي ان يكون في الارض ولو كانا غير الال افضل من الال الذي ليسوا بصحيح لانه افضل من الصحيح  
حال الحياة فيشمل التي هي من قبيل العلم وفضيلة الال الذي ليسوا بصحيح انما هي بالغير وفضيلة  
التعريف حيث من اجتمع به صلى الله عليه وسلم بالانبياء الذين ليسوا بصحيح انما هي بالغير وفضيلة  
اجتمع به صلى الله عليه وسلم بالانبياء الذين ليسوا بصحيح انما هي بالغير وفضيلة  
وسلم ولم يعلم انه قال لو اولا كان العالم الذي ليس شريف افضل من الشريف الذي ليس  
هو عليه الصلاة والسلام من اجتمع به حيث لا يجتمع في غيره

قوله سيوييه سيوييه اي وعند سيوييه اي وعند الاخفش جمع له وبه جزم الجوهري فقال وجمع صاحب  
لانه كان في وجهه صاحب كرايب وركب وحوار بعضهم التوفيق حمل كلام الاخفش على الدلالة  
بما هو مشهور على ما فوق الواحد فهو جمع صاحب كرايب المعنى لا جمع صناعي فلا مخالفة  
من الاثر الخلة انتهى شوري **قوله** بمعنى الصباي اي ان صاحبها ليس المراد منه معناه الاصل  
وسيد معناه من انه من طال اجتماعه ومعاشرته وانما المراد بالصباي من اجتماعه وفي  
التفاح وفيه تغيير باجتماع اشعاره انما انصافه بالتميز حين اللقاء والتعريف بلقي  
بمعنى مثله وكانت اقل ايها مال ذلك والمعنى انه لا شرط التميز وان المراد بالا اجتماع المتعارف  
خزونه كاللثاق بان يكون بلا بدان في عالم الدنيا انتهى عناني **قوله** من اجتمع شملت عبادة  
وهو على اسلوب الجمع من اجتماع به من الاشراك والملازمة وعيسى لانه اجتمع به مرات في الارض  
في تقدم المشبه به على وليمة الاسرا وهو حي واما بقية الانبياء فلم يجتمعوا به الا بارواحهم فقط  
اداة التشبيه انتهى اجوهري **قوله** مؤدنا بنينا اي بعد نبوته حال حياته ولو اعني  
والملازمة مبنى على او غير محيز ومن ثم عدوا محزبي اي بكر رضي الله تعالى عنهم صاحبيا مع ولا  
انه من آلهم وهو ولادته قبل وفاته صلى الله عليه وسلم بقلاتة اشهر وايام وعد بعض الحديث  
الاصح **قوله** من رآه قبل النبوة ومات على دين الحنيفية كزبد من عمره من نفي صاحبيا  
هو والظاهر ان انتهى زياد بن قنبر **قوله** وعطف الصبح لعل المراد بالعطف العطف التقوي  
الحضر عليه السلام في الارض واجتماعه وهو ذكر النبي بعد شيء آخر والا فالعطف انما هو على الاول اذا تكررت  
به في الاصل عطف المعطوفات على الصحيح فالعطف على محمد لعل الال او انه مبني على القول  
لانه في الارض على الوجه المعتاد قال المروج انتهى ع ش وهو بضم العين كما ضبط المصنف انتهى شوري  
السويدي وعلى **قوله** لتسبل الصلاة بايتهم اي الصحيح الذي ليسوا بالانبياء النبي الصحيح  
ان يقال بمثل في والال عموم وخصوص من وجه يجمعان في مادة وينفرد كل منهما في مادة  
الباي عليه السلام اخر في هذا على تفسير الال بما ذكره الغير المناسب هنا اما تفسير الال  
فالراجح هو وعلم بالمناسب لما هنا وهو كل مؤمن كان عطف الصبح عليه من عطف الخاص  
ما تقدر ان معنى على العام عموما مطلقا ونكتته زيادة فضلهم على غيرهم حتى ان الصحيح  
الا اجتماع العرفي ان يكون في الارض ولو كانا غير الال افضل من الال الذي ليسوا بصحيح لانه افضل من الصحيح  
حال الحياة فيشمل التي هي من قبيل العلم وفضيلة الال الذي ليسوا بصحيح انما هي بالغير وفضيلة  
التعريف حيث من اجتمع به صلى الله عليه وسلم بالانبياء الذين ليسوا بصحيح انما هي بالغير وفضيلة  
اجتمع به صلى الله عليه وسلم بالانبياء الذين ليسوا بصحيح انما هي بالغير وفضيلة  
وسلم ولم يعلم انه قال لو اولا كان العالم الذي ليس شريف افضل من الشريف الذي ليس  
هو عليه الصلاة والسلام من اجتمع به حيث لا يجتمع في غيره

قوله سيوييه سيوييه اي وعند سيوييه اي وعند الاخفش جمع له وبه جزم الجوهري فقال وجمع صاحب  
لانه كان في وجهه صاحب كرايب وركب وحوار بعضهم التوفيق حمل كلام الاخفش على الدلالة  
بما هو مشهور على ما فوق الواحد فهو جمع صاحب كرايب المعنى لا جمع صناعي فلا مخالفة  
من الاثر الخلة انتهى شوري **قوله** بمعنى الصباي اي ان صاحبها ليس المراد منه معناه الاصل  
وسيد معناه من انه من طال اجتماعه ومعاشرته وانما المراد بالصباي من اجتماعه وفي  
التفاح وفيه تغيير باجتماع اشعاره انما انصافه بالتميز حين اللقاء والتعريف بلقي  
بمعنى مثله وكانت اقل ايها مال ذلك والمعنى انه لا شرط التميز وان المراد بالا اجتماع المتعارف  
خزونه كاللثاق بان يكون بلا بدان في عالم الدنيا انتهى عناني **قوله** من اجتمع شملت عبادة  
وهو على اسلوب الجمع من اجتماع به من الاشراك والملازمة وعيسى لانه اجتمع به مرات في الارض  
في تقدم المشبه به على وليمة الاسرا وهو حي واما بقية الانبياء فلم يجتمعوا به الا بارواحهم فقط  
اداة التشبيه انتهى اجوهري **قوله** مؤدنا بنينا اي بعد نبوته حال حياته ولو اعني  
والملازمة مبنى على او غير محيز ومن ثم عدوا محزبي اي بكر رضي الله تعالى عنهم صاحبيا مع ولا  
انه من آلهم وهو ولادته قبل وفاته صلى الله عليه وسلم بقلاتة اشهر وايام وعد بعض الحديث  
الاصح **قوله** من رآه قبل النبوة ومات على دين الحنيفية كزبد من عمره من نفي صاحبيا  
هو والظاهر ان انتهى زياد بن قنبر **قوله** وعطف الصبح لعل المراد بالعطف العطف التقوي  
الحضر عليه السلام في الارض واجتماعه وهو ذكر النبي بعد شيء آخر والا فالعطف انما هو على الاول اذا تكررت  
به في الاصل عطف المعطوفات على الصحيح فالعطف على محمد لعل الال او انه مبني على القول  
لانه في الارض على الوجه المعتاد قال المروج انتهى ع ش وهو بضم العين كما ضبط المصنف انتهى شوري  
السويدي وعلى **قوله** لتسبل الصلاة بايتهم اي الصحيح الذي ليسوا بالانبياء النبي الصحيح  
ان يقال بمثل في والال عموم وخصوص من وجه يجمعان في مادة وينفرد كل منهما في مادة  
الباي عليه السلام اخر في هذا على تفسير الال بما ذكره الغير المناسب هنا اما تفسير الال  
فالراجح هو وعلم بالمناسب لما هنا وهو كل مؤمن كان عطف الصبح عليه من عطف الخاص  
ما تقدر ان معنى على العام عموما مطلقا ونكتته زيادة فضلهم على غيرهم حتى ان الصحيح  
الا اجتماع العرفي ان يكون في الارض ولو كانا غير الال افضل من الال الذي ليسوا بصحيح لانه افضل من الصحيح  
حال الحياة فيشمل التي هي من قبيل العلم وفضيلة الال الذي ليسوا بصحيح انما هي بالغير وفضيلة  
التعريف حيث من اجتمع به صلى الله عليه وسلم بالانبياء الذين ليسوا بصحيح انما هي بالغير وفضيلة  
اجتمع به صلى الله عليه وسلم بالانبياء الذين ليسوا بصحيح انما هي بالغير وفضيلة  
وسلم ولم يعلم انه قال لو اولا كان العالم الذي ليس شريف افضل من الشريف الذي ليس  
هو عليه الصلاة والسلام من اجتمع به حيث لا يجتمع في غيره



لعله العقلية

على مجرد الثبوت كما ذكره الشيخ وعقلية على الدوام كما ذكره الرضي في الصفة  
المشبهة والشيخ انما نفى الكيفية او ان الدلالة على ذلك من تعرفه المقام  
فان قلت كيف دلالة الاسمية على دوام الثبوت مع ان خبرها ظرف  
وهو مانع من ذلك سواء قدر الظرف بالفعل وهو ظاهر لنقص خبرها بانها  
تقتضي الاستقرار التخيدي كما في الله يستمرى بهم او قدر باسم  
الفاعل لانه بمعنى الحدوث بقرينة عمله بالظرف فيكون حكم الفعل قلت  
ايضا بان الاسمية التي خبرها فعل انما تقتضي الجدة اذا لم يوجد ما يدعي  
الحال دوام والثبوت كالعدول هنا وبانه يجوز ان يمنع كون اسم الفاعل الجوهري  
ولا ينافيه عمله في الظرف لان راجحة الفعل كافيته في ذلك فيكون عاملا  
وهو معنى الثبوت كما صرح بذلك السعد في المطول انتهى شكري ببعض  
**قوله** الفأز بين الفوز هو النجاة والظفر بالجزء مع حصول السلامة انتهى  
**قوله** بعلايه اي باعلايه ورفعتنه فهو اسم مصدر لا على انتهى حمل  
**قوله** صفة لم يذكر اي في محله وآله وصحبه صلى الله عليه وعليهم اجمعين  
**قوله** وبعد الواو نائية قيل عاطفة واما بعد ها محذوفة والتقدير واول  
اما بعد ويؤيد تعبير السكاكي في المتعاقب بقوله واما بعد فجمع بين اما والواو وقيل  
الواو نائية عن اما والفأز دالة عليها لانها لازمة لها محذوفة وبقيت الفأز دالة  
عليها اقامة للآزم مقام الملزوم وابقاء لآثره في الجملة فان قيل حيث كانت الفأز  
دالة على اما كانت كالمنفوخ بها والواو نائية عنها فلزم الجمع حينئذ بين العوض  
وهو الواو والعوض هو اما واجاب الغزي عن ذلك بان ذلك انما يمنع لفظا  
حقيقة لا تقدر اكا هنا وبعد ظرف زمان بالنظر للنظام ومكان بالنظر للرسم  
اي بعد ما تقدم فخذ في المضاف اليه ويؤي ثبوت معناه فثبت على الضم انه  
ملحوظ من شري فان ذكر المضاف اليه ويؤي ثبوت معناه فثبت على الضم انه  
فلو قطعت عن الاضافة لفظا ونية نونت وكانت على حسب العوام كما في قول  
الشاعر فساع الى السر **قوله** يؤي بها الانتقال قد تقدم ان معناها الزمان  
او المكان ولكن اذا جيء يؤي بها لارادة الانتقال وليس الانتقال معناها  
ولا مخصوصا بها فانه كما يحصل بها يحصل بغيرها كذلك وان انتهى مراد شريك  
ويستغنى الاثنان بصلها وهو اما بعد في الخطب والرسالات اقول ان الله  
صلى الله عليه وسلم قال الخطيب على الغاية **قوله** من اسلوب اي فن اذ في المخاد  
الاسلوب الففن والمراد بالفن النوع من الكلام انتهى شيخنا عطية **قوله**  
واصلها اي اصل وبعد اي اصل الواو اما فالواو نائية عن اما كما تقدم و  
اختصت الواو من بين ساير حروف العطف بالنيابة عن اما لانها ام

والفأز دالة عليها ولا حد من نيابة

بها اي هو

الباب ولا نها قد تنقل للاستئناف كما ان انتهى ملوي والمراد بالاصل هنا ما حق التركيب  
ان يكون عليه فالاصالة بالقوة لا بالفعل وليس المراد ان شيئا حذفت  
من التركيب واختص فيه انتهى شيخنا عطية **قوله** بدل ليل لزوم الفأز في  
خبرها اي خبر وبعد اي في قرب خبرها والاختصاص هنا كما في المشغول بها  
والمراد بلزوم الفأز هنا وجودها وذكرها لا عدم انقضاءها لانها في قوله  
غالبا ولم تكن وبعد اصلا براسها لانها ليس فيها التعليق والفأز لا تناسب  
الامانة التعليق وجب الدلالة من هذا الدليل ان لزوم الفأز لم يعهد شي  
من ادوات الشرط الا لامنا فلا وجبنا ذلك للزوم مع وبعد علمنا ان اصلها  
اما بعد فاما بعد تلزمها الفأز وانما لزومها التضمن اما معني الشرط انما ياتي  
فلا بد من هذه الملاحظة ليتم الاستدلال ويظهر التعليل في قوله لتضمن  
والا فالكلام فيه تفكيك يدور هذه الملاحظة انتهى شيخنا عطية **قوله** لتضمن  
اما لتعليل المحذوف علم ما قبله اي ولزمت الفأز اما لتضمن الخ اي مع ضعفها  
في السطوية تجرت بلزوم الفأز والافا فالفأز لا تلزم شيئا من ادوات الشرط  
بل اما ان تمتنع فيما اذا اصل الجواب للسطوية او تجب فيما اذا لم يصلح فاضعف  
اما جرت بلزوم الفأز مطلقا انتهى شيخنا عطية **قوله** غالبا يقتضي انه يجوز  
تركها من خبر وبعد وهو كذا كقول ابن الجوزي وبعد ان هذه مقدمات انتهى  
شيخنا عطية **قوله** والاصل ما يمكن من شيء اي اصل اما بعد مرها يمكن من شيء  
بعد لم يحد من مرها ويكمن من شيء وعوض عن ذلك اما والزموها الضم والاشية  
اللازمة لها والزموها اليها الفأز اللازمة لفعل الشرط اقامة للآزم الذي  
هو الاسمية والفأز مقام الملزوم الذي هو مرها ويكمن وابقاء لآثره في الجملة  
ابقاء لما كان على مكان وقضاء له انكسب الامكان وانما كان اصلها خصوصها  
لا غيرهما من ادوات الشرط لما في مرها من الابهام لانها تقع على كل شئ عاقل او  
غيره كانا او غيرهما كانا او غيرهما وهذا الابهام يناسب هنا لان الغرض التعليق  
على وجود شئ ما في الوجود ليكون الاثبات بما بعد محققا لكونه يكون  
معلقا على محقق لان وجود شئ امر محقق بخلاف غيرهما من الادوات فليس  
فيه هذه الخاصية فانه خاص ببعض الاشياء وقوله مرها يمكن مرها يمكن مبتدأ  
خبرها يمكن وهو كونه تام بمعنى يوجد والعائد على المبتدأ هو الضمير في يكون  
ومن شئ بيان لمرها فهو في محل نصب على الحال فو قعت كلمة اما موقع اسم

بها



هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناها فلتضمنها معنى الشرط الزميتها الفاء  
اللازمة للشرط غالبا وتضمنها معنى الابتداء لزومها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ  
اقامة لللازم مقام الملزوم وابقاء لاثرة في الجملة كما تقرس انفا والقرض  
ذلك بان اما حرف الاستقلال بالمفهومية ومهما اسم يستقل بالمفهومية ويكون  
يستقل بالمفهومية ايضا فكيف يقام حرف لا يستقل بالمفهومية مقام سبقتين  
كل منهما يستقل بالمفهومية وايضا كما بين مفهوميهما بتباين وذلك ان الاسم لا يدل  
على ز من مجلات الفعل فيلزم ان تكون اما دالة على الزمن باعتبار نيتها ابتداء  
عن الفعل الذي هو يكن وغير دالة باعتبار نيتها عن الاسم الذي هو هما  
واجب بانه ليس المراد باقامة اما مقامها انها تؤدي معناها وانما المراد  
باقا مقامها مقامها انها تدل على ترتيب ما بعدها على ما قبلها كما لشرط فانه  
وضع لتعلق حصول مضمون جملة الجواب على حصول مضمون الشرط انتهى  
من شيخنا الشيخ عظمة وشرح مرسلا في علم الاربعين النووية **قوله** في هذا المؤلف  
الحاضر ذهنا الاشارة للالفاظ الذهنية من حيث دلالتها على المعاني على ما  
هو المختار والارجح من احتمالات سبعة في مسمى الكتب والترانيم بيان  
السبعة ان يقال ان مسمى الكتب الالفاظ او النقوش او المعاني او  
الالفاظ والنقوش او الالفاظ والمعاني او النقوش والمعاني او  
الثلاثة وانما كان هذا مختارا دون غيره من السبعة لان  
النقوش لعدم يسرها لكل واحد وفي كل وقت لا تصلح ان تكون  
مدلول ولا اجزاء مدلول ولا فبطل ارتبع احتمالات ولان المعاني كونها  
متوقفة في الغالب على الالفاظ لا يصلح ان تكون مدلول ولا اجزاء  
مدلول ايضا فبطل احتمالان **فتعين** ان يكون المراد الالفاظ  
الذهنية من حيث دلالتها على المعاني واما من حيث ذاتها فليست  
مقصودة انتهى **شيخنا عظمة** ووجد بخط بعض الفضلاء نقلا  
عن الديري ما نصه **قوله** فهذا الاشارة راجعة للمؤلف الحاضر  
في ذهن المؤلف والتقدير بهذا المؤلف الذي هو الالفاظ مخصوص  
دالة على معاني مخصوصة من حيث دلالتها على تلك المعاني على  
ما اختاره السيد من احتمالات سبعة ابداه في مسمى الكتب والترانيم  
وعليه فالاشارة لما هو في ذهن من تلك الالفاظ وان تأخر  
وضع الاشارة عن فراغ المؤلف لانه لا يتصور ان تكون الاشارة

لما يوجد من الالفاظ في الخارج لانعدامها لكونها اعراضا غير قارة الذات  
فما اشهر من ان الاشارة الواقعة في اوائل الكتب ان كانت بعد التاليف  
فهي لما في الخارج غير مستقيم على هذا الاحتمال المختار لان الالفاظ تنعدم  
بعد وجودها فان قيل كيف صححت الاشارة لما في الذهن مع ان  
ذا الاشارة بها الا الى موجود محسوس قلنا المراد المحسوس ولو  
تنزل لا وهذا منه كانه لشدة استحضاره له كانه صار محسوسا  
فان قيل هلا جاز ان تنزل الالفاظ التي وجدت في الخارج وانعدت  
كانها موجودة محسوسة فتكون الاشارة المتأخرة لما في الخارج  
فصير ما اشهر قلنا ذلك فيه تنزل بل هو وجود غير المحسوس فنزل المحسوس  
وهذا فيه تنزل بل المعدوم منزلة الموجود فان يكون ذلك دون هذا  
فان قيل ما في الذهن من تلك الالفاظ لا يكون غالبا الامور المحتملة  
وليست هي مسمى الكتاب وانما سماها الالفاظ المفصلة واجب بان في الكلام  
مضنا فاحذو فان قدره مفصل هذه الالفاظ كتاب في فلاشارة لتلك الالفاظ  
الجملة والاحراز عن ذلك المضان المحذوف فان قيل الالفاظ التي وقعت للاشارة  
اليها واجزها بكتاب ليست الا الموجودة في ذهن المؤلف حين ذلك فيلزم ان لا  
يقال كتاب لعين ذلك قلنا لا يلزم ذلك البناء على ان مسمى الكتب من حيث علم الشخص  
وح يقدّر مضان آخر في نوع دال مفصل هذا والمختار المشهور انه من حيث علم الجنس فلا  
حاجة لتقدير هذا المضان اذ لا ينحصر فيما في ذهن المؤلف فانه العلامة الكلية وتو  
من حيث علم الجنس اي مجلات مسمى العلوم فانه من حيث علم الشخص كذا في التحفة وغمارة  
تنبيه التحقيق ان أسماء الكتب من حيث علم الجنس لا اسم وان صح اعتباره ولا علم الشخص  
خلافا لمن زعمه وان الف فيه بما يحتاج حارده الى بسط ليس هذا محله وان أسماء  
العلوم من حيث علم الشخص انتهى بحرفه وما زعمه العلامة من قاسم نقلا عن الشيخ عمري  
فجعل الجميع من حيث علم الشخص انتهى رحمان **قوله** يختص في الفقه اسم الالفاظ بخصوصية  
قليلة دالة على جنس الفقه بمعنى المسائل الخصوصية بدلالة العلم على بعض تلك  
المسائل **قوله** من الاختصار في اشارته الى انه مأخوذ من المصدر المزيدية فالأشهر  
منه ليس من الاشتقاق المصطلح عليه المراد عندنا لاطلاق انتهى عن **قوله** في الفقه  
في هذه الظرفية اشكال حاصله ان المنهج كغيره من أسماء الكتب اسم للالفاظ المخصوصة  
باعتباره دلالتها على المعاني المخصوصة والفقه كغيره من أسماء العلوم اسم للملكة

نسبة الوجوه التي منها انتهى لخصا







وحمل وهو امر ففعل هذه القضية صغرى قيلت اقتراني لكري سهل  
 المحصول فينظم القياس السابق وهو اقيما من اقيما الصلاة امر لما سبق  
 واعلم انه الدليل الاجمالي والتفصيلي واحد بالذات والفرق بينهما انما هو  
 بقطع النظر عن المتعلق والنظر اليه وان المتعلق فيهما هو الحكم فان تعلق  
 الدليل بمفعول معين كان تفصيليا وان كان ذلك بالمفعول عاما وان لم يتعلق  
 الدليل بمعين كان اجماليا فوصف الدليل بالاجمالي والتفصيلي وصف له  
 بوصف متعلقه وهو الحكم يجوز ابا جماله اي عدم تعيينه بقطع النظر عن تعلقه  
 بمفعوله فانه يدل على وجوب مثلا غير متعين اي لم يعلم تعيينه بغير معين  
 دل على ما هيته الوجوب المطلقة وان كان الحكم وهو الوجوب متعينا في  
 نفسه وتفصيله هو الوجوب المتعلق بالصلاة مثلا ثم الدليل الاجمالي  
 محل نظر الاجمالي ففعله اصابة انما يكون عنه والدليل التفصيلي محل  
 نظر التفصيل اصابة مع ضمنية ملحة ضمنية من الاجمالي انتهى **ملخصا قوله**  
 وصار الادلة اي باقيا كاستقراء الشافعي النساء في اقل الحيف والنقاس وغالبها  
 واكثرها والاستحسان كاستحسان الشافعي التخييف على المصحف انتهى شيئا  
 عطية وكالا استحباب انتهى جلي **قوله** واجتناب نواهي اي متعلق نواهي  
 وهو المنهيات اذ هي المجتنبية ولو لم امتثال وامر الله ونواهي لما احتج  
 للتكليف ويكون المعنى وامتنال نواهي بترك المنهيات انتهى شيئا **قوله**  
 على مذهب الامام الشافعي اي كايضا ذلك الفقه على مذهب الامام  
 الشافعي كينونة العام على الخاص وفي مستعارة للدلالة لتشبيه عتقة الدلالة  
 والمدلول بعلقة الظرف والمظروف وقد جعل على متعلقة بالدلالة او كونه  
 مستعارة لها ليكون احوال الجور وبلا من احوال الجور وقوله فان قلت  
 كان يكفي ان يقول مختص على مذهب الامام الشافعي فلم زاد قوله في الفقه  
 قلت اسارة ملحة مختص من جهة عموم كونه في الفقه وخصوص كونه  
 في مذهب الامام الشافعي ومله عموم الفقه وخصوص مذهب الشافعي على  
 ان مذهب الشافعي قد يكون في غير الفقه انتهى سوري **قوله** مختص  
 او ليس وقوله قد يكون في غير الفقه اي كالاصول فبينها العموم والخصوص  
 الوجهي انتهى مدافع على خطيب **قوله** الامام اي المقتدى به **قوله** المجتهد اي  
 المطلق

فهو حال من الفقه  
 على ما تقر ويصح  
 ان يكون حال من  
 المختص اي حال كون  
 المختص الاعلى من غيره

المطلق وهو كامل الادلة الذي لا يجوز ان يقلد غيره **قوله** مجتهد المذهب وهو  
 المقلد لامام من الامة فلا يشترط فيه الامعة قواعدا ما منه فاذا وقعت حادثة  
 لم يعرف الامامه فيها نص اجتهد فيها على مذهب اي خرجها على اصوله وخرج ايضا مجتهد  
 الفتوى وهو المتبحر في مذهب المتكلم من ترجيح احد قوليه **قوله** آخر اذا اطلقها  
 انتهى مرابعي على خطيب **قوله** محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن سنان بن السائب  
 ابن عبيد بن عبد بن هاشم بن المطلب بن عبد الله بن جدي النبي صلى الله عليه وسلم  
 لانه صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف وهاشم  
 ابن عبد مناف غير هاشم الذي في نسب الامام الشافعي لان ذلك ابن المطلب والذي  
 في نسب النبي صلى الله عليه وسلم ابن عبد مناف والذي في نسب النبي صلى الله عليه وسلم عم  
 الذي في نسب الامام وبيانه ذلك ان عبد مناف كان له ولدان متفقان  
 احد هما هاشم والآخر المطلب فهاشم اعقب عبد المطلب وعبد المطلب اعقب عبد  
 اما النبي صلى الله عليه وسلم والمطلب اخوه هاشم اعقب هاشم وعقب عبد بن زيد  
 بن عبد المطلب عم عبد المطلب وهاشم عم هاشم الذي في نسب الامام واما ابو طالب  
 فعن النبي صلى الله عليه وسلم انه من بني هاشم بن عبد المطلب وهاشم بن عبد مناف  
 الامهات فهو رضي الله عنه محمد بن فاطمة بنت عبد الله بن الحسين بن علي بن ابي طالب  
 فبين وبين الصحابة من جهة الامهات واسطفاق ومن جهة الآباء ثلاثة لان شافعا  
 رابع آباءه صحابي بن صحابي بن صحابي فلذا نسب اليه لانه اكرم آباءه فهو اشرف  
 من غير انتهى **ملخصا** من الاستاذ الحنفى ومن شيئا الشيخ عطية قال شيئا الجمل بعد ذلك  
 بخو هذا لكن قد رايت عن الخطيب على التنبيه ان ام الشافعي فاطمة بنت عبد الله  
 ابن الحسين بن الحسين بن علي فعليه يكون بينه وبين الصحابي من جهة امه ثلاثة  
 كذلك من جهة آباءه ورايت في تاليف الفخر الرازي في مناقب الامام ما نصه واما  
 المقام الثالث وهو بيان نسب الشافعي من جهة الام ففقه قولان الاول وهو قول ساذ  
 رواه الحاكم ابو عبد الله الحافظ وهو ان ام الشافعي رضي الله عنه هي فاطمة بنت عبد الله  
 ابن الحسين بن الحسين بن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه والثاني وهو المشهور انها  
 كانت امرأة من الازد انتهى وقال في موضع آخر واعلم ان الشافعي رضي الله عنه كان  
 مطلبيا من جهة الاب وهاشميا من جهة امهات الاجداد وازديا من جهة امه خاصية  
 الخناط له في ذلك انتهى وقال في موضع آخر زوجة الشافعي رضي الله عنه هي حميدة  
 بنت نافع بن عبيد بن عمر بن عثمان بن عفان ومن اولاده منها ابو عثمان محمد

وشمسهم



ابن محمد بن ادریس وهو الأكبر من ولده وكان فاضلاً عديداً حليماً وله ابن آخر يقال  
دون القدر فقد له الحسن بن محمد بن ادریس مات وهو طفل وهو من شريته وللشافعي من امرته العترة  
رجع الشافعي عنه ابنتان فاطمة وزينب انتهى كلامه بحمد ولد الامام الشافعي رضي الله عنه على الامام  
وقال لا اجعل في بغزة التي توفي فيها هاشم بن عبد النبي صلى الله عليه وسلم وقيل بعثلاق وقيل في  
حلبي رواه عنه ستة خمسين ومائة ثم حمل الى مكة وهو ابن ستين ونشأ بها وحفظ الموطأ  
الاخمس مائة وستين وهو ابن عشرة وتفقه على مسلم بن خالد ثم مفتي مكة المعروف بالزنجي له شقيرة  
له ابنة اسمها الاضداد واذن له في الافتاء وهو ابن خمسة عشر سنة مع انه نشأ  
ببغداد في حجر ابيه في قلعة من القيس وضيق حاله وكان في صباه يجالس العلماء ويكتب  
ببغداد ثم ما يستفيد في العظام ونحوها حتى ملا منها حنايا ثم رحل الى مالكة بالمدينة ولازمه  
قوله ثم رحل الى المدينة مرة ثم قدم بغداد سنة خمس مئتين ومائة فاقام بها سنتين فاجتمع عليه علماءها  
الى اذن له فيها فاجتمع اليه من علماء بغداد سنة ثمان وسبعين ومائة فاقام بها  
في الافتاء فاجتمع اليه من علماء بغداد سنة ثمان وسبعين ومائة فاقام بها  
ماها اذن له فيها فاجتمع اليه من علماء بغداد سنة ثمان وسبعين ومائة فاقام بها  
في تلة السنة فاجتمع اليه من علماء بغداد سنة ثمان وسبعين ومائة فاقام بها  
ثم الاذن له في مفتي مكة ومفتي المدينة سنة واحدة  
واحدة اهـ

خو البصرة عشر  
بفتي فيها بالقديم  
وهذا كله في  
قدمه بعضه  
حديث صحيح لا  
معارض له فان  
اعتضد به ليل فهو  
مذهبك الشافعي فقد  
صح عنه انه قال  
اذا صح الحديث فهو  
مذهبي واصلوا  
بقولهم عن ابيهم في سجوده وسأله ابنته عنه فقال رجل كالشمس في الدنيا والعافية في البدن  
قاله انك في رتبة فاذا ذهب اهلها من خلف وقوله يوم الجمعة في بعض الكتب ليلة الجمعة بعد  
المغرب وسبائت المغرب مد وقوله سلخ رجب اي آخر يوم منه مد وقوله بالقرافة اي الصغرى  
واريد بعد ازمنة نقله منها لبغداد فظهر من قبره لما فتح رواج طيبة

عطلت على الحاضرين عن احساسهم فتروكه وقوله واشعاره فمنها  
يا من يعانق دنيا لا بقاء لها يمسي ويصبح في دنياه سفاردا  
هلا تركت لذي الدنيا معانقة حتى تعانق في الفردوس ابكارا  
ان كنت تتخي جنات الخلد تسكنها فينبغي لك ان لا تأمن النارا اجهوري  
وقال بعضهم كان الشافعي رضي الله عنه عابدا زاهدا خائفا من الله تعالى  
وليامن اولياء الله تعالى قال الحسين بن علي الكرابيسي بيت مع الشافعي ثمانين  
ليلة وكان يصلي نحو ثلث الليل وما رايته يزيد على خمسين آية في الركعة  
فاذا اكتمت فآية آية وكان لا يربأ به رحمه الاسال الله لنفسه والمؤمنين  
والمؤمنات وقال الحميدي خرج الشافعي الى اليمن مع بعض الولاة وانفق  
الى مكة بعشرة الاف درهم فصر به خبائه في موضع خارج من مكة فكان  
الناس يأتونه خارج مكة فما يرجع من موضعه ذلك حتى فرقها كلها ونحوها  
اظهر من ان يحكي ورأس الزهد السخا لان من احب شيئا امسكه ولم يفارقه  
فلا يفارق المال الامن صغرت الدنيا في عينه وهو مفتي الزهد وحلي عنه  
انه لما حضر الموت نظر الى اصحابه فقال للبويهي انت توت في قيوذك  
فاتفق انه حمل الى بغداد مقبدا واريد منه القول بخلف القرن فامتنع بحسن  
على تلك الحالة الى مات وقال للزنجي سيكون لك بعدي شرف ففعل  
شانه بعد عند الملوك فمن دوزهم وقال محمد بن عبد الحكم تستقل  
الى مذهب ابيك وكان ابو مالك الشافعي لم يستخلف بعد في حلقته وقال للربيع  
قدم الشافعي لمصر محبة وتفقه عليه ثم بعد وفاة الشافعي رحمه الله  
انتقل الى مذهب مالك لما ان الشافعي لم يستخلف بعد في حلقته وقال للربيع  
المرادي انت راوي كتي فغاش بعد قريبا من سبعين سنة حتى صار  
الرواحل تشد اليه من اقطار الارض لسماع كتبه الشافعي نفعا الله به امين  
فائدة قال النبي صلى الله عليه وسلم لم اختلاف ابني رحمة فغلبك ايها المكلف ان تقتدي  
ان اختلاف ائمة المسلمين من اهل السنة والجماعة في الفروع نعمة كبيرة ورحمة واسعة  
وله سر لطيف ادركه العلماء العاملون وعني عنه المعترضون الغافلون وقال بعض  
الصالحين رايت في المنام كاني دخلت لجنة فرايت في وسطها عمودا من نور ورايت  
اربعة يحدونه باربعة سلاسل من جهات الاربع وهو ثابت لا يتغير من مكانه فقلت  
يا الله العجب لوجهه هو لآ من جهة واحدة كما ان اسهل عليهم فسالت بعض الملائكة  
عن ذلك فقال لي هذا العمود هو دين الاسلام وهو لآ الاربعة الذي يحجرونه  
هم ائمة الاسلام الشافعي واحده وابو حنيفة ومالك رضي الله عنهم اجمعين فاتفقوا  
فرض وقولهم حق واختلافهم رحمة للمسلمين انتهى فعليك يا اخي ان لا تفضل احدا



من الائمة تفضيلا يؤدي الى التقيص غير فان ذلك يؤدي الى المقت والحري فان لحوم  
العلماء مسمومة وعادة الله في متتقيهم معلومة فان تعج في الحديث القدسي من آدي  
لي ولنا فقد اذنت بالحرب ابي اعلمته وقد قال الامام ابو حنيفة النعمان رحمه الله تعالى  
ان لم تكن اولياء الله تعالى الدنيا والاخرة والعلماء فليس لله ولي وقد قال الشيخ عبد  
الملك في العارضة ان اهل العلم بالتخارب ذكروا ان من خواصك افعي رضي الله عنه من بين  
الائمة من يرضى اليه او الى مذهبه بسوء او تنقيص هلك قريبا واحدا واذكروا  
قوله صلى الله عليه وسلم من اهان قريشا اهان الله قالوا وليس في المستوي قريش  
غيره وقد مضى الله تعالى لمذهبه كلام الامام في عمدة العلماء الاعلام حجة الله على الانام  
لما اعني الامام ابا القاسم الرازي والامام ابا زكريا النووي في خلاصة مذهبهم على  
كاهلها وحرر امكلاته وكشف غيباتها وقد كانا لا نعلم لاه نفوسهما اعلى  
المراتب فسقا الله جسداهما صيب الرمة والرضوان وانا لهما اعلى مراتب الجاه  
واذ قد علمت انهما اماما المذهب وان كلامهما قد حلي جبه بطراز علم مذهب قاع  
ان في جواز الافتاء بقولهما او بقول غيرهما تفضيلا لا بد منه وهو ان المفتي يستعمل  
الى قسمين احدهما ان يكونوا من اهل التزجج في المذهب فهو لا يجوز لهم ان يفتوا  
الا بما يظهر لهم ترجيح من كلام الشيخين المذكورين اعني الرازي والنووي ما لم  
يجمع المتأخران على انه سهو واف به سواء كان ما يظهر له من كلام ابن حجر والرملي  
او غيرهما وانا حصر ذلك في كلام الرازي والنووي لما تقر عند الكاشف المتأخرين  
فان اختلف كلام غير مشكوك وغاية العلماء الان وقبلنا ان يفهموا نحو كلام الشيخين ويفرروا على وجه  
النووي فان اختلف مع اجترأهم بان فيه مشكلات تحتاج الى تحلات حتى يفتي فيها ويتضح علمها  
كتب النووي فالذي ومن ثمنا امرضوا عن مغالطتها والمعنى ضمني عليها ولم يلتصوا اليهم وان  
يعتمد عليه منها الذي جعلت مراتبهم وكذا في الشك في اصحاب فانما ينقلان عنهم عزاب يقران  
بكون تبعه فيه كلام اكثرها لما قاله وفي حفته ما اخبره كلامه من جواز النقل من الكتب المعتبرة  
اكثر كما في التحقيق ونسب ما فيها لمؤلفيها مجمع عليه وان لم ينقل سندنا قل بمؤلفيها نعم النقل  
فالتقيد والرواية نسخة كتاب لا يجوز الا ان وثق بصحتها او قدرت تعدد يغلب على الظن  
فالمفهوم وما انتقد صحبها او رأى لفظا منتظما وهو خبير بظن بذكر القط والتحرير فان  
عليه الاكثر من كتبه انتهى ذلك قال وجدت كذا او نحوه وما في كلام الشيخين فان لم يكن للشيخين  
مقدم على ما اتفق في المسئلة نقل اني بما يظهر له ترجيح من اقوال الشافعي المعتمدة في المذهب  
عليها الاقل منها ولا يجوز له ان يخرجونها عن قواعد الامام المعتمدة ايضا ولا  
تأبوا وما كان في رد من يريد الفحص والتحري حتى يغلب على ظنه انه المذهب ولا يجوز له الافتاء  
بانه مقدم على ما في الحكم بالضعيف الا اذا كان على طريق التزجج بحاله وانه يجوز للعالم تفضيل  
الكتفي في الاختار في التحقيق على المجموع وفي النهاية عليه كاهنا بالمنية

بالنسبة للعلماء فيزجج مستنع اذ ذاك القسم الثاني من اقسام المفتين ان لا يكونوا من اهل  
الترجيح في المذهب فاهل هذا القسم هم الموهودون اليوم يجوز لهم الافتاء  
يقول من ارادوا من ابن حجر والرملي ولا كلام في ذلك ما لم يتفق متفقوا كلامها  
على انه سهو على قياره سبق في الكلام على الشيخين واختلفوا في الترجيح بين قولها  
اعني ابن حجر والرملي عند التخالف فذهب اهل حضرة موت والاسام والاكبراد وصاحب  
وصا غسان والكل اهل اليمن وعز ذلك من البلدان الى ان المعتمد ما قاله ابن حجر  
واذا اختلفت كتبه فالمقدم التحفة ثم فتح الجواد ثم الامداد ثم مشرع مختص  
بافضل الحضرمي ثم الفتاوى وشرح العباب ومع ذلك لا يجوز للمفتي ان يفتي  
حتى ياخذ العلم بالعلم من اهل المتقين او اما مجرد الكتب من غير اخذ فلا  
لقوله صلى الله عليه وسلم انما العلم بالتعلم ومع ذلك لا بد من فهم ناقد  
وراي صاحب لقوله صلى الله عليه وسلم من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين  
اي يفهمه وقال تعالى فاصالوا اهل الذنوب كنتم لا تعلمون فمن لم يتعلم  
لا يعلم ومن لم يعلم يجب عليه ان يسأل ولله اقال صلى الله عليه وسلم  
شفاء العجة السؤال واما الاقوال الضعيفة فيجوز العمل بها في حق النفس  
لا في الغير فلا يجوز الافتاء ولا الحكم بها كما تقدم والقول الضعيف شامل  
لخلاف الاصح وخلاف المعتد وخلاف الاوجه وخلاف المذهب واما اخلاف  
الصحيح فالغالب انه فاسد لا يجوز الاخذ به وذهب اهل مصر والكرهم  
الى ان القول ما قاله الجاهل الرملي حتى اشترع عنهم انهم اخذت عليهم العهود  
ان لا يفتوا الا بقول الرملي وهو تابع في اكثر ما يخالف فيه ابن حجر والذه  
الشهاب الرملي ويقول عند ذلك في شرحه كما افعي به الوالد رحمه الله تعالى  
وقد توفي الجاهل الرملي في مستهل جمادى الآخرة سنة سبع وخمسة وسبعين  
صار ان اهل الحجاز بعد ان كان عندهم في الازمنة السابقة القول عليه ما قاله ابن  
الرملي في دروسهم معتمد الجاهل الرملي ان فتى قوله فيها حتى صار من له اجاط القول  
في الجاهل الرملي وابن حجر يقول من اهل الحرم يقرر قولها من غير ترجيح  
من بينهما ثم آل الامر الى ان صاروا يقدرون ان لا يجوز للمفتي ان يفتي بما يخالفها  
بل بما يخالف التحفة والنهاية وان وافق بقية كتبه ما لا من ما فيهما عمدة مذهب  
الشافعي وزيدته وقد سئل الشيخ سعيد بن عبد الرحمن الحجازي عن كنه المتأخرين  
الكتب شيخ الاسلام والشيخ ابن حجر والرملي والشرعيني وابن قاسم والزيادي



والشهر امسى هل يجوز الاخذ بكل منها عند الاختلاف او لا فاجاب بقوله  
هذه الكتب كلها معتقدة ومعمول عليها لكن مع مراعاة تقديم بعضها على بعض  
والاخذ في العمل للنفس يجوز بكل واما الاتفاق فيقدم منها عند الاختلاف  
كلام التحفة والنهاية اذا اتفقا فان اختلفا تخير المفتي بينهما اذا لم يكن اهلا  
للترجيح وان كان اهلا للترجيح فيفتي بالراجح والترجيح بامور منها ان يكون  
احد القولين مع اتفاق الجمهور الاصحاب او موافقا للائمة الثلاثة او موافقا  
للاحادوث الصحيحة مثلا وان لم يظهر له شيء بخير ثم بعد ذلك في شرع الترجمة  
الصغيرة ثم في شرح مرجع فان كلامه فيه لا يخرج عن كلامها فيفتي به من لا اهلية  
له للترجيح لكن في مسائل ضعيفة فليقتبه لها منها ما رجع من فتح النكاح بالفتية  
المنقطعة فلا يفتي به لكونه صحيحا في النهاية والتحفة رداه وقد علمت ان المعول  
عليه ما فيها وقد تقدم ان ترتيب كتب ابن حجر التحفة ثم فتح الجواهر ثم الامداد  
ثم شرح مختصر بافضل الحظري ثم الفتاوى في شرح انصاري ثم تنوير وفتح الجواهر  
غالبها موافقان للرمل فيقول عليه ما في الفتوى من لا اهلية فيه لترجيح الشيخ  
سبل المذكور جواب اخر نحو هذا نقل فيه الاتفاق على ذلك عن ائمة المذهب  
وزاد فيه والحواسي المتأخرين غالبا موافقة للرمل في الفتوى بما معتدة فان  
خالفوا التحفة والنهاية فلا يعول عليهم واعتمد اهل الحواسي الرياى ثم  
ابن قاسم ثم غيره ثم بقيتهم لكن لا يؤخذ بما خالفوا فيه اصول المذهب لقول  
بعضهم لو نقلت صحرة من ارض عرفات الى غيرها يصح الوقوف عليها والامر  
ليس كذلك انتهى انتهى ملخصا من الفتاوى المدنية للشيخ محمد بن سليمان  
التقليد بعد الوقوع جائز ما لم يعمل او يقع مع التقليد لاحد الائمة والافتقار  
عليه التقليد ومن شرط جواز التقليد عدم التلفيق وان لا يرتب عليه  
وقوع في ابطال في مذهبه ولا تقويت سنة مقصودة كالتبعية هذه من الفتاوى  
المذكورة **قوله** الشافعي نسبة الى شافعي رابع ابائهم وقد تقدم بسبب نسبة اليه  
**قوله** رضي الله عنه اي لم يؤخذ وقوله وارضاها اي اكرم برفع الدرجة  
مثلا انتهى عن ش **قوله** من الاحكام المراد بها هنا النسب التامة وقوله في  
المسائل نعت للاحكام اي الاحكام الكائنة في المسائل فلهذا الظرفية من ظرفية  
الجزء في الكراد المسئلة مركبة من موضوع ومحمول ونسبة التي هي الحكم  
فالمسئلة الوتر مندوب والحكم الكائنة فيها بثبوت النبوة للوراثة **قوله** عظم  
مجازا عن مكان الذهاب حاله من ما في قوله على ما ذهب اليه هذا  
قال بعضهم وفيه انه نفس ما في الاحكام والمجاز لفظ مستعمل في غير ما وضع له

شيخ الاسلام

والامداد

قالوا ان يكون حالا من لفظ مذهب المذكور في المتن اي حال كون  
هذا اللفظ مجازا اي مجوزا لا به ومنقول لا عن مكان الذهاب الى الاحكام  
التي ذهب اليها الامام الشافعي فقوله عن مكان الذهاب متعلق  
بمخزوف نعت لمذهبه اي مجازا منقول لا عن مكان الذهاب الذي هو  
معناه الاصل الحقيقي وهذا يجوز بالنظر للاصل والا فقد صار لفظ المذهب  
حقيقة عرفية في الاحكام انتهى شيخنا الحنفى وفي المراجع شبه الاحكام  
التي اشتملت عليها المسائل بمكان الذهاب بجامع ان الطريق يؤصل الى المعاني  
وتلك الاحكام تؤصل الى المعاد او جامع ان الاجسام تتردد في الطريق  
والافكار تتردد في تلك الاحكام ثم اطلق عليها المذهب فهو استعارة مفعلة  
وهل هي اصلية او تبعية قولان هذا ان لم يجر العنى الاصل والافق حقيقة عرفية  
انتهى **قوله** اختصرت اي جمعت فيه اي في هذا المختصر الذي هو عبارة  
عن الالفاظ من حيث دلالتها على المعاني وقوله مختصر الامام اي  
المقصود من معانيه والافق جملتها حكاية الخلاف والشيخ لم يتعرض له  
الا بالاشارة بالغاية في بعض الاحيان فيحصل ان الطريقة هنا من  
ظرفية المعاني في الالفاظ اشار له عن وعبرة الملوك اختصرت في اي  
في ذلك المؤلف المعبر عنه بالاختصار المراد به ما اخذ من النهاية وما ضمه  
اليه فليس فيه ظرفية الشيء في نفسه والحاجة الى ان يقال ان كل مسألة  
من مسائل المنهاج متروكة في مجموع مسائل المنهاج انتهى **قوله**  
مختصر الامام الخ وهو مختصر من الحرير وهو من الوجيز وهو من الوسيط  
وهو من البسيط وهو من النهاية نشره الامام الحرمين على مختصر المزني  
ومختصر المزني من الامم للامام الشافعي انتهى بابي وكل من الوجيز و  
الوسيط والبسيط للامام الغزالي تليته امام الحرمين **قوله** النووي  
تقدم الكلام على بيان نسبته ونسبه وقد بدله رحمه الله في الاستغفار  
وعمره تسع عشرة سنة وحفظ النسبه في اربعة اشهر ونصف  
وربع المذهب ببقية السنة وكان يقرأ في اليوم والليلة اثنى عشر درة  
ويكتب ما يتعلق بها من القواعد والهيئ الهمة الباهرة تفقه وظهرت  
عنه مصنفاته التي هي اشهر من ان تذكر والبر من ان يختصر في خمسين  
وعشرين سنة اذ جملة عمره نحو ست واربعين سنة ومن اجل ما ذكره  
ما حكى انه تقطع قبل موته وكوشف بذلك فاستلتم وقد افرغ غير  
واحد ترجمته بالتأليف رحمه الله رحمة واسعة وبليبه في تحرير المذهب  
الامام الجليل عبد الكريم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل الرافي نسبة

وهو الطريق







**قوله** يخرج الطلاب فاختصر الاسم كما اختصر المسمى ثم استشهد بالمرجع اقتضاه  
لجزء الأول من العلم مع ادخال ال عليه انتهى ملوكي **قوله** راجعاً إلى رجا بالمد وهو العمل  
يقال رجوت فلاناً رجواً ورجاء ورجوة ورجية وارجيته ورجيته كل هذه  
رجوة قاله الجوهري أي أو مل انتهى شرح الرض وعبارة الملوكي راجعاً إلى مؤملاً  
مع المخذ في الأسباب ولا يخرج انتهى وراجعاً من فاعل اختصرت وما يوه  
أي اختصرت راجعاً وضمت اليه راجعاً وحذفت راجعاً وسميت راجعاً انتهى  
عناين أرخصت من الأول لدرالة الثاني أو بالعكس وليس باب التنازع  
لان التنازع لا يكون في الحال لا يحتاج إلى اضمار والحال لا يكون إلا كونه انتهى  
شجنا عطية **قوله** وهو العقل هذا موافق لما في القاموس من مرادفة اللب للعقل  
وفي كلام بعضهم ان اللب اخص من العقل الكامل ولذا جعل كنهه ختم الأدلة التامة  
في آية ان في خلق السموات سورة البقرة بيعللون ان كثرة الأدلة لا تحتاج  
لكمال العقل ونكتة ضم الأدلة الثلاثة في آية آل عمران يا ولي الباب ان الأدلة  
القليلة تحتاج لعقل كامل لحفاء ولا تها على المدلول انتهى شوري ينصرف  
انتهى جمل **قوله** واسأله التوفيق لم يقل كسابقه ان توفيق لمناسب ما بعد  
وهو الفوت انتهى شوري **قوله** وتسهيل سبيل الخير زاده رفعا لما اراد على  
من اقتصر في تعريفه على قوله خلق قدرة الطاعة في العبد ان يقتضي ان  
الكارم توفيق قدرته على الطاعة لكن اجيب عنه بأنه يتم ان اريد بالقدرة  
سلامة الاعضاء والصحيح كما قاله الأشعري ان القدرة هي الصفة المقارنة  
للفعل وعليه فلا حاجة إلى قوله وتسهيل الخ نعم كنهية يطلقون القدرة على  
سلامة الاعضاء ويسمون بها القدرة الممكنة ويسمون الصفة المقارنة  
بالقدرة المستمرة انتهى عن ش وعبارة الشوري قوله وتسهيل الخ استاده الى  
تفسير آخر وان كان في كلامه ايها انتهى **قوله** للصواب فيه ان التوفيق  
لا يكون الا في خير فما فائدة قوله للصواب واجيب بأنه ذكر بعض متعلقات  
او انه سلك التجريد بأن جرد التوفيق عن كونه في خير انتهى شجنا عطية **قوله**  
والفعل كالمصلاة ومع كونه توافق الواقع ان يكون على طبق الصلاة إلى طلبها  
من الشارع اهـ شجنا عطية **قوله** أي الرجوع أي فالما ب صدر ميمجي وفي  
المصباح أي من سفره يؤب أو بأ وما بارجع والاباب اسم منه فهو آيب  
الى الله أي راجع عن زنده وتاب فهو آواب مبالغة اهـ عن ش **قوله**  
كتاب الطهارة هذه شروع منه رحمه الله تعالى في أول المقصود  
من تأليف الكتاب وهو بيان الاحكام التي ذهب اليها الامام الشافعي

المن في الحقارة والحققة على مجموع وفي النهاية عليه

والكلام على هذا المحل يستدعي تقديم مقدمة يتبين فيها اصطلاح في  
ترتيب كتب الفقه وهي انهم اعني ائمة الدين لما بلغهم قوله صلى الله عليه وسلم  
بني الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله و  
اقام الصلاة واتيأ الزكاة وصوم رمضان وحج البيت من استطاع  
اليه سبيلاً وعلما انها اركان الاسلام وان من المهم التكفل ببيانها وهم  
علماء الشريعة وانما يطلب مثل ذلك منهم صرفوا الهمة نحو ذلك وانفذوا  
لئلا ينفك قوجد والكلام على الركن الاول وهو الشهادة فلتان يستدعي  
طولا زائدا لكونه اصل الايمان ومبني سائر اركان الاسلام والامانة  
الاظم لجميع العبادات فاختاروا ان يتولاه منهم طائفة ليتمكنوا من  
القيام ببعض حقهم وسموهم علماء التوحيد واصحاب اصول الدين  
فازدوه فنا براسه واتسع الكلام فيه وكثر التأليف ثم التقى الباقي  
الاركان فانتدبوا لبيانها على الترتيب الموجود في الحديث لان صاحب  
البيت ادري بما فيه ولكون الصلاة افضل العبادات ففرضها افضل  
الفروض ونفلها افضل النوافل والزكاة اخبرها اي قويتها في الذكر في كثير  
من الايات القرآنية واختاروا رواية تقديم الصوم على الحج لكونه قويا  
متكررا بخلاف الحج وايضا افراد من يلزمه الكثرة لما كانت الصلاة التي  
قدموا الكلام عليها تتوقف صحتها على الطهارة لكونها اعظم اركان القول  
بشرطها لقوله صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الطهور والشروط مقدم على  
المشروط طبعاً قدموها وضعا فافتتحوا كتبهم بها ثم لما كانت الطهارة  
متوقفة على الماء لكونه اعظم وسائلها والوسيلة مقدمة على المقاصد  
ذكرها بحث المياه بعد ان ترجموا للطهارة وقبل ان يشرعوا في شيء  
من مقاصدها ثم لما كان الغرض من بعث الرسول صلى الله عليه وسلم  
انتظام امر العباد في المعاد والمعاش وحصل المقصود من انتظام  
امر معاشهم لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأ يؤمن بالله واليوم الآخر ان  
تقدم على امر حتى يعلم حكم الله فيه فبينوا لهم بعد ذلك ما يتعلق بغير اجسامهم  
كالقواهم الشهوية ثم لما تم لهم امر معاشهم تافت انفسهم الى الوطى وخو  
فبينوا لهم بعد ذلك ما يتعلق بالمناكحات لئتم لهم امر قواهم الشهوية

بعد الايمان

لأن حاجتهم  
تشد لذلك  
هو



ثم لما كان تمام القوى الشهوية مظنة للبطل المثير للقوى الغضبية بينوا لهم  
الجنايات ليحصل كمال القوى الغضبية بفتح النفس بالحدود فان القاتل مثلا  
اذا علم انه اذا قتل يقتل ارتدع فاحيا نفسه وغيره فلهذا امور اربعة تكفلوا  
ببيانها الاول لا انتظام المعاد والثلاثة بعد لا انتظام المعاش كما علمت  
فما يبحث عنه في الفقه ان تعلق كمال النطقية اي الارادة بالعبادة وليس  
يكتفيهم برب العبادات او بكمال الشهوية فان تعلق بالاكل ونحوه فالعامل  
وليس برب المعاملات او بالوطئ ونحوه فالمناكحة هو كمال ويسمى برب  
المناكحات او بكمال الغضبية والحجاية ويسمى برب الجنايات ولما كانت  
الفرق بين مرجعها قسمية التزكيات وهي تنبيهة بالمعاملات جعلوها من المعاملات  
حكم فذكرها عقبها واخر القضا والشهادات والدياري والبيانات  
لتعلقها بالمعاملات والمناكحات والجنايات وحقوا كتبهم بالتعق  
وما يتعلق به تقاؤلا بان الله يعتقهم من النار **نقطة** انما كانت الطهارة  
اعظم شروط الصلاة لان لها منزلة عند الفقيه على بقية الشروط  
من حيث ان فاق الطهورين يجب عليه الاعادة عند القدرة على احدهما  
بخلاف فاقه السترة فان صلاته تغني عن القضاء ومن صلى طائعا  
رغول الوقت وان لزمت الاعادة لا يحكم على صلته ما لم يطل ان  
نصحه لم يغفل مطلقا بخلاف من صلى طائعا الطهارة فبان خلافها فينتهي  
بطلانها ومن صلى في نفل السفر لا تغني في حق القبله هذا ما يدرك  
على اعظمية الطهارة انتهى مدافع على الخطيب ولزج الى اللام على الترجمة  
فتقول قوله كتاب الطهارة لا يخفى ان هذه الترجمة تركيب اضافي  
شتمل على ثلاثة اشياء مضاف ومضاف اليه وازداف اي نسبة  
بين المضاف والمضاف اليه وهما تتكلم على كل واحد منها على حدة  
فتقول قوله كتاب هو قيد تكمل اللم ببيان لغة واصطلاحها  
وسنوضح ما لته على ذلك وكذلك الطهارة وبقي الامر الثالث  
وهو الاضافة ولم يتوض لها اللم وهي ضاعلة مع اللام من اضافة  
الدال للمدلول بناء على مختار السيد وغيره في مسمى الكتب ان الالفاظ  
المخصوصة او من اضافة العام الى الخاص شجر اراء وعلم الفقه

بناء

بناء على انه المسائل وانه معنى اسم المفعول وجعلها بمعنى فيه تكلف  
كما ان جعلها بمعنى من بعيد بل منع بعضهم قاله الثوري وعبارة المدافع  
على التحرير يصح هنا معاني الاضافة الثلاثة من واللام وفي اما من  
فكانه قيل هذا كتاب من الطهارة اي جمع من انواعها مثل خاتم من فضة  
واما اللام فالمعنى هذا كتاب بالطهارة واللام للاختصاص اي يختص بالطهارة  
من بين كتب الفقه لا يسار كطهارة فيه غيرها من اجناس الفقه اي  
هذا الجنس مقصور على الطهارة ولا يتعلقها الا غيرها واما في تقديره هذا  
كتاب مذكور في بيان احكام الطهارة اه بتصرف **قوله** هو لغة اي من جهة  
او حالة كونه لغة او اعني لغة او في اللغة فالنصب على التميز او الحال او  
بتقدير فعل او بفتح الخافض على ما فيه لكن الراجح انه سماعي وليس هذا من  
تأمل ثوري وعلى القول بان حال اما حال من النسبة الواقعة بين المبتدأ  
والجزء او من الضمير المحذوف مع فاعله فعلة اي عيشه لغة انتهى شيخنا  
عظيمة **قوله** الضم اي مطلقا سواء كان لاسماء متناسبة او لا **قوله** والجمع  
من عطف الاعم على الخاص لان كل ضم فيه جمع ولا عكس انتهى على علم  
والباب لغة ما يتوصل منه الى غيره واصطلاح اسم الجملة مختصة من الكتاب  
شتملة على فصول غالبا والفصل لغة كاجز بين الشياطين واصطلاحها  
اسم الجملة مختصة من الباب شتملة على مسائل غالبا انتهى اجوري والفرع  
لغة ما بين على غيره واصطلاح اسم الجملة مختصة من العلم شتملة على  
مسائل غالبا واما المسئلة فمعناها لغة مطلق السؤال وسر عما يطلب  
خبري يبرهن عليه في العلم قال بعضهم قاعدة اذا كان بين الكلام السابق  
والاخر مخالفة بالعوارض يؤتى بالفصل واذا كانت المخالفة بالنوع  
يؤتى بالباب واذا كانت مخالفة بالجنس يؤتى بالكتاب انتهى بتقرير  
في الله سبحانه في هاتين شريحتي **قوله** يقال اي قول جاريا على طريقة  
اللغة **قوله** كتب كذا وكذا باسار بذلك الى ان كتب له مصادر  
ثلاثة الاول مجرد قياس والاخران من يدان سماعتان الاول منها من يد  
جرجي والثاني من جرج واحد وقدم المراد جرجي لشهرته انتهى ثوري والمصدر  
المراد مشتق من الجرد ولفظ كتاب هنا خبر مبتدأ محذوف على تقدير مضافين  
والقدر هذا كتاب بيان احكام الطهارة لان المقام لم يتكلم على الحقيقة انتهى

ما هو محمول ومنه ما هو محمول كقولهم

الا ان الضمير  
المسوق للقرعة  
التي هي النسبة الواقعة  
بين المبتدأ والمضاف



اجموري والترجمة مجموع التركيب الاضافي وان اوهم كلام الله انها لفظ كفا  
فقط لقوله واصطلاحها اسم لجملة لان التراجع من قبيل على الجنس والشخص  
فيلزم على ذلك اضافة العلم وهو ممنوع ويجاب عن ذلك بان مقصوده ان  
يبين كلامه الجزئين على حدة لبيان حالهما قبل العلمية وان كان الآن لا ينبغي  
لكل جزء على حدة لانه جزء علم انتهى لمحضانه **قوله** واصطلاحها اي في  
اصطلاح الفقهاء اي في عرفهم والاصطلاح اتفاق طائفة على امر معروف بينهم  
من اطلق الفروع اليه انتهى قل على الغزي وغيره في الكتاب عن الغني المقابل  
للقوي بقوله واصطلاحها في الطهارة بقوله وشرا بناء على ما هو  
المعروف ان حقيقة السرية هي ما تلحق معناها من الشارع وان ما لم  
يتلق من الشارع يسمى اصطلاحا وان كان في عبارات الفقهاء بالاصطلاح  
على استعماله في معنى فيما بينهم ولم يتلقوا التسمية به في كلام الشارع نعم قد  
يستعملون حقيقة السرية كما قد سمع في حاشية على البهجة في باب الوكالة  
فيما وقع في كلام الفقهاء مطلقا انتهى **قوله** مختصة بمعنى اختصاصها  
كونها متعلقة بجملة من جملة الاحكام الشرعية عينية والطهارة بفتح الطاء  
مصدر طهر بفتح الهاء وضمها والفتح الحذف بفتحها بينهما ويقال ايضا طهر  
يطهر بكسرهما في الماضي وفتحها في المضارع اذا اغتسل مطلقا لعدم  
عمومها لم يذكرها الله تعالى في شيء علمي **قوله** اما الطهارة بضم الطاء  
هي ما يتطهر به كالماء وبكسرهما ايضا ان الماء كاشف عن كونه  
انتهى حمل وتنقسم الطهارة الى عينية وحكيمة فالعينية بالانتقاء  
محل حلول موجها للغسل لحيث والحكمة بالانتقاء ذلك كالموضوء انتهى  
شرح **قوله** والخلوص من الادناس عطف عام على خاص لان الخلوص  
من الادناس يسمى كسبة كالاجناس والمعنوية كالعيوب و  
النظافة خاصة بكسبة او عطف سبب على مسبب او عطف لازم على  
ملزوم او عطف تفسير لان النظافة ايضا تسمى كسبة والمعنوية  
بدليل الحديث ان الله تظيف اي منزعه عن النقا يصح عجب النظافة انتهى  
سجنا عطية **قوله** وشرا رفع حدث لهذا احد اطلاقين للطهارة  
وهو مجازي من اطلاق المسبب على السبب والاطلاق الثاني حقيقي

وهو

وهو زوال المنع المقرب على الحدث ولحيث انتهى عما في وفي المداغني على المحرم  
ولما صلا ان الطهارة اطلاقين شرعيين حقيقيين وهما الارتفاع والزوال  
الذي انهما **سبب الارتفاع** الزوال الارتفاع والارتفاع والارتفاع وهما  
الرفع والازالة اللذان هما سبب الارتفاع والزوال فاطلاق الطهارة عليهما  
من اطلاق اسم المسبب على السبب ثم في العلم من عرفها بالاطلاق الحقيقي  
فقال ارتفاع المنع او زوال المنع المترتب على الحدث او كسبة الموت  
وزيادة الموت ليتناول التعريف ارتفاع المنع من الصلاة على الميت  
بفسله فانه ليس منعاً متوقفاً على حدث ولا جنس وقد مر جوابه من  
انواع الطهارة ومنهم من عرفها بالاطلاق المجازي الذي هو الفعل  
فقال فعل ما يترتب عليه اباحة ولو من بعض الوجوه كالتيتم او ثواب  
جهد وقال النووي رفع حدث له ومنهم من عرفها بالاطلاق فقال ارتفاع  
المنع المترتب على الحدث او كسبة او الموت والغسل المحصل لذلك او المكمل له  
كالتشليك والوضوء المجرد او القايم مقامه كالتيتم انتهى فقوله الرفع  
حدث فيه لا يحمل اي ذات رفع كالموضوء او يؤول رفع برفع والافاء الطهارة  
ليست نفس الرفع وانما هو ناسخ عنها لان رفع الحدث ناسخ عن الوضوء  
وكذا يقال في قوله او ازالة نجس بان يقال ذات ازالة بنحو الغسل  
او تؤول ازالة بمريل ولائذ ان الغسل يزيل وان الطهارة ليست نفس  
الازالة ناسخة عنها لانها ناسخة عن الغسل انتهى **قوله** سجنا عطية **قوله** وانما الازالة  
او ازالة نجس بدخوله الاستنجاء بالبحر لانه يزيل النجس بغير الوضوء  
القايم بالمحل ولا ينافي ذلك قوله بعضهم ليجر مخفف لانه اراد بالنجس العين  
لا المعنى المذكور انتهى جلي **قوله** على صورتهما عطف تفسير انتهى سمع على جرح  
وعلى البهجة انتهى ع شرع لم يرد على الله **قوله** كالتيتم هذا في معنى رفع  
الحدث وفي معنى ازالة النجس جرح الاستنجاء وقوله والاغتسال المنسوبة

وانما الازالة



وتجديد الوضوء مثلاً لان لما على صورة رفع الحدث الاول على صورة الاكبر  
والثاني على صورة الاصغر وقوله والفلسفة الثانية والثالثة  
مثال لما على صورة ازالة النجاسة وعلى صورة رفع الحدث ايضا  
انتهى شيخنا عطية **قوله** فهي اي الطهارة التي في الترجمة شاملة ل  
وهذا اقترب على التعريف المذكور وقوله لانواع الطهارة هي كاي  
التحريم اربعة الوضوء والتميم والغسل وازالة النجاسة  
وانما افرد هاتين الترجمتين لانها في الاصل مصدر وهو يتناول القليل  
والكثير ومن جمعها قصد التوضيح به اي بذلك التناول انتهى منادى  
على جميع التحريم **قوله** وبدأت بالماء الخ جواب عن سوال المفسرين  
وارد على المؤلف فكانه استشعر قائله لماذا ترجمت  
للمطهارة ولم تشر فوراً في بيان انواعها بل قدمت على ذلك فردا من  
افراد الاجتهاد حيث شرعت في ازالة الطهارة فهلا ابتدأت بغير ذلك  
الفرد من افراد هاتين الترجمتين اخصصت ابتداءك به من سائر الافراد  
فاجابه بالجملة المذكورة المصدرة بالواو والتي للاستيناف البياني  
المستقلة على معلول وعلته وهي قوله لانه الاصل في ازالة النجاسة  
لانه الاصل حصل الجواب الثاني اي انما اخصصت الماء بالذكر  
من بين سائر الالات الاربع التي بيانها لكونه الاصل بخلاف غيره وقوله  
في ازالة النجاسة الجواب الاول اي لم اشرع على الفور عقب الترجمة  
عقب ذلك في ذكر شيء من انواع الطهارة وانما شرعت في ذكر فرد من افراد الالات  
المعبر عنها بالوسيلة كاسياتي لكونه وسيلة وهي كالشرط وهو مقدم على  
مشرطه طبعاً فقدم وضعاً وسلك في ذلك طريقة اللف والنشر  
المعكوس كما علمت لضرورة ارتكاب الاختصار في التعبير **قوله** دأبه  
**قوله** لانه الاصل المراد بالاصل الكثير والغالب كقوله الافراد التي يدخل فيها  
**قوله** في الالات مضاف فيعلم الالات الاربع التي ذكرها في التحريم وهي الماء  
والتراب والتخلل والذباغ ويعبر عنها بالوسائط فلا فرق بين التعبير بقولهم  
وسائر الطهارة اربع وقولهم الالات اربع واما الاو اي والاجتهاد فوسيلة  
للويلة

عقب ذلك في ذكر شيء من انواع الطهارة وانما شرعت في ذكر فرد من افراد الالات المعبر عنها بالوسيلة كاسياتي لكونه وسيلة وهي كالشرط وهو مقدم على مشرطه طبعاً فقدم وضعاً وسلك في ذلك طريقة اللف والنشر المعكوس كما علمت لضرورة ارتكاب الاختصار في التعبير

للويلة وعلى عقد النجاسة وسيلة للطهارة كقوله تكون الوسيلة اعم من الالات  
فيشتركان في الاربع المذكورة وتنقضي الوسيلة في النجاسة ولم يعد والحدث  
وسيلة كالنجاسة لان الطهارة قد تجب من غير سبق حدث كما اذا ولد ولم يحصل  
منه حدث فانه يجب على الولي تطهيره عند اذنه الطواف به انتهى ملخصاً  
من عبارة شيخنا الحنفى وانما وجه على الولي فيما ذكر تطهير المولود مع انه  
ليس مخيراً بالفعل لانه في حكمه اذ كل مولود يولد في حكم المحدث وفي تخصيص  
الطهارة بالماء والتراب اظهار لكرامة الآدمي حيث خلق منها فافكرم جعل  
اصليه مطهرين انتهى ملخصاً من شيخنا الحنفى ايضا **قوله** انما يطهر اي  
يحصل الطهارة من الحدث والنجاسة وما في معناه وعلى صورتهما والمراد  
الطهارة الرافعة لا المبيحة بدليل قوله من مانع اذا المبيحة تحصل بالتراب  
في التيميم وليس هو مانعاً وان كان تعبيره في الترجمة بالطهارة شاملاً  
وللاستحسان بالحج والتخلل لان المذكورات لا يثنى دخولها في قوله من مانع  
وعلى ما تقر به جمل قوله الآتي وتغييره بما ذكر شامل اي شامل للطهارة  
الرافعة وما في معناه وعلى صورتها فقط دون المبيحة لضرورة التقييد  
بقوله من مانع كما تقر به لا يخفى ان انما اداة حصر مانعاً او لا بدليل الحصر  
فيما ذكره بالنسبة للحدث آية التيميم والاجماع **قوله** اما بالنسبة للنجاسة  
فلا يخفى ان آية التيميم لا تشمل النجاسة بل غسله وفي غيرهما القياس المصريح  
عليهما انتهى ملخصاً من جمل وغيره **قوله** من مانع خارج به الحجر والتراب والذباغ هي ايات في  
والتخلل اذ كل منها حصل للطهارة انتهى جمل زيادة **قوله** وهو ما يسمى على منطوق  
اي يسمى بذلك من يعلم حاله من اهل اللسان والعرف كذا قاله في حجر وغيره المتيقن وهو  
وهو المعتد به ووافق ما سأل في المتقين بما لا يستغني عنه الماء من انه  
مطلق اذ لا يسمى بذلك الا العالم بحاله دون غيره لكن ينافيه ما سأل في قوله انما يطهر  
عن الراعي في الماء المستعارة مطلق عند الاكبر من اذ لا ينافي الا لغير العلم وهو قول  
بحال الماء انتهى جمل زيادة وعادة السافعي في البيهقي في شرح المطلق ما في الشرح  
في تعريف اسم الماء وقال بعضهم والصحيح في حقه العادي عن الاضافة اللازمة **قوله** في  
وهو موافق لما عبر به المؤلف هنا وما لا ذلك يرجع الى ما عبر به في البيهقي بالصائغين  
في تعريف اسم الماء وقال بعضهم والصحيح في حقه العادي عن الاضافة اللازمة

في تعريف اسم الماء وقال بعضهم والصحيح في حقه العادي عن الاضافة اللازمة

في تعريف اسم الماء وقال بعضهم والصحيح في حقه العادي عن الاضافة اللازمة







عن مائة يشترط في العفوة عن الدم القليل ودخان النجاسة التي لو لم يكن من غير  
مغلظ ايضا انتهى عن والمراد بالشعر النجس في كلامه ما يشتمل الرأس كما لو أخذ من  
حاشية المديني على الحضرمية والمراد بالقليل منه القليل عرفاً وهو كما قال الامام الذي  
يغلب انتفاخه مع اعتدال الحال فاقصصا الزايفي كابين الصباغ على شعرتين وسليم الرازي  
على ثلاث ليس المراد به التعديد وبه صرح في المجموع انتهى فليخص من حاشية العفة الهاشمي  
وغيرها وفي النجاسات من العفة قليل شعر الزباد كالثلث لكذا اطلقوه في الامداد وكوه  
الايعاب لو قطعت شعرة او ريشة اربعاً فكالواحدة وفي فتاوى ابن حجر لو خلط زباد  
فيه شعرتان او ثلاث بزيادة فيه مثلاً ذلك او لا شيء فيه بحيث بعض المتأخرين ان محل العفو  
عن قليل شعر غير المأكول عالم لكن بفعله فعليه نجس الزباد ان انتهى من حاشية المديني على  
الحضرمية **قوله** ومن دخان نجس اي نجس العين كالسرجين واماد دخان المتنجس  
فانه ظاهر لكن سياقي في باب النجاسة ان مثل نجس العين المتنجس حرر انتم جلبي  
وهذا يقتضي ان الشارع يقدر بالاضافة ولو قرئ بالتووين لشمل هذه الصورة و  
هي دخان الشيء المتنجس فان دخان نجس وعادة عن شق قوله ومن دخان  
نجس عبارة الارشاد وشرحه لابن حجر ما نصه وعني ايضا عن قليل دخان من  
نجس العين دون المتنجس فان دخان طاهر مطلقاً كما صرح به في الاطعمة  
لكن ظاهر كلامه في باب الاسربة خلافه ومشي عليه في التحقيق انتهى سم  
واعتمد الزيادة ما مشي عليه في التحقيق انتهى جمل فاما المسئلة خلافة في دخان  
المتنجس كما علم مما تقرر وصرح به ايضا المديني في حاشية الحضرمية وقال تردد  
ابن حجر في حاشية تحفته وفي الامداد في طهارة ونجاسته انتهى ولا فرق في العفو  
عن دخان النجاسة بين الماء وغيره كما في شرح مروي حيث لم يكن وصوله للماء و  
لحوه بفعله والا نجس ومنه البخور بالنجس او المتنجس كما ياتي فلا يعفى عنه وان قل  
لانه بفعله اخذ امام مروي في الوراى ذبابة على نجاسة فامسكها حتى اصفرها ببدنه  
او ثوبه الا ان يفرق بان البخور مما عسى الحاجة اليه فيغتفر القليل منه ولا كذلك  
الذبابة ومن البخور ايضا ما جرت العادة به من بخير الحمامات انتهى عن شق عليه ونقل  
الهاتف عن الايعاب لو او قد نجاسة تحت الماء واتصل به قليل دخان لم ينجس  
النجس مديني على الحضرمية ونجار النجاسة الذي تصعد بواسطة نار كدخانها  
بجلاف الذي لم يكن بواسطة نار كبخار الكيف فانه طاهر وان اشبه الدخان لانه  
اثار

كافي  
م  
د  
على  
خط

اثار ضعيفة جداً لا تظهر الا نادراً تفصلها النجاسة بترائها المقتضى حرارها قال  
المديني على الحضرمية وغيره ورجح دبر طاهر ولو كان الدبر حال خروج رطباته  
قاله لو كانت ثيابه رطبة قاله حجر ويعني عن الخبز المحبوز بالسرجين  
سواء اكله مفرداً او في مائع طين وطبخ نعم قال شيخنا الرملي لا يعفى عن عمله  
في الصلاة وخالفه الخطيب انتهى فليخص من حاشية العفة الهاشمي  
جميع رغيف اصابه كثرة اي كثير دخانها الرطوبة مرد ودبانه جامد فلا ينجس  
الا ماسه فقط ولا يظهره الماء انتهى اي لان الدخان اجزاء تفصلها النار  
واذا اتصلت بالرغيف صار رطبا هرة كتراب المقابر المنبوثة وهو لا يظهر  
بالغسل لا اختلاطه بعين النجاسة انتهى عن شق **قوله** تعرف قلة الدخان وكثرة  
بالاثر الذي ينشأ عنه في مصابه كصفرته في الثوب **قوله** وكفارس سرجين  
كان الاولى اسقاط الكاف لايها م زيادتها العفو عن كثرة اي وليس كذلك  
فلا يعفى الا عن قلة انتهى شيخنا عطية وعبارة عن شق قوله وكفارس سرجين  
قضية اعادة الكاف العفو عن الغبار مطلقاً قال سم وليس كذلك بل تشترط  
اقلته انتهى **قوله** ويلحق بغبار السرجين كل غبار نجس يشق الاحتراز عنه كما  
يؤخذ ذلك من الخطيب ومرد عليه فيعفى عن ذلك في الماء والثوب والبدن  
والرطب المائع وغيره فلا ينجس بذلك اعضاؤه ولا ثيابه الرطبة كما لا ينجس  
ما وقع فيه بمعنى ان المذكورات تعامل معاملة الطاهر والا فالنجاسة حاصلة  
والعفو فرع عنها **قوله** وحيوان متنجس المنفذ غير ادي اي ولا يحصل  
التنجيس بالمعنى السابق للماء وكوه بملاقاه حيوان طاهر غير ادي به نجاسة  
في شيء من بدنه فالمنفذ ليس بقيد فيعفى عما على وجهه مثلاً عناني انتهى مروي  
على خط اما الادي فانه ينجسه ولو كان مشجراً بلا خلاف مجموع **قوله** فانه  
الاولى لا يجب غسل البيضة والوليد اذا خرجا من الفرج وظاهر انه محله  
اذ لم يكن معها رطوبة نجسة انتهى روض وشرحه الثانية لو تولد  
حيوان بين ما لا نفس له سايله وبين ما له نفس سايله فالقياس كاق  
بما له نفس سايله كما هو قياس نظيره فيما لو تولد بين طاهر ونجس  
عن شق على مروي **قوله** وذلك اي العفو عن المذكور من الميتة وبما يقع  
فيها من النجاسة

ظاهر اني بان يكون نجس طاهر  
قوله في حاشية المديني على الحضرمية  
قوله في حاشية المديني على الحضرمية  
قوله في حاشية المديني على الحضرمية



وعدم تجسس الماء القليل والرطب بملاقاة شيء منها كما بين لمصلحة الاعتزاز  
باعتبارها أي المذكورات وهذه العلة العقلية عامة في الجميع  
قدما على الدليل التقلي وهو الحديث الآتي والافكان أحق بالتقديم  
**قوله** فان في أحد جناحيه ماء فليغمسه كله امر ارشادي أي طبي  
لمقابلة الداء الدوائ وفي قوله كله رفع توهم المجاز في الانتفاء بغس  
بعضه فان غمس صادقا على سبيل المجاز بغس بعضه وليس مراد افلذلك  
صرح بالطية فلا يلتقي بغس الجناحين وان حصل التقاطع بالجناس الآخر  
هل يلتقي بانغماسه بنفسه في احتمالان ومحل جواز الغس واستجابته  
اذا لم يغلب على الظن التغييرية والاحتمال كما تقدم لما فيه من اضاعة المال  
انتهى مرد على ط بزيادة موصحة **قوله** فان في أحد جناحيه داء أي  
وهو اليسار انتهى خطيب وعليه فلو قطع جناحها الايسر لا يندب غمسها  
لانتفاء العلة بل قياس ما هو المعتمد من حرمة غمس غير الذبابة حرمة  
غس هذه الآن لغوات العلة المقضية للغس انتهى عن ش أن جعل  
ويحتمل الغس مطلقا ويكون المراد الجناح او اصله فليقتل ما لم يبق  
**قوله** وانه يتقي بجناحه بكسر الهزة انتهى شوبري أي يجعله وقاية  
أي يعتمد عليه في الوقوع انتهى شيخنا عطية **قوله** الذي فيه الداء  
أي يقدم السم ويؤمن الشفاء كما في رواية جر **قوله** وقد يفضي  
غسه الى موته أي لا سيما في الحار **قوله** فلو نجس لما امر به قال  
في الخطابي فيه أي الحديث ان اجسام الحيوان طاهرة الاما دلت  
عليه السنة من الكلب وما الحق به مجموع **قوله** وقيس بالذباب  
المعنى الذي لا جمل طلب الغس فيه وهو مقاومته الداء الداء  
بل يحرم غس الخل اتفاقا وكذا غيره على المعتمد وتخصيص  
بعضهم حرمة الغس بالخل انما هو للاتفاق على حرمة وعبارة  
الزيادي

الزيادي الغس خاص بالذباب اما غيره فمحرم غمسه لانه يؤدي الى هلاكه  
انتهى عن ش **قوله** فان غيرته الميتة الى قوله تجسس أي وان زال تغيره بعد  
ذلك اه شرح مر وهذا مفهوم قيد ملحوظ فيما سبق أي هذا ان لم يتغير أي من كل  
فان غيرته أي شئنا عطية **قوله** وتعتبر القلة أي المذكورة في قوله ما ليس فيه  
لقليل من شعر نجس ومن دخان نجس ولو ذكره بحذبه لكان اسهل في الفهم ومنه بعض  
وعبارة سم قوله وتعتبر القلة بالعرف لعله عائد لقليل الشعر وما بعد دون وان لم  
ما قبله اذ المدار فيه على التغيير وعدمه من غير نظر للعرف الا ان يلتزم مرانه نعم وقوعه  
اذا اكثر ما لا يسيل دمه عرفا نجس وان لم يغير فليجرد انتهى **قوله** فان اختار  
بلغها بما لا يلو متنجسا او متغيرا او مستعملا او ملجأ ما يلو شئنا او يلو شئنا  
ذا با وتنكير الماء ليشمل الانواع الثلاثة الاولى لا ينافيه حذره المطلق بانه ما يخدم  
ماء لان هذا بالنظر للعرف الشرعي ولهذا وحلف لا يشرب ماء اختص بالمطلق  
وما في المتن تعبير بالنظر لمطلق العرف وهو شامل للمطلق وغيره وانهم قوله بانه لا يلو  
في غور الطهورية الماء حيث كان اقل من قلته وتنجس به كونه يبلغها بمر في الماء يخرج بذلك  
ما ذكره الخطابي في كتابه على هذا الكتاب من ان الماء لو لم يبلغها لم ينجس به  
مذهبا انه لو لم يلو قلته الا كونه يكون بول طهر فانه غلط منهم على مذهبنا بل صرح اصحابنا  
منهم شيخهم حافظ المذهب وحامل لواءه الشيخ ابو حامد الغزالي بانه نجس لا يلو طهر  
نظيره بعد ذلك ان يصيب عليه ماء ولو متنجسا بحيث يبلغ به الماء الاول قلته من غير تغيره  
سم ببعض طرق وصواب النقل في ذلك عن مذهبنا ما ذكره العلامة الحلبي في حاشيته على هذا  
الكتاب بقوله لو كان كم جمع وكانت القلتان لا ينجسان لم وكان بحيث لو غلط قد من البول لا ينجس  
وجب خلطه بذلك وعلى هذا يتفرع اللغز المشهور وهو حكمة يجب عليهم تحصيل بول يستعملونه  
وضوءهم وغسلهم وغسل نجاستهم انتهى على ان بعض المتأخرين نازعه في الوجوب المذكور وقيل  
يبعد عن محاسن الشرع ان يامر بتحصيل نجاسته لاجل الطهارة وهو وجه وينبغي اعتناده **قوله**  
ولا تغير به أي من اثر النجس الملاقي له حال قلته احترز بذلك عما لو ظهر به تغيره  
ذلك ولو قليلا فهو باق على نجاسته ولا يفيد بلوغه القلتين مع ذلك لان  
التغير بالنجس مؤثر في القليل والكثير كما علم مما تقدم ولو تحقق التغير  
وشك في سببه هل هو ما يضر او لا لم يضر كما يقع في الفساق ع ش ولو  
مات حيوان في الماء ومضت منه لم يتغير فيها الماء بعد موت الحيوان  
فيه ثم تغير بعد فهو باق على طهارته الى التغير كما مر حوايه عن ش ايضا



ولو وجد الماء متغيرا ولم يعلم بأي شيء تغير فهو ظاهر بلا خلاف لانه  
يجوز ان يكون تغير بطول المكث وقد تقدم نظير هذا الفرع في محبت الغير  
بالظاهر ولو رأى ظلية ببول في ماء كثير وهو بعيد عنه فجاهد فوجد متغيرا  
وجوز ان يكون تغيره بالبول اي بان الماء لم تعظم كثرته عظم الا بتغيره  
ذلك البول ويكون البول كثيرا بحيث يحتمل ان يتغير ذلك الماء وشك هل  
هل تغيره بالبول ام بخوطوله المكث فحس بلا خلاف علما بالظاهر اي  
من ان تغيره بالبول لا فرق بين ان يكون رأى الماء قبل البول متغيرا  
اولم يكن رأى الماء كما هو ظاهر اطلاق اكثر الاصحاب ومنه من قال صورته  
ان يكون رأى قبل البول غير متغير ثم رآه عقبه متغيرا فان لم يكن  
رآه قبل البول او رآه وطال عهد وهو على طهارته وانما المبحث هنا  
الخلاف المعروف في نظيره مما فيه اصل وظاهر لا يستند الظاهر هنا الى  
سبب معين كغير العدل اي كما اذا اخبر العدل بولوع كلفانه  
يرجع الظاهر وهو قول العدل ولا يحكم بالطهارة قوله الواحد ويترك الامر  
لكون الظاهر مستندا الى سبب معين مع ان الاصل عدم غيره وانما  
محل الخلاف في اصل وظاهر مستند عام غير معين كغلبة الشيء انما  
مجموع اما لو تاب عنه مرة ثم وجد متغيرا او وجد عقب البول  
متغيرا ولكن لم يحتمل تغيره به لقلية مثله فطهر شرع الروي فان  
وجد عقب البول غير متغير ثم تغير ~~فطهر~~ رجعنا الى اهل الجرح  
ولو وجدوا فان جزموا بان تغيره حكم بنجاسته والا فلا حرج اي ومنه  
ان يشكوا في هذه المسئلة عندهم يعرف بمسئلة الظنية ويحتمل  
عليها كثير والظنية فيها ليست قيدا لمثلها غير هاهن الحيوانات كما قالوا  
وقال سم ولو وقع فيه نجس وطره فغيره فان احتمل انه من احدهما  
فقط ومنه ان يكون النجس لو فرض وحده لغيره فله حكمه وان  
شك فان ترتب في الوقوع وتأخر التغير عنها استندناه الى الثاني  
اخرا من مسئلة الظنية وان وقع مع عالم بول لا ان الاصل طهارة  
الماء ولو غلطها قبل الوقوع تنجس لان التغير بالنجس كالنجس

في المسئلة

نعم ان خالط النجس ماء واجتبا الفرض بان وقع هذا المختلط في ما يوافقه  
فرضنا النجس وحده لان الماء يمكن طهره او ما يقا من ضنا الكل لان عين الجميع صارت  
نجسة لا يمكن طهرها كما هو ظاهر انتهى واذا تنجس ماء البئر فلا ينبغي ان يتغير كيشع الماء  
الطهور بعد لونه وان ترع فقعر البئر يبقى نجسا وقد تنجس جدران البئر ايضا بالترع بل  
ينبغي ان يترك ان كان فوارا ليزداد فيبلغ حدا الكثرة ان كان قليلا وينزل النجس ان كان  
او نصبت فيها ماء ان لم يكن كذلك اي فوارا ليحصل بأسوان كان ماؤها كغيرها طاهرا ونقت  
فيه شيء من نجس كفارة تعطى سترها بحيث يغلب على الظن انه لا يخلو ولو عن سعة فان  
لم يتغير فطهر لكن يستعمله باعتراف شيخه منه بدلوا ونحوها ويلغز ويقال ماء بلغ  
الف قلة مثلا ولا تغير فيه وهو محكوم بطهارته لا يصح الوضوء ببعضه وهذه صورته  
فينبغي ان يتخرج الماء كله ليخرج الشعر معه فان كانت العين خوارق وتفسر نزع الجميع نزع ما  
يغلب على الظن ان الشعر كله خرج معه ونسرا الامام هذا بان تتابع الدلائل بحيث لا تسكن  
حركة ماء البئر بالدلو الاول حتى تحقها الثانية ثم هكذا في كل دلو حتى يخرج مثل الماء  
الذي كان مرة قال والاستظهار عندي ان يخرج مثل مرارا واذا اخذ من هذه البئر  
بعد التزج المذكور شيئا فهو ظاهر لانه غير مستيقن النجاسة ولا منظونها ولا يضر  
احتمال بقاء الشعر فان تحقق بعد ذلك شعرا حكم به وان اغترق قبل التزج ولو افضل  
فيها فلم يضر شعرا لم يضر وكذا لو لم ينظر وان غلب على ظنه انه لا ينفك عن شعره فلا يفتقد  
الاصل على الظاهر دونه وجوه ولو توعدا من بئر ماءها قليل ~~فخرج~~ فخرج  
منها راحة مثلامية منتفخة لم يلزمه ان يعيد من صلواته الا ما يتقن انه صلاها  
ماء نجس مجموع دون ما غلب على ظنه في ذلك اخذنا بما مر ووصفت الحاجة بالاشتقاق  
لانه يدل على بقاء موهنا مع ان ذكره مثال لا يقدح في الروي ولو وجد في الماء وصف  
النجاسة المحقق بها اي وصفا لا يكون له للنجاسة ولم يعلم وقوعها فيه فان احتمل الوقوع  
عادة فلا تنجس بخلاف ما اذا لم يحتمل ذلك اي بان علم ان النجاسة لا يحتمل وقوعه  
بها فانه يحكم بنجاسته جردا بغير هذا التفصيل ما قالوه فيما اذا رأى في فراشه منيا  
سم اي ما قالوه من انه لو رأى في فراشه او ثوبه منيا لا يحتمل انه من غير موهنا الغسل  
جردا ولو دفع نحو كلب راسه من اناء فيه ماء قليلا وما جرح ولم يعلم هل اصاب به فان كان منه  
يا بسا فان ماء ظاهر بلا خلاف وان كان رطبا فوجهان احدهما يحكم بنجاسته قيا سنا

في المسئلة



على مسئلة الطهارة لان الطهارة دليل ظاهر في اصابته واصحابها باق على طهارته لانها  
بقاين والنجاسة مستكولة فيها لاحتمال كون الطهارة من لعابها مثلا وليس مسئلة  
الطهارة لانا هناك نيقنا حصول النجاسة وهو سبب ظاهر في تغير الماء بخلاف  
هذا مجموع هذا ان احتمال نطقه من غيره والارض خطيب على المنهاج ثم قال ولو غلبت النجاسة  
في الاصل فيه الطهارة ككتاب مدي لحر والمتدينين بالنجاسة كالمجوس والمجانين  
والصبيان والجنار عن حكمه بالطهارة على الاصل بالاصل اي وان كان ما اطررت العادة  
بخلافه كاستعمال السرجين في اواني الفخار وما اياها تحقق كونه نجاسة منها فتنص  
الشافعي على العفو عنه ان اضطر اليه فيه اي ولم يجد غيره قواعد واعتد كغيره ولحقوا  
في النجاسة بالاجرة العجوة به شرح الانوار وعدم الاستنجاء في فرع الصغير ونجاسة فروع البريمة  
والطائر ولو جلس صغير في حجر متصل مثلا او وقع طائر عليه فحكم بصلاته استصحابا  
قوله لا اصل للطهارة في ذلك وان اطررت العادة بنجاسته ع ش ومثل ذلك طين الشوارع  
في الحكم الذي يغلب على الظن نجاسته فان لم يظن نجاسته فطاهر قطعا اي ومن ذلك الجن  
عليه الطهارة المجوز في القرى فان الغالب فيه النجاسة لكونه نجوسا بالسرجين والاصل فيه  
على الاصل الطهارة ع ش فان تحقق كونه نجوسا به فتقدم انه يعفى عنه بالنسبة للاكل ولو في  
العادة ما يوجب عدم رد ولا يعفى عن جملته الصلاة والخطيب يقول بالعفو عنه مطلقا وكذا  
وكذا ايضا يحكم بطهارة ما عمت به البلوى من ذلك كعرق الدواب ولعابها  
اي ما غلبت فيه ولعاب الصبي والحنطة التي تناس في البدر والثور يبول عليها والجوخ  
انما وقد اشترى استعماله بشحم الخنزير ويجوز ذلك ومن البدع المذمومة غسل  
الاصيل ثوب جديد وفتح ومن اكل نحو خبز وعدم الصلاة في الثياب التي لبوا  
الطهارة فيها او اصابها شيء من لعابها وترك مواظبة الصبيان لتوهم نجاستهم نظر لما يقع  
في قصر الثياب من التاهل وعدم التحريم بالنجاسة وفي ذلك القم من بول البقر  
دونها عليه ومن الصبيان من اكل الفم وضع النجاسة في الفم وغيره ومن الدواب من كثر التفرغ في  
النجاسة وحمل قولها بافواها وانما كان ذلك مذموما لما فيه من الغلو والتفوق في الدين  
الزوج عن طريق سيد الاولين والاخرين صلى الله عليه وسلم وطريق السلف الصالحين من الصحابة  
والتابعين وغيرهم من اهل التقوى والدين فانهم كانوا لا يلتفتون الى شيء من ذلك ولا لما  
اسببه كما يعلم ذلك من اطلع على احوالهم ووقف عليها في الكتب المفصلة عنها ومن سلك ذلك  
فكانه يعرض على فعالهم وناهيك قبحا وما بذلت **تمية** البقل النابت في نجاسة

متنجس لا ما ارتفع عن منبته فانه طاهر ولو وجد قطعة لحم في انا او خرفه بلب لا يجوز فيه  
فطاهرة او مرمية مكشوفة فتجسه او في انا او خرفه والمجوس من المسلمين  
ولم يكن المسلمون اغلب فلذلك لو ان كان المسلمون اغلب فطاهرة وماء الميزاب  
الذي تظن نجاسته ولم يتيقن طهارته فيه الخلاف في طين الشوارع واختار  
النووي الجزم بطهارته ومثله ماء السقوف فهو محكوم بطلهارة ما لم يتيقن نجاسته  
كما في قول علي الجبار وطين الشارع المتيقن نجاسته ولو جبر عدل يعفى عما يعفى  
الاخترازم منه غالبا لان الناس لا يعلمون من الانتشار في الشوارع نحوهم وكس  
منهم من لا يملك الاثر باو احدا فلو امر بغسله كلها اصابه شيء من ذلك لكان فيه نجاسة  
ومحل ذلك ما لم يميز عين النجاسة والا فلا يعفى عنها ومثل طين الشارع ماؤه  
والمراد بالشارع هنا محل المرور وان لم يكن شارع حقيقة اي كصحن داره قال الزرقي  
وقضية اطلاق العفو عنه ولو اختلط بنجاسة نحو كلب وهو المنجس لا سيما في  
موضع تكثر فيه الكلاب لان الشوارع معدن النجاسات والمراد بما يقتصر الاختراز  
عنه القليل والمرجع فيه للعرف والعادة وقربة الائمة رضي الله عنهم بانه ما يقع به  
التمسك غالبا ولا ينسب صاحبهم الى سقوطه على شيء من بدنه او كبوة على وجهه  
او قلة تحفظ وجهه منه ان ما لا يقتصر الاختراز عنه هو الكثير الذي ينسب صاحب  
الاشي ما لا يعفى في حق البصير ثم ما تقدم جميعه مفروض محله في متيقن النجاسة  
اما ما يظن اختلاطها باظنا غالبا الغلبة فيه ففهم قولنا تعارض الاصل والغالب  
بالنجاسة وما يظن للعرف وما لا تظن نجاسته محكوم بطهارته على الراجح ويرجع في الفرق بين ما يعلم اختلاطه  
مشكوكا فيه بقلبه اذ لا عبرة بظن لم يعتبره الشارع انتهى **تمية** من عزي وقيل على  
الجبار وفي الغني ايضا لو اصاب نحو اسفل الخف من طين الشارع المتيقن نجاسته  
شي لا يعفى عنه ثم ذلك في الارض حتى ذهب ما فيه لا يصح الصلاة فيه في الجديد لا  
ذلك لا يكفي في طهارته كالثوب واما خبر اذا اصاب نجاسة في احد رجلي في الارض  
فمحول على المستفاد الطاهر وفيه ايضا لو انتفض الطيب المبلول ايام الشتاء يعفى  
عما اصاب الشخص منه بعد التحفظ منه لمصلحة الاحتراز عنه انتهى او قد علم  
بما اذا لم يضل البلك الجلد بان كان على ظهر الرأس انتهى **تمية** قال القرطبي في مجاز  
تقدم الاصل على الغالب تقدم الاصل على الغالب خفته لان الطهارة نادرة فيما يغلب نجاسته  
واذا كان الغالب النجاسة فتر كدعي الاصل ومع واما عند الاستواء الاحتمالين ان كان في موضع  
الطهارة فتر كدعي الاصل وسواس قواعد ويؤخذ منه ان محل قولهم من البدع غسل ثوب جديد



ما اذا لم يغلب على الظن نجاسته والوكان ورعاً كما هو كذا في زماننا نبيه عليه **س** **قوله** لما نزل  
اي من الدليل القلبي الذي هو خبر القلبي والعقلي وهو انتفاء علة التجسس **قوله** الذي هو التغير  
**قوله** لبقاء علة التجسس اي وهي القلة او التغير **قوله** خرج بالموثر ان لا يجفي ان هذا  
لا يستفاد من عبارة المذكورة اذ غاية ما تفيد ان التغير بغير الطبع واللون والريح غير مؤثر  
فليخرج لوقا لخرج بالموثر التغير بالحرارة والبرودة لكان اولى حلي وعبارة عن **قوله** التغير  
المؤثر لا تقيد بالموثر يقتضي ان عين المؤثر يكون بغير الطبع واللون والريح انتهى **قوله**  
وقد راي ان التغير ليس لا يغير التغير بحقيقة قرب الماء لا يغير انتهى حلي **قوله** المخالف  
الوسط اي فيقرب لون عصير العنب وطعم عصير الورد والاذن انتهى حلي وقوله فيقرب  
لون عصير السنبل الا اسود او الاحمر مثلاً لا الابيض اهرسيدي وقوله المخالف الا  
وهو لحر اللون والمسك للريح واخل للقطع له حجر ولو وافقه في الصفات كلها قدرناه مخالفاً  
اسد فيها او في صفة قدرناه فيها فقط اهر حلي ونقل الزيادة عبارة حجر واقربا في القاسوس  
اللاذن وطوبى تعلق بشعر الخراف والها اذا رعت نباتا يعرف بفسوس او فسوس وعلق  
بشعرها جيد سخون ملبس مفتوح للسود وافواه العروق من نافع للذرات والسعال وجمع  
وما علق باظفارها ردي انتهى وقدر الكلام الى ذكر شي من معقولات الصلاة **قوله** الصلاة  
ولا يابس بانتظاره تيمناً للقاء وان كان المحل هذا الذكر معقولات المياه وقدرنا ان هذا  
ذكر كثير من معقولات المياه التي ذكرت في المبسوطات اعتماداً على دخولها تحت العلة العقلية  
اي ذكرها بقوله المسفة الاحتراز ولا يابس بذكر شي من ذلك المترادف لتمامها في  
كل من علة العفو لا تخفى فيما ذكره اذن مقتضيات العفو عموم البلوى وغيره ما هو مقرر في  
قواعد العفو والاجل ذلك كثر معقولات المياه وافردت بالتأليف منها ما تلقى الفهران  
باله في حياض بيوت الاخيلة **قوله** مقتضيات من الخجاسات اذ اعلم ان بلاء به وفل عرفا يقينا ولم  
يعرف احد اوصاف الماء **قوله** اما اذا شاكلنا في العلة والكتف فلا عفو لانه رخصة ولا يصاب بها  
الابيقين ولم يحصل هذا اذا شاكلنا في ان من الفهران او من غيرهم فالاصل القاء الفهران قاله  
مر د علي في طرحت **قوله** اي العفو عن ذلك في ما ع الاضاحية **قوله** في الاضاحية **قوله** في الاضاحية  
الاحتراز عنه واقربا به حجر ونقل سم وعبد البر واقربا به **قوله** في الاضاحية **قوله** في الاضاحية  
ايضا ما جرت به العادة وقوع نجاسة من الفهران كخوها في الاواني المعقولة المستعملة في البيوت  
كالخار والباريق وخوصاً للمسفة وجعل في ذلك ما يقع للجواربه في ابايقهم الى بيوتها  
بلا حسرات لوجل الحرارة ثم يجدون بعد فراغهم من الاستحمام فيها زيل فرائد المسفة  
ايضا

منها ما يقع في البيوت كخوها في الاواني المعقولة المستعملة في البيوت كالخار والباريق وخوصاً للمسفة وجعل في ذلك ما يقع للجواربه في ابايقهم الى بيوتها بلا حسرات لوجل الحرارة ثم يجدون بعد فراغهم من الاستحمام فيها زيل فرائد المسفة ايضا

ايضا ومنها اي تلك المعقولات ذرق الطيور في الماء وان لم تكن من طيور شرم راي في الطعام عن  
عليه ومثله بوالخفاش اذا وقع في الماء القليل او في المايح قواعد الزكشي ومنها ما لو نزل طائر ولو  
ان لم يكن من طيور الماء وشرب منه وعلى نجاسته ولم تتخلل عنه **قوله** لا يغير الاحتراز عن ذلك انتهى  
شم ر وقوله ولم تتخلل عنه مفهومه انها اذا احتلت خروقياس ما تقدم فيما تلقى الفهران العفو لمسفة  
الانتهى عن شرم عليه ومنها دون نحو سمك اي ما شربه من الماء اذا سقط بنفسه ووصفه فيه لا يغير  
م روم د علي طوس العبد ما لو وضع فيه لجره التفرغ عليه وليس منه ما يقع كثيرا من وضع السم في الماء  
وخوها الاكل ما يحصل منها من العلق وخوص حفظ الماء عن الاستعداد في شرم ومنها ما يقع من حلي  
الشاة في اللبن حال الحلب اي يقينا مع مسفة الاحتراز عنه كما نقله ابن الهار فلو نزل اوقع في حال الحلب لا يغير  
فالاوجه انه يخص اذ سطر العفول لتحقيقه والعفو من باب الرخص وهي لا يصاب بها الا بيقين فمما لا  
وكون الاصل طهارة ما وقع فيه بعارضة كونه الاصل في الواقع انه يتجسس فتساقط وهي تروى  
العلم باصل عدم العفو انتهى شرح م ر زيادة بسيرة من الايضاح وفي عبارة بعض المتأخرين زيادة  
استراط ان يخبرها في الحال وان لا تنقش انتهى وكتب علي عن علة عبارة م ر المذكورة ما نصه ما يقع  
قوله في حال الحلب لم يؤخذ من جعل سبب العفو المسفة ان مثله ذلك ما لو اصاب الحالب  
من بولها او روثها حال حليها حيث سق الاحتراز عنه وقت الحلب وانه لا فرق بين كونه  
جوت عادية بالحلب ام لا وقد يفرق بانه انما يقع عنه في اللبن لانه لو لم يلق به لادى الى التماسه  
اللبن وقد يكره ذلك من المحلوبة فيفوت الانتفاع بلبها بخلاف الحالب فانه يمكن غسل  
ما اصابه من النجاسة ومثله للريح العفوا ايضا كلبوب صرع الدابة بنجاسته تنزع فيها  
او توضع عليه لمنع ولها من شربها لان محل منع التفرغ بالنجاسة ما لم يكن لحاجة وما هنا من  
ذلك ومثله في العفو ما لو وضع اللبن في اناء ووضع الاناء في الرماء او التور لتسخينه فطائر  
منه ر باد ووصل لما في الاناء المسفة الاحتراز عن ذلك انتهى ويعفى عما يماسه العسل من الكوارة  
التي تجعل من روث نحو البقر انتهى شرح م ر وقوله الكوارة قال الازهري **قوله** الكوارة قال الازهري  
شيء كالقسطالة يتخذ من قصبان ضيق الراس للخل وفي المذهب الكوارة بالضم التمدد باليد  
مغسل الخل اذا سوي في الطين تختار ع شرم ومنها العفو عن جرة الحيوان المجتر كالبعير  
وخوص كل ما يجتر من بقرو غنم ومعز وغيرها وهي بكسر الجيم وتشديد الراء ما يجتره الحيوان  
من جوفه الى فمه للاجتر اوي العلك ثم يرده فلا يتجسس ما شرب منه ويعفى عما تظاير من  
ريقه التجسس فلا يتجسس ما وصل اليه من ثوب او بدن او غيرهما شرم وغيره وكذا يعفى  
عن البقانة ولو غير قدي امه شرح م ر وي فلا يجب غسل ذلك الذي عند ادة حليته ويحقق  
به كما في شرح م ر ومن صبي تجسس لمسفة الاحتراز عنه لا سيما في حق المخالط اي بالنسبة

ايضا ومنها اي تلك المعقولات ذرق الطيور في الماء وان لم تكن من طيور شرم راي في الطعام عن عليه ومثله بوالخفاش اذا وقع في الماء القليل او في المايح قواعد الزكشي ومنها ما لو نزل طائر ولو ان لم يكن من طيور الماء وشرب منه وعلى نجاسته ولم تتخلل عنه قوله لا يغير الاحتراز عن ذلك انتهى شم ر وقوله ولم تتخلل عنه مفهومه انها اذا احتلت خروقياس ما تقدم فيما تلقى الفهران العفو لمسفة الانتهاء عن شرم عليه ومنها دون نحو سمك اي ما شربه من الماء اذا سقط بنفسه ووصفه فيه لا يغير م روم د علي طوس العبد ما لو وضع فيه لجره التفرغ عليه وليس منه ما يقع كثيرا من وضع السم في الماء وخوها الاكل ما يحصل منها من العلق وخوص حفظ الماء عن الاستعداد في شرم ومنها ما يقع من حلي الشاة في اللبن حال الحلب اي يقينا مع مسفة الاحتراز عنه كما نقله ابن الهار فلو نزل اوقع في حال الحلب لا يغير فالاوجه انه يخص اذ سطر العفول لتحقيقه والعفو من باب الرخص وهي لا يصاب بها الا بيقين فمما لا وكون الاصل طهارة ما وقع فيه بعارضة كونه الاصل في الواقع انه يتجسس فتساقط وهي تروى العلم باصل عدم العفو انتهى شرح م ر زيادة بسيرة من الايضاح وفي عبارة بعض المتأخرين زيادة استراط ان يخبرها في الحال وان لا تنقش انتهى وكتب علي عن علة عبارة م ر المذكورة ما نصه ما يقع قوله في حال الحلب لم يؤخذ من جعل سبب العفو المسفة ان مثله ذلك ما لو اصاب الحالب من بولها او روثها حال حليها حيث سق الاحتراز عنه وقت الحلب وانه لا فرق بين كونه جوت عادية بالحلب ام لا وقد يفرق بانه انما يقع عنه في اللبن لانه لو لم يلق به لادى الى التماسه اللبن وقد يكره ذلك من المحلوبة فيفوت الانتفاع بلبها بخلاف الحالب فانه يمكن غسل ما اصابه من النجاسة ومثله للريح العفوا ايضا كلبوب صرع الدابة بنجاسته تنزع فيها او توضع عليه لمنع ولها من شربها لان محل منع التفرغ بالنجاسة ما لم يكن لحاجة وما هنا من ذلك ومثله في العفو ما لو وضع اللبن في اناء ووضع الاناء في الرماء او التور لتسخينه فطائر منه ر باد ووصل لما في الاناء المسفة الاحتراز عن ذلك انتهى ويعفى عما يماسه العسل من الكوارة التي تجعل من روث نحو البقر انتهى شرح م ر وقوله الكوارة قال الازهري شيء كالقسطالة يتخذ من قصبان ضيق الراس للخل وفي المذهب الكوارة بالضم التمدد باليد مغسل الخل اذا سوي في الطين تختار ع شرم ومنها العفو عن جرة الحيوان المجتر كالبعير وخوص كل ما يجتر من بقرو غنم ومعز وغيرها وهي بكسر الجيم وتشديد الراء ما يجتره الحيوان من جوفه الى فمه للاجتر اوي العلك ثم يرده فلا يتجسس ما شرب منه ويعفى عما تظاير من ريقه التجسس فلا يتجسس ما وصل اليه من ثوب او بدن او غيرهما شرم وغيره وكذا يعفى عن البقانة ولو غير قدي امه شرح م ر وي فلا يجب غسل ذلك الذي عند ادة حليته ويحقق به كما في شرح م ر ومن صبي تجسس لمسفة الاحتراز عنه لا سيما في حق المخالط اي بالنسبة







ثم بين انه من رمضان وعلوه بغيرهم بقدم الرؤية التي تجزوه في عبادة  
شرح مرر والاجتهاد والتحري والتأني بذل المجهود في طلب المقصود انتهى انتهى  
وقوله ش فيما سبق عنه فيكون مرتكبا لعبادة فاسدة دون الماء وماء  
الورد فتأمل تأملته فرايت ان فيه في صورة الماء وهو الماء الورد ارتكبا لعبادة  
الفاسدة ايضا ان صادف الطهارة بماء الورد **قوله** فاعلم ان الماء الورد  
التفصيل بالنجاسة **قوله** ان قدر على طاهر او ظهور يبين كان كان على  
يشط نهر او بلغ الماء ان المشبهان فليين بخلطها بلا تغير انتهى شرح مر  
**قوله** وخاف ضيق الوقت بان لم يبق منه ما يسعها كاملة والتقييد  
بالخوف ليس بقيد بل وجوباً موسعاً ان اتسع الوقت وجوباً مضيئاً  
ان ضاقت انتهى شئري وروض وممر انتهى عن **قوله** هذا ان بقيا  
اي كلا او بعضا الى تمام الاجتهاد وهذا منه اشارة الى شروط الاجتهاد  
لا تقدم **قوله** خلا فالما صححه الراعي فيما اذا تلف احدهما اي لا بعد  
الاجتهاد وكان التألف هو الذي ظن طهارته واما اذا كان بعد الاجتهاد  
والحالة هذه فلا فائدة فيه فالنقد عند الراعي شرطه ان يكون في  
الابتداء الا في الدوام وعليه ان تلف احدهما بعد استعماله كان الاجتهاد في  
الثاني جائزا او واجبا على ما تقدم انتهى حلي **قوله** وسئل ما ذكر اير لفظ احد  
الاعمى وهو واضح لا يترك الامارة بالمس وغيره كالزوق لا محل له من الجدوى النجاسة  
اذا كانت محقة ومن ثم لو ذاق احدهما امتنع ذوق الآخر عند شئنا الاختصار النجاسة  
فيه انتهى حلي وقال بعضهم الاعمى لا يجزئ هذا كما لا يجزئ في القبلة وهو ضعيف كما يؤخذ  
من شرح مر **قوله** ومن قدر على طاهر اخي وشمل ايضا لفظ احد من قدر  
على طاهر اخي خلا فالمن قال لا يجزئ لقوله صلى الله عليه وسلم دع ما وراءك  
الى ما لا يربيك انتهى من شرح مر وعلى الاول المعتمد يفارق القادر على الطاهر  
او الطهور يبين القادر على اليقين في القبلة بشرطه الا في فانه لا يجوز له  
الا جها دلان القبلة في جهة واحدة فان قدر عليها كان طلبه لها في غير هاتين بخلاف  
الماء الطهور جهات كثيرة انتهى حلي **قوله** كما مر في قوله جواز ان قدر على طاهر  
او طهور يبين وانما اعاده توطئة للتعليل المذكور انتهى شئنا عطية **قوله** كما

الاعمى هو الذي لا يرى  
الاشياء  
بالحس

في الاخبار بفتح الهمزة شئري وضبطه الاجهوري بكسر هاء التثنية  
**قوله** واستعمل ما ظنه طاهرا او ظهورا استعماله هو لا غيره ولو في نحو وضوء  
موليه الطفل او المجنون للطواف به وكذا غسل للمتعة منه او المجنونة  
بعد انقطاع حيضها كما هو ظاهر وانظر لو تعارض اجتهاده مع المتعة  
بان ظهر له طهارة اثار وهي طهارة آخر فهل تستعمل ما ظن طهارته وان  
خالف اعتقاده اولا واذا تطهرت بما ظنته هل يباح له وطئها نظرا  
لعتقدها اولا نظرا لاعتقاده فليحذر انتهى شئري **قوله** مع ظهور الامارة  
قيد في العمل بالاجتهاد لا في حقيقة اذ حقيقة البحث والتفتيش حينئذ  
تارة تظهر له الامارة فيعمل بالاجتهاد وتارة لا فلا يعمل انتهى شئنا عطية  
ان ظهور الامارة امر زائد على الاجتهاد الذي هو البحث عنها لانه لا يلزم من  
البحث عن الشيء ظهوره فلا يستعمل الا اذا ظهرت له الامارة بعد البحث عنها انتهى  
حلي المعنى واصلة للشيخ عطية **قوله** وتعبيري بطاهر اي في قوله ولو اشتبه طاهر  
اخ انتهى شئنا وعبادة اصله ولو اشتبه ماء طاهر نجس اجتهد انتهت قال مر  
في شرحها ولو اشتبه على شخص اهل للاجتهاد ولو صبغيا مميذا فيما يظهر ماء  
طاهر اي ظهور نجس اي بماء نجس او تراب طاهر بضد او ماء او تراب  
مستعمل بظهور او شاة بشاة غيره او طعام بطعام غيره واقتصر على الماء لان  
الكلام فيه وسكت عن الثياب ونحوها كالتقاء بما سبذكره في شروط  
الصلاة انتهى **قوله** لا ماء وبول هذا تقييد للغير في قوله السابق بغيره فلا  
بدان يكون ذلك الغير غير نجس العين انتهى حلي فاذا كان الاستثناء واقعا بين  
نجس عين وغيره امتنع الاجتهاد للطهارة وغيرها كالشراب كما افاده الزيادة  
**قوله** ولا ماء وماء ورد فلا يجزئ اشار به لك الى ثاني الشروط السابقة للاجتهاد  
وهو ان يكون لكر من المشبهين اصلا في حل المطلوب منه **قوله** اذ لا اصل للبول  
في التطهر طاهر هذه العلة انه انما امتنع الاجتهاد في ذلك لاجل الطهارة وانه لو احتاج  
الى البول لا طفا نار مثلا جاز له الاجتهاد الا ان يقال الطهارة هي الاصل فاذا امتنع  
الاجتهاد لاجلها فغيرها بطريق الاولى لكن يرد هذا ما سبقي في الماء وماء  
الورد حيث يجزئ للشرب ويستعمل للطهارة ما ظنه ماء انتهى حلي وعبارة  
شرح مر والمراد بقوله له اصل في التطهير عدم استحالة عن حقيقة الآية  
كالمستحسن والمستعمل فانها لم يستعملها عن اصل حقيقة اخرى بخلاف  
نحو البول وماء الورد فان كلاهما قد استحال الى حقيقة اخرى انتهت فانه

بما لا يربك



قوله فيها بخلاف نحو البول وماء الورد امتناع الاجتهاد فيها ولا ينافي قوله  
 في الشرح المذكور ايضا بجواز الاجتهاد في ماء الورد للشرب لما ابداه من الفرق  
 بين الشرب وبين الطهر من ان الطهر يستدعي الطهورة وهو مختلف الماء  
 وماء الورد مختلفان فيها والشرب يستدعي الطهيرة وهما طاهران  
 وافساد الشائ للفرق المذكور بان الشرب لا يحتاج للتحري بربانه وان لم  
 يحتاج اليه فيه لكن شرب ماء الورد في ظنه يحتاج اليه بل استنجد الماوردي من  
 ذلك ان له بعد ان اجتهد فيها للشرب **التطهر بما ظنه ماء للحكم عليه**  
 بانه ماء وما استنجد الماوردي هنا صحيح لان استعمال الآخر في الطهر  
 وقع تبعا وقد عرفت امتناع الاجتهاد للشيء مقصودا ويستفيد  
 تبعا كما في امتناع الاجتهاد للوطي ويملك فيما لو اشبهت امته بامة  
 غيره واجتهد فيها للملك فانه يطاؤها بعدة محل تصرف فيها ولكونه يغفر  
 في التابع ما لا يغفر في المتبوع وما حقه الاذرع من مجي كلام الماوردي  
 في الماء والبول بعيدا ذلك انه يشير الى انه انما ابيح له الاجتهاد للشرب  
 ماء الورد ثم يتطهر بالآخر وهذا غير ممكن هنا وايضا فكل من الماء  
 وماء الورد له اصل في الحل المطلوب وهو الشرب فجاز الاجتهاد لذلك  
 بخلاف الماء والبول فالاولى له الاجتهاد في ذلك ونحو كمينه و  
 مذكاة مطلقا بل ان وحده اضطرار جاز التناول هجاء الامتناع  
 ولو باجتهاد ويند ذلك في دفع ما في التوسط وغيره انتهى لمخصا من  
 مر ايضا **فزع** في الخادم لو تطاير من احد الاناثين المشتهين رشا  
 على ثوب لم يكسب نجاسة في حال كونه في موضع النجاسة من الثوب فوطي عليه او جلده  
 مبتلة لا تجس نجاسة ما لو صلح على كان منها فانها تبطل صلاته ولو اجزته واداه اجزته  
 الى نجاسة ما اصابه الرشا منه لم يجب عليه غسل الثوب ايضا للشك في النجاسة  
 لا تثبت بغلبة الظن والاصل بقا طهارة الثوب وانما امتنع عليه **بما غلب على**  
 ظنه نجاسة لعدم الحرمان فيه لكن فضية ما نقلوه عن سراج فيما اذا تغير اجتهاده  
 انه يورد سوار الاول يقتضي الحكم بتجسده عليه **هذا** تسكتي هذه المسئلة  
 في النية ايضا كما يؤخذ مما ياتي

في قوله في الشرح المذكور ايضا بجواز الاجتهاد في ماء الورد للشرب لما ابداه من الفرق بين الشرب وبين الطهر من ان الطهر يستدعي الطهورة وهو مختلف الماء وماء الورد مختلفان فيها والشرب يستدعي الطهيرة وهما طاهران وافساد الشائ للفرق المذكور بان الشرب لا يحتاج للتحري بربانه وان لم يحتاج اليه فيه لكن شرب ماء الورد في ظنه يحتاج اليه بل استنجد الماوردي من ذلك ان له بعد ان اجتهد فيها للشرب التطهر بما ظنه ماء للحكم عليه بانه ماء وما استنجد الماوردي هنا صحيح لان استعمال الآخر في الطهر وقع تبعا وقد عرفت امتناع الاجتهاد للشيء مقصودا ويستفيد تبعا كما في امتناع الاجتهاد للوطي ويملك فيما لو اشبهت امته بامة غيره واجتهد فيها للملك فانه يطاؤها بعدة محل تصرف فيها ولكونه يغفر في التابع ما لا يغفر في المتبوع وما حقه الاذرع من مجي كلام الماوردي في الماء والبول بعيدا ذلك انه يشير الى انه انما ابيح له الاجتهاد للشرب ماء الورد ثم يتطهر بالآخر وهذا غير ممكن هنا وايضا فكل من الماء وماء الورد له اصل في الحل المطلوب وهو الشرب فجاز الاجتهاد لذلك بخلاف الماء والبول فالاولى له الاجتهاد في ذلك ونحو كمينه و مذكاة مطلقا بل ان وحده اضطرار جاز التناول هجاء الامتناع ولو باجتهاد ويند ذلك في دفع ما في التوسط وغيره انتهى لمخصا من مر ايضا فزع في الخادم لو تطاير من احد الاناثين المشتهين رشا على ثوب لم يكسب نجاسة في حال كونه في موضع النجاسة من الثوب فوطي عليه او جلده مبتلة لا تجس نجاسة ما لو صلح على كان منها فانها تبطل صلاته ولو اجزته واداه اجزته الى نجاسة ما اصابه الرشا منه لم يجب عليه غسل الثوب ايضا للشك في النجاسة لا تثبت بغلبة الظن والاصل بقا طهارة الثوب وانما امتنع عليه بما غلب على ظنه نجاسة لعدم الحرمان فيه لكن فضية ما نقلوه عن سراج فيما اذا تغير اجتهاده انه يورد سوار الاول يقتضي الحكم بتجسده عليه هذا تسكتي هذه المسئلة في النية ايضا كما يؤخذ مما ياتي

اي حبس الزم بورد ما ظنه بالاجتهاد الثاني من هذه المسئلة الاول

من قاعدة عدم الحكم بالنجاسة عند الظن ومثلهما لو ذبح اعمى شاة بشيء ولم يدرك ان عظم او جلد هل  
 تباع الزكاة والقبيل المنع لان الاصل عدم الحل وعدم وجوب الغسل مع عدم روي فرق بانه فيما  
 نقلوه عن سراج اصابة الماءين واقوا قياسا الى ان يقع هنا صلاة قبل غسل ما اصابه نجاسة  
 من الرشا نعم ان تطهره الآخر الذي طهر طهارة قبل غسل الرشا لم يقع لتحقيق النجاسة  
 وكانت الفرق بان عدم صحة الصلاة عما ذكر فيما تقدم من احتمال النجاسة لا تصالحة محلها  
 والتردد في النية ايضا تا مل انتهى **قوله** ليرد بالاجتهاد اليه اي لو فرض ان الاجتهاد  
 ادرك طهارة فمهم يكتفون بالطهارة اي ما هو بحسب الاصل والنجاسة طهارة عليه وليس المراد  
 بالطهارة التطهير والاختصاص ذلك بالماء والتراب تا مل انتهى حلي فان قلت ليس  
 المقصود من طلب الاجتهاد هو طلب البحث عن النجاسة حتى يستقر ان يكون له اصل في الظاهر  
 يرد بالاجتهاد اليه وانما المقصود طلب الطهارة قلت لعل المراد الاشارة الى ان الاجتهاد  
 قد يرد الى النجاسة في نفس الامر فيظن الطهارة فاشترطنا ما ذكرنا من كونه بالطهارة الاصلية لمكان  
 الاجتهاد والعذر فليتا مل انتهى **قوله** لا لا يبطال لانها لو كانت لا يبطال لابطال  
 الحكم الاول وهو عدم الاجتهاد فيقتضي انه يجتهد لانه اذا بطل عدم الاجتهاد ثبت الاجتهاد  
 انتهى شيخنا عطية وعبارة بعضهم اذ لو كانت لا يبطال لكان مما قبلها غير مقصود والقرض  
 خلا فانه مقصود بالذكري غير من عند الحق وقال الدواني بل حرق اخر ابول  
 حال الاول ان يقع بعد جملة والثاني ان يقع بعد مفرد فان وقع بعد جملة كان  
 اضرا با عما قبله اما على جهة ابطال نحو قوله تعالى ام يقولون بربنا الله بل جاءهم بالحق  
 واما على جهة التردد للانتقال من غير ابطال نحو قوله تعالى ولدينا جهنم بنطق بالحق وهم لا  
 يفلكون بل قلوا لا في غمرة وان وقع بعد مفرد كان عرف عطف انتهى سراجي انتهى حمل  
**قوله** بعد تلف شاة لا بدع صور ما لو اذنها او احداهما او خلط واحد على واحد او خلط  
 بعض احد على الآخر انتهى **حفي** **قوله** ولو صب شيء منه في الاخر او لو كان المصبوب  
 لا يدرك طرف معتدل ولا يقال نحن لا نجس بذلك لان عدم التجسس به اذا كان بغير فعله  
 بان تطاير او ترش من خللا ما اذا كان بفعله انتهى الجمهوري فان تبسم قبل اعداد ما  
 صلاه وتحرم عليه القراءة ان كان جنباً وكذا مس المصحف وكلمة انتهى في علم ر و قوله  
 شيخنا عطية ما نصه فقال قوله اعاد ما صلاه اي والحال انه تبسم ان عند ماء مشبهها بين  
 والا فلو تبسم مع العلم بذلك لم يقع صلاته فلا تجس قول اعاد ما صلاه لانه يقتضي ان  
 ما صلاه صحيح مع انه في باطل انتهى وعبارة شيخنا الحفي قوله ولو صب شيء منه في

من قاعدة عدم الحكم بالنجاسة عند الظن ومثلهما لو ذبح اعمى شاة بشيء ولم يدرك ان عظم او جلد هل تباع الزكاة والقبيل المنع لان الاصل عدم الحل وعدم وجوب الغسل مع عدم روي فرق بانه فيما نقلوه عن سراج اصابة الماءين واقوا قياسا الى ان يقع هنا صلاة قبل غسل ما اصابه نجاسة من الرشا نعم ان تطهره الآخر الذي طهر طهارة قبل غسل الرشا لم يقع لتحقيق النجاسة وكانت الفرق بان عدم صحة الصلاة عما ذكر فيما تقدم من احتمال النجاسة لا تصالحة محلها والتردد في النية ايضا تا مل انتهى قوله ليرد بالاجتهاد اليه اي لو فرض ان الاجتهاد ادرك طهارة فمهم يكتفون بالطهارة اي ما هو بحسب الاصل والنجاسة طهارة عليه وليس المراد بالطهارة التطهير والاختصاص ذلك بالماء والتراب تا مل انتهى حلي فان قلت ليس المقصود من طلب الاجتهاد هو طلب البحث عن النجاسة حتى يستقر ان يكون له اصل في الظاهر يرد بالاجتهاد اليه وانما المقصود طلب الطهارة قلت لعل المراد الاشارة الى ان الاجتهاد قد يرد الى النجاسة في نفس الامر فيظن الطهارة فاشترطنا ما ذكرنا من كونه بالطهارة الاصلية لمكان الاجتهاد والعذر فليتا مل انتهى قوله لا لا يبطال لانها لو كانت لا يبطال لابطال الحكم الاول وهو عدم الاجتهاد فيقتضي انه يجتهد لانه اذا بطل عدم الاجتهاد ثبت الاجتهاد انتهى شيخنا عطية وعبارة بعضهم اذ لو كانت لا يبطال لكان مما قبلها غير مقصود والقرض خلا فانه مقصود بالذكري غير من عند الحق وقال الدواني بل حرق اخر ابول حال الاول ان يقع بعد جملة والثاني ان يقع بعد مفرد فان وقع بعد جملة كان اضرا با عما قبله اما على جهة ابطال نحو قوله تعالى ام يقولون بربنا الله بل جاءهم بالحق واما على جهة التردد للانتقال من غير ابطال نحو قوله تعالى ولدينا جهنم بنطق بالحق وهم لا يفلكون بل قلوا لا في غمرة وان وقع بعد مفرد كان عرف عطف انتهى سراجي انتهى حمل قوله بعد تلف شاة لا بدع صور ما لو اذنها او احداهما او خلط واحد على واحد او خلط بعض احد على الآخر انتهى حفي قوله ولو صب شيء منه في الاخر او لو كان المصبوب لا يدرك طرف معتدل ولا يقال نحن لا نجس بذلك لان عدم التجسس به اذا كان بغير فعله بان تطاير او ترش من خللا ما اذا كان بفعله انتهى الجمهوري فان تبسم قبل اعداد ما صلاه وتحرم عليه القراءة ان كان جنباً وكذا مس المصحف وكلمة انتهى في علم ر و قوله شيخنا عطية ما نصه فقال قوله اعاد ما صلاه اي والحال انه تبسم ان عند ماء مشبهها بين والا فلو تبسم مع العلم بذلك لم يقع صلاته فلا تجس قول اعاد ما صلاه لانه يقتضي ان ما صلاه صحيح مع انه في باطل انتهى وعبارة شيخنا الحفي قوله ولو صب شيء منه في

في قوله في الشرح المذكور ايضا بجواز الاجتهاد في ماء الورد للشرب لما ابداه من الفرق بين الشرب وبين الطهر من ان الطهر يستدعي الطهورة وهو مختلف الماء وماء الورد مختلفان فيها والشرب يستدعي الطهيرة وهما طاهران وافساد الشائ للفرق المذكور بان الشرب لا يحتاج للتحري بربانه وان لم يحتاج اليه فيه لكن شرب ماء الورد في ظنه يحتاج اليه بل استنجد الماوردي من ذلك ان له بعد ان اجتهد فيها للشرب التطهر بما ظنه ماء للحكم عليه بانه ماء وما استنجد الماوردي هنا صحيح لان استعمال الآخر في الطهر وقع تبعا وقد عرفت امتناع الاجتهاد للشيء مقصودا ويستفيد تبعا كما في امتناع الاجتهاد للوطي ويملك فيما لو اشبهت امته بامة غيره واجتهد فيها للملك فانه يطاؤها بعدة محل تصرف فيها ولكونه يغفر في التابع ما لا يغفر في المتبوع وما حقه الاذرع من مجي كلام الماوردي في الماء والبول بعيدا ذلك انه يشير الى انه انما ابيح له الاجتهاد للشرب ماء الورد ثم يتطهر بالآخر وهذا غير ممكن هنا وايضا فكل من الماء وماء الورد له اصل في الحل المطلوب وهو الشرب فجاز الاجتهاد لذلك بخلاف الماء والبول فالاولى له الاجتهاد في ذلك ونحو كمينه و مذكاة مطلقا بل ان وحده اضطرار جاز التناول هجاء الامتناع ولو باجتهاد ويند ذلك في دفع ما في التوسط وغيره انتهى لمخصا من مر ايضا فزع في الخادم لو تطاير من احد الاناثين المشتهين رشا على ثوب لم يكسب نجاسة في حال كونه في موضع النجاسة من الثوب فوطي عليه او جلده مبتلة لا تجس نجاسة ما لو صلح على كان منها فانها تبطل صلاته ولو اجزته واداه اجزته الى نجاسة ما اصابه الرشا منه لم يجب عليه غسل الثوب ايضا للشك في النجاسة لا تثبت بغلبة الظن والاصل بقا طهارة الثوب وانما امتنع عليه بما غلب على ظنه نجاسة لعدم الحرمان فيه لكن فضية ما نقلوه عن سراج فيما اذا تغير اجتهاده انه يورد سوار الاول يقتضي الحكم بتجسده عليه هذا تسكتي هذه المسئلة في النية ايضا كما يؤخذ مما ياتي



الآخر فان قلت كما يحتمل هذا يحتمل العكس وليس احد الاحتمالين او في الآخر فليس معه ماء ظاهر  
بقيين انتهت وعبارة سم قول ولو يصب في منه في الآخر لا يخفى ان يصب في الآخر لا يخفى  
بما سترها قطعاً لجواز ان يكون الصب في الظاهر في الغرض لكنه يوجب ان لا يبقى هناك ماء ظاهر  
فقد انفقوا بذلك انتهت مع تقصيره بترك اعادته في الاثر النجم بحفرة ماء متيقن  
الطهارة وقد منع منه نحو سبع التي تحلي **قول** وكذا العلم اي وهو انه ينبغي بعد  
بعد التلف فان يتم قبله اعاد **قول** ولا عني في هذه اي فيما اذا خير التقليد  
لبصير واعني عرف منه بالامارة انه ينبغي عطفه وعبارة البرماوي قوله  
ولا عني في هذه اي في مسألة الخبر وقوله التقليدي ولو لا عني اقوى  
ادراكاً منه ولو باجرة لا تزيد على ماء الطهارة وقدر عليها ويجب على من  
قصده الاجتهاد ولو باجرة وتجب له الاجرة ان لم يرض مجازاً قال شيخنا  
وانظر هل له اخذ الاجرة وان خيرا راجعه انتهت **قول** فان لم يجد من  
يقوله اي في محل يجب عليه حصيل الماء منه بضابطه في التيمم قال شيخنا  
وهذا اشبه بالباب من جعل حجر ذلك مقيساً على المحل الذي يجب السعي منه  
الى الجمع قال شيخنا ونقل في شرح هذا الكتاب عن شيخنا العلقمي فرقا  
واضحاً فليراجع وهو ان العبرة بفقدان في القبلة انتهى شكري وعبارة  
ع ش على مر قوله فان لم يجد من يقوله اي في موضع يجب عليه السعي منه  
للجمعة لو اقيمت فيه وعبارة حجر ويظهر ضبط فقد المقلد بان يجد مشقة  
في الذهاب اليه كمسقة الذهاب الى الجمعة فان كان محل يلزمه قصده لها  
لو اقيمت فيه لزمه قصده لسؤال هنا والا فلا انتهى بحروفه انتهت **قول** او وجه  
فتخير التيمم اي بعد التلف المذكور اي ما لم يجد غير الذي تحير والا فقله وهكذا  
الى ان يضيف الوقت انتهى حلي وعبارة ع ش على مر قوله فتخير تيمم ظاهره  
وان لم يضيق الوقت وهو الظاهر وفي شرح شيخنا الارشاد قال ابن الرفعة وانما  
يقول فيما اذا خيرا اذا ضاق الوقت والاصبر واعاد الاجتهاد وفيه من المشقة  
ما لا يخفى بل قولهم الاتي في التيمم لو ثبت الماء آخر الوقت فانتظاره افضل  
بوجه لا يظن والى الحالة الراهنة دون ما ياتي وان يتقنه فلينظر هنا الى ذلك  
بالاولى لانه وان ضبر واجتهد ليس على يقين من ادراك العلامة انتهت **قول**  
في كلامه على معنى على وهو سابع لان مردن بحر ينوب بعضها عن بعض **قول** صح

على ما استظهر من كلامه في التيمم والى الحالة الراهنة دون ما ياتي وان يتقنه فلينظر هنا الى ذلك  
بالاولى لانه وان ضبر واجتهد ليس على يقين من ادراك العلامة انتهت **قول** صح  
في كلامه على معنى على وهو سابع لان مردن بحر ينوب بعضها عن بعض **قول** صح

خمسة وخمسة اسباع وبيان انه تقرب عشرة في اربعة لسطا اربعة الاسباع وتقسيم  
الاربعة الى اربعة على مقام الكس وهو سبعة يخرج خمسة وخمسة اسباع كما ذكرنا  
ضمها لمائة وعشرين حصل مائة وخمسة وعشرون وخمسة اسباع منها مائة وخمسة  
عشرون مساوية لمائة وخمسة وعشرون مساحة المربع ومنها زيادة على ذلك خمسة  
اسباع هي قدر التقريب وضرب نصف العرض ليس متعينا بل يصح ايضا ان تقرب ربع  
العرض وهو واحد في كامل المحيط وعكسه وتقرب وفق العمق وهو خمسة في وفق المحيط  
وهو ستة وسبعون يحصل ثلاثون وعشرة اسباع ثم تقرب فيها كامل العرض وهو  
اربعة يحصل مائة وخمسة وعشرون وخمسة اسباع وكيف ضرب الكس في الصحيح  
ان تقرب بسط الكس في الصحيح ففي ضرب اربعة اسباع في عشرة تقرب بسط الكس  
وهو اربعة في العشرة وتقسيم الحاصل على مخرج الكس وهو سبعة كما هو ظاهر  
القلنا به بالمساحة في الثلث وهو الذي له ثلاثة ابعاد متساوية هكذا **البيان**  
يكون كل بعد من ابعاده ذراع ونصف ذراع الا في العنق ذراعان **البيان** ايضا  
والميزان في معرفة القلبي في مساحة المثلثات بتسطير كل ابعاده وعمقه  
اذرعاً قصيرة فيصير كل بعد من ابعاده ستة اذرع قصيرة ويصير العنق ثمانية اذرع  
كذلك ثم تقرب بعداً منها في بعد فقط تبلغ ستة وثلاثين ثم تأخذ ثلثها وعشرها  
فيصير خمسة عشر وثلاثة اقسام لان عشر الثلاثين ثلاثة وثلثها عشر وثلث البقية  
اثنا عشر هاتين اعشار بثلاثة اقسام فاجملة خمسة عشر وثلاثة اقسام كما ذكر  
اخر به في العنق وهو ثمانية تبلغ مائة وخمسة وعشرون الا خمساً هو قدر التقريب **قائمة**  
لو كان الموضع المربع طوله ذراعان ونصف وعرضه كذلك وعمقه كذلك يتبادر  
الذهن الى انه اربع قلال لانه ضعف مقدار القلبي وهو خطاه والصواب انه ستة  
عشر قلة يعرف ذلك من يعرف ضرب القلبي بالطريق المتقدم فانه يجعل كلا من الطول  
والعرض والعنق عشرة اذرع قصيرة وتقرب عشرة الطول في عشرة العرض والمائة الحاملة  
في عشرة العنق يحصل الف كل واحد يسع اربعة ارباع فاجملة اربعة ارباع اربعة ارباع ستة  
عشر قلة فتدبر **خاتمة** يختلف في الماء الجاري ففي الجديد المعتد انه كالماء في  
تفصيله السابق يتجسس قليلاً بالملافة وكثيراً بالتغير الناشئ عنها وفيما لم يتغير  
وفي القديم لا يتجسس بلا تغير بالخاصة لقوته بوروده على الخاصية ولان الارض في القديم

وهو الذي في القديم لا يتجسس بلا تغير بالخاصة لقوته بوروده على الخاصية ولان الارض في القديم  
وهو الذي في القديم لا يتجسس بلا تغير بالخاصة لقوته بوروده على الخاصية ولان الارض في القديم







سبكه والابان لم يتغير هو باق على ظهوره انتهى حلي **قوله** ولجزا الترمذي اي والمخصص  
لجزا الترمذي في فلاحا جمع قد خصص منطوق الخبرين وبقي للجزا الثاني تخصيص آخر من جهة  
صدقها لقليل والكثير سبكه عليه بقوله فلم يفرج جزا القلتين السابق المخصص لمنطوق جز  
الماء لا يخسره شيء السابق انتهى شيئا عطية **قوله** فلو تغير بحقيقة على الشط مفهوم النفس  
المستقر في غير لانه عايد على الجنس الملاقي كما تقدم وقوله اما اذا تغير بعضه او مفهوم النفس  
البارز لان المتبادر من الماء كله انتهى شيئا عطية وهذا اعني قوله اما اذا تغير بعضه  
واضح في الواكز دون لجاري فان لحرية اللانبة التي لم تلاقي الجاسة لها حكم الغسالة كما  
تقدم انتهى حلي **قوله** فان زال تغيره بنفسه دخل فيه الريح والشمس وبه صرح  
السبكي اه سمى انتهى شوبري وقوله بنفسه يتعلق هو وما عطف عليه بقوله زال لا يتغير  
والفرد في تغيره يعود الى الماء الكثير كما هو معلوم من السياق اما القليل فلا يظهر زوال تغيره بل يظهر  
بالكثر قلنا لجل والمراد بقوله زال تغيره الزوال ولو بحسب الظاهر فيجب ما يظن لنكاحه في حلي  
فلا عبرة بما في نفس الامر حيث لم يظهر لنا **قوله** او التقدير بان كفضي عليه من لو كان  
ذلك في نفس الزوال او ان يصيب عليه من الماء قدر لو صب على ماء متغير خسا لزال تغيره  
انتهى رشدي قال بعضهم ويعرف زوال تغيره التقدير بان كفضي عليه من لو كان تغيره حيا  
الزوال عادة او يضم اليه ما لو ضم الى المتغير خسا لزال تغيره وذلك بان يكون بحسبه عديد  
فيه ماء متغير فزال تغيره بنفسه بعد مدة او ماء صلب عليه فيعلم ان هذا ايضا زال تغيره انتهى  
شرح الروضات في ادي انتهى حمل **قوله** كطول مكث في تمثيل لزال التغير بالنفس لا  
بغيره بعين وتقدم ان مثله الريح والشمس **قوله** او ماء اي ولو بخسا وتكثير الماء يشمل هذا  
ولا ينافيه حكمه المطلق بانه ما يسمى ماء بلا قيد لان هذا حمله بالنظر للعرف السري وهذا  
لو حلف لا يشوب ماء اختص بالمطلق وما في المتن بالنظر لمطلق العرف وهو سائل المطلق  
وعنه انتهى حجر انتهى حمل **قوله** انضم اليه اعم من ان يكون بفعل فاعل او لاحلي **قوله** او اخذ منه  
اي بفعل لان الغالب في النقص ان يكون بفعل فاعل بخلاف الاجتماع فان الغالب فيه ان يكون  
بغير فعل فاعل حلي وسبب زواله بالاخذ المذكوران الا ان كان متخفا به فزال انخفا قد يخذ  
وودخل الريح وقصره قاله حجر **قوله** ظهر بفتح الهاء اوضح من ضمها مدي **قوله** لا تنفاد حلة التجسس  
اي التي هي التغير حلي **قوله** ولا يفر اي في الظهورية **قوله** عود تغيره اي التغير بتلك الصفة  
التي كان عليها وبالأولى ما لو حصل به وصف آخر حلي **قوله** اذا خلا عن نجس جامد اي  
فان كان به ذلك النجس جامدا حلة له على ذلك النجس جامدا وهو واضح ان يمكن احواله  
عليه

هذا هو الوجه في قوله زال تغيره بنفسه

عليه بان كان ذلك التغير الذي زال منسوب اليه فالمراد خلا عن نجس جامد كان موجودا بقبول زوال ذلك  
التغير وذلك التغير منسوب اليه انتهى حلي وعبارة ستم م ر ولو زال ذلك التغير ثم عاد فان كانت  
النجاسة جامدة وهي فيه فنجس وان كانت ما بعد او جامدة وقد ازيلت قبل التغير الثاني لم  
ينجس انتهى وقوله فان كانت النجاسة جامدة وهي فيه فنجس اي من الآن وعليه فلو زال التغير  
فقط منه جمع ثم عاد تغيره لم نجس عليهم اعادة الصلاة التي فعلوها ولم يحكم بنجاسة ابدانهم  
ولا يبايهم لانه بزوال تغيره حكم بظهوره والتغير الثاني يجوز ان نجاسة تخللت منه بعد  
وهي لا تغير فيما مضى انتهى ع ش عليه وكتب الرشدي الظاهر انه مراده من جامد المجاور ولو ما عا  
كالدهن وبالمابع المستهلك انتهى **قوله** اما اذا زال حساه اي ظاهر احلي **قوله** تغيرها اي تغير  
نفسه وبغير ما انضم اليه **قوله** كسك فان يزيل التنجس وذلك فيما اذا كان متغيرا بالزنج وقوله وترب  
اي فانه يزيل اللون وذلك فيما اذا كان متغير اللون وقوله وحل اي فانه يزيل الطعم وذلك  
فيما اذا كان متغير الطعم اي لم توجد راحة النجاسة بالمسك ولا لونها بالتراب ولا طعمها بالحل  
ولا بد ان تظهر راحة المسك ولون التراب وطعم الحل اخذ من تعليلهم التراب بانه يكدر الماء و  
الكدر من حجاب السر اذ هو صريح في انه لا بد في الحكم بعدم الظهورية من ظهور كدرة الماء وعلى  
قياسه لا بد من ظهور ربح المسك وطعم الحل فان لم يظهر ذلك وزال التغير حكما بالظاهر وفي  
كلام شيخنا لو ظهرت راحة المسك ثم زالت ولا تغير حكما بالطهارة انتهى واخذ بعضهم  
تمثيلهم بالمخالطة لزال التغير بوسطة مجاور لربح كعود مطيب طريح طيبة حكما بالطهارة  
انتهى وفيه نظر والذي في فتاوى الفقهاء لزال التغير عاد ظهورا وينبغي حمله على هذه الصورة  
المتقدمة وفي كلام شيخنا لا بد من احتمال احواله زوال التغير على الواقع في الماء حيث احتل احواله  
على استناده بالواقع فالنجاسة باقية وحيث لم يحتمل ذلك من راحة فيحكم بطهارته وح  
ينظر هل احتمال الاحالة يوجد حيث لم يظهر ربح المسك الى ان انتهى حلي وعبارة ستم م ر ولو زال ذلك  
انه ان صفى الماء ولم يبق فيه تكدر يحصل به سلك في زوال التغير طرحت كل من الماء والتراب سواء كان  
كان الباقي عن الذي رتب فيه التراب قلتي ام لا نعم ان كانت عين التراب نجسة لا يمكن تطهيرها  
كتراب المقابر المنبوذة اذ نجاسته مستحكمة فلا يطهر بها وكان التراب ح كنجاسته جامدة فان بقيت  
كثرة الماء لم يتنجس والا تنجس وعبر التراب مثله في ذلك وحل ما تقر اذا احتكر التغير عا طرا  
كان زالت الراجحة بطرح المسك او الطعم بطرح الحل او اللون بطرح الزعفران فلو تغير ربح ماء  
وطعمه بنجس فالقي عليه زعفران او لونه وطعمه فالقي عليه مسك فزال تغيره طرحت وقس على ذلك لا  
الزعفران لا يستر الزنج والمسك لا يستر اللون فعمل ان الهلام اذا فرض انتفاء الزنج والطعم عن  
شيء قطع كعود مثلا او لم يظهر فيه ربح زعفران ولا طعمه ومنه يؤخذ انه لو وضع مسك في

هذا هو الوجه في قوله زال تغيره

ان يزيله فلو نجس لا ينجس







اعتماد الطريقة الأولى انتهى ملخصاً ~~والماء يجري~~ ولو كان في وسط النهر حفرة عميقة والماء يجري  
عليها بهيئة أي تتشاكل حركته وتتأطى فمأواه كالأركب وان جره الماء فوقها اذ هو مع الراكب  
فيما في حكم ماء واحد فيكلم به مقدار القلتين حيث نقص الراكب فيها حقيقة عنهما على القدر السابق  
ونقص على اعتباره في المجموع أيضاً ومقابلته ان الماء الذي يجري فوقها مستقل لانه يفارق الراكب  
فيها حقيقة وما فارق الشيء فليس منه ومعلوم ان الخلال انما هو في الذي يجري فوق الحفرة هل  
هو في حكم الراكب فيها حقيقة أولا اما الذي تحت المجرى الى الحق فلا خلاف في انه راكم حقيقة  
وتفصيله معلوم فمما سبق ويمكن التوصل الى اخذ منه وحده بنحو الحقيقة العروقة اذا وضعت  
في جدار الحفرة ونفذ الماء منه اليها ويعلم ما تقرر بالاولى ان الماء لو كان يلبث في الحفرة قليلا  
ثم ينزأ إليها بان كان الماء يستدير في بعض اطراف الحوض ثم ينصب في المنفذ يكون له في وقت  
اللبث المذكور حكم الراكب فمع ذلك في المجموع بخلاف ما اذا كان الماء يجري على الحفرة سريعا  
بان كان يلبث ماءها ويبدله فان ماءها في كالجاري انتهى ملخصاً من المجموع ومن كلتيه الحقيقة  
للدلي في المجموع ايضا لو كان الماء يجري بحسبه الى الراكب والراكب الى عن سميت لجري فوضع  
في الراكب بخاسته وهو قليل فان كان مع الجري التي يجازيها يبلغ قلتيه فهو ظاهر والافحس  
واذا جرى الماء في حوض طر فاه راكم فللمطرفين حكم الراكب والفتحة حكم الجاري فلو وقعت  
بخاسته في الجاري لم ينحس الراكب وان كان قليلا ولو وقعت في الراكب وهو قليل ينحس الجاري  
يلو في جريانه ماء بخسا وقد يقتضي لحد تنجيسه على ما مر فلو كان الماء يستدير في بعض  
اطراف الحوض ثم ينصب في المنفذ قال الامام اري له حكم الراكب لان الاستدارة في معنى  
الترايد وهو يزيد على الركود انتهى وقوله لم ينحس الراكب وان كان قليلا محله فيما لم تلاقه الجري  
الجست حيث لم يبلغ بها قلتيه كما فهم من كلامه ثم لا يعزب عنك ما قد مرته في مبحث  
مساحة القلتين في الجري من ان الاعتبار بالقلتين او دونها بالنسبة للجري نفسها لا مجموع  
النهر فتجنس حيث نقصت عن القلتين بمجرد ملاقاته بخاسته وان كان ماء النهر اكثر منها  
ولا ينحس غيرها وان كان جميع ماء النهر دون قلتيه **تمت** وقع الخلاف بين  
فقهاءنا هل في المايع الجاري هل هو كالماء في انه لا يتعدى حكم جريته منه  
الى غيرها فيكون التفاصل الحكمي حينئذ معتبرا بين جرياته كالماء او يتجنس مطلقا  
بمجرد ملاقاته بخاسته لشي منه جميعه ويخالف حينئذ الماء لاخطاط قوته عن  
قوة الماء فان الماء بطبعه يمنع جريانه شيع بخاسته فيما يداني الجريته التي فيها  
فيها البخاسته ولذلك المايع وكلام الحفة وفتاوى مريميلان للمثاني وهو ان

حكمة في المايعة

وان كثره  
الجاري من المايع كالراكب القليل من الماء فينجس جميعه بلا قاة البخاسته لا خصوص  
الجريته التي فيها البخاسته وهذا ما مشى عليه المؤلف هنا كما سيعطيه ظاهر ضريحه  
الاي انفا وعبارة الاستاذ الحفني هنا حتى لو كانت البخاسته في آخر القناة الجاري  
فيها الزيت واتصل الزيت بها تنجس جميع ما في القناة ولو جعل جابل بين البخاسته  
والزيت بعد الاتصال تنجس ما وراء الجابل الذي لم يصب البخاسته ومحله  
اذا كانت القناة مستوية او قريبة من الاستواء بان كان بينها ارتفاع يسير  
فان كان فيها ارتفاع وانخفاض كثير فلا ينحس المرتفع بمجرد ملاقاته المنخفض  
للبخاسته فلو جعلنا جابلا المرتفع كان طاهر انتهى وعبارة شيخنا عطية  
والحاصل ان الجاري من الماء ومن رطب غيره اما ان يكون بمستوا وقريب من  
الاستواء واما ان يكون منحدر من مرتفع جدا كالصب من ابريق فالجاري من  
المرتفع جدا لا يتنجس منه الا الملاقي للنجس ماء او غيره واما في المستوي والقرب  
منه فغير الماء ينحس كله بالملاقات ولا عبرة بالجريته واما الماء فالعبرة فيه بالجريته  
وهي ما بين حافتي النهر من الدفعات فان كانت قلتيه لم تنجس هي ولا غيرها  
وان كانت اقل فهي التي تنجست وما قبلها من الجريات باق على طهوريته  
ولو المتصلة بها واما ما بعدها فهو كذلك اي باق على طهوريته الا الجريته المتصلة  
بالنجس فلها حكم الغسالة وهذا اذا كانت البخاسته جارية مع الماء فان كانت  
واقفة في الممر فكل ما مر عليها من الجريات ينجس واما ما لم يمر عليها وهو  
الذي فوقها فهو باق على طهوريته انتهى وهذا الحاصل ملخص لجميع ما مر في  
الجاري وهو في غاية التحقيق والاحكام وتردد ابن حجر في مسئلة المايع النازل  
من علو الى سفلى نجس كالمصبوب من ابريق مثلا واستقر ان ما في باطنه لا  
ينجس بل وما لم يتصل بالبخاسته من الخيط النازل قال لان الجاري من المايع  
كالجاري من الماء بل لان الانصباب على الوجه المذكور يمنع من الاتصال عرفا  
فاقتضى قصر البخاسته على الملاقي لها دون غيره واستشهد بذلك بما نقله الامام  
عن الاصحاب من انه لو صب زيتا من اناء في آخر به فارة حيث قالوا لا ينحس  
ما في هذا الثاني بمالم يلاق الفارة وكلام نقله عن شرح المذهب فيما لو جري في

دره وعما لولا



في صلاته وخرج منه دم لوث البثرة تلوثا قليلا حيث لم تبطل صلاته  
بسبب الدم البعيد عن البثرة وإطال في بيان ذلك فراجع ان سئلت وتقول  
لا لأن الجاري من المائع كالماء بل لأنه يدفع مغلغل به الطلاء في اعتمادا لجاري  
من المائع كالماء مطلقا فإنه قال بعد ان اعتمد ذلك والالتزم فيما لو نزل  
خيط مائع من علو على ارض نجسة نجاسة جميع ما في العلو من المائع الذي نزل  
منه الخيط ولا يجوز القول بذلك انتهى قال سمع على المخرج بعده وما قاله يعني الطلاء  
من ان المائع كالماء لا يفيض انتهى في نفسه مغلغل وقد علمت ما فيه وان قولهم بذلك  
غفلة منهم عن الفرق الذي ابلاه ابن حجر بين الجاري والمنصب من علو حيث  
جعلوا بينهما ملازم ما في الحكم متسببا عن قياس احدهما على الآخر وذلك يفتي  
تساويهما من كل وجه والفرق كما مر قاض بخلافه لما علم ان الانصباب أقوى  
من الجريان ومعلوم انه لا يلزم من نفي الحكم عن الاقوى نفيه عما هو ادنى منه  
ولا من بثوته للادنى بثوته للاقوى فظهر ان ما ارشاه في ومن تبعه من  
التفريق بينهما هو الظاهر الذي لا يخار عليه وان اعتمد عدم الفرق سم تبعه من  
الخطب في الخطب فينازعهم والله اعلم بالصواب ونسب قول للخطب فيما لو صب  
المائع من ابريق مثلاً من علو الى سفلى على نجاسة القول بتنجس المائع حتى ما في  
الابريق فراجع وقد علمت هو ابلغ مما مر عن الطلاء في ومحل الخلاف في  
مسئلة الانصباب المذكور انما هو في المائع اما لو صب الماء من ابريق على نجاسة  
واتصل طرف الماء بالنجاسة بحيث يكون الماء متصلاً من ابريق الى النجاسة  
كما في حالة الاستنجاء بالماء من ابريق فانا لا نحكم بنجاسة الماء الذي في ابريق  
وان تواصل بعضه ببعض حسا لا حكما لان النجاسة لا تنعطف على غير ملاقاتها  
لان المنفصل عن الشيء لا يضاف اليه وان كان بعضه متصلاً ببعض حسا فالق  
منع تسمية غير المائس متصلاً بالنجس وهو منفصل عنه حكما قال في المجموع وهذا  
متفق عليه اي في الماء كما علمت وهو المعتمد في المائع وحينئذ فالخروج  
من ابريق منع اضافة الخارج منه الى ما فيه ماء كان او ما يضافه واوحى  
وغير الجاري من المائع والرطب لا خلاف فيه بين اصحابنا في انه ينجس

في التعليل المذكور

الحكمة والنهاية وحكمها لوجه

جميعه بملاقاة النجاسة وان بلغ قلا لا قاله في المجموع ثم قال ولا اعلم  
فيه خلافا لاحد من العلماء انتهى ويلحق بالماءات الماء الكثير المتغير  
كثيرا بطاهر مرر وعليه فلو زال التغير بعد ذلك فالوجه عود الطهارة  
عنه **قوله** ينجس لم يقل بالاجماع كالذي قبله لانه عند مالك لا ينجس الا بالتغير  
حلي واختار كثير من اصحابنا مذهب مالك وكانهم نظروا للتسهيل  
على الناس والا فالدليل صريح في التفضيل كما ترى انتهى في على مر  
**قوله** كرطب غيره تنظير في حصول التنجس بمجرد ملاقاته النجاسة يعني ان  
الرطب من غير الماء اعم من ان يكون مائعا او لا نظير للماء الذي دون  
القلتين ومساو له في الحكم الذي ذكره فيه وهو التنجس بمجرد ملاقاته  
النجاسة من غير ضمنية شرط تغير او غيره **قوله** كزيت تمثيل للرطب  
المذكور وأشار به الى انه لا فرق بين ما فيه دهنية وغيره وتقدم ان  
ينجس الرطب محل وفاق والخلاف انما هو في تعذر تطهيره اذا كان زيتا  
وخوه بما فيه دهنية وكان مائعا فعمد مذهبنا التعذر في ذلك ايضا  
ومذهب الحنفية امكان طهره بغسله مع الماء على الكيفية التي ذكرناها فيه وهو  
قول ضعيف في المذهب سياتي الطام عليه في باب النجاسة ان شاء الله تعالى  
**قوله** وان كثر غايته للتنعيم في الرطب **قوله** بملاقاته اي النجس اي باقصاله  
به واجتماعه معه مخالفا او مجاورا مستغنى عنه اولا اما استغنى بما سبق  
والاحترار عنه من معفوات المياه الآتية وتغيره بالملاقاة مساو لتغيره  
بالاقتصال واعم من تغيره بوقعت فيه نجاسة او حلت فيه كالاخي في **قوله**  
اي النجس اي المؤثر للتنجس كما في شرح مر قليلا كان ذلك النجس او كثيرا غير اول  
يغير ومراده بالمؤثر للتنجس النجس الذي لم ينف عنه في الماء وان غفي عنه في  
الصلاة فقط كتب فيه قليل دم اجنبى غير مغلف او كثير من خوبراغيت  
او طهره شارع يتيقن نجاسته فيحتاج من يريد غسل ثوب فيه شيء  
من ذلك الى تطهيره منه لا بقصد تنظيفه من الوسخ الظاهر الذي فيه ان يطهر  
قبل الغسل في ذلك الماء القليل كما في قواعد الزركشي وغيره واحترزوا بتقديم  
النجس بالمؤثر للتنجس عن النجس المعفوع عنه في الماء الا في ذكره وعمما لوجه  
الذي يغيره بذكره

ان يغيره بذكره







في شيء ايسلده اولاً لم يخرج فيما يظهر خلافا للفرابي كما بينت في رسالتي في غير بل حكم  
وقوله ان لا يسلده انتهى بحقيقة واعتدال راجع في هذه وجبارة ولو شككنا في كونها ما يسلدها  
ان يخرج استحقاق شيء من جنسها الحاجة كما قاله الفرابي في فتاويه انتهت ونقل سم في حواشي المنهج  
في حواشيه عن موافقة رعد لم يخرج ايضا والموجود في كتيبه انه يخرج كذلك في الاكلام والسرير في ذلك  
المدي في ذلك غيرهم انتهى مدني **قوله** عند سقوط عضونها أي عند سقوط جزء منها في حياتها ولكن في ذلك يخرج  
في حاشية واحدة فقط وفيه ان يخرج بعض الأفراد لا يفيد لجواز مخالفة جنسها لغرض يخرج ويخرج  
تخصيصة الكل لا يمكن الا ان يقال جرح البعض اذا حصل به الظن وفيه انه يلزم التجسس في ذلك  
في باب السك ان لا يقال الظاهر من وجود الدم في بعض الأفراد ان الجنس كذا كذا ومخالفة ذلك  
في الأفراد للجنس خلاف الظاهر والغالب ويحتمل ان له الاعراض عن ذلك وهو الظاهر في ذلك  
بالطهارة حيث احتمل ان لا يسلده لان الطهارة هي الاصل ولا ينحسب بالشك بخلاف  
ما في ذلك من عثرة البرجعة الكيس **قوله** كذا باب سمي بذلك لكثرة حركته وانطرابه وقيل اصله  
في آت أي طرد رجع تخفف فيه بالحذف كلف الاستعمال وعمره الغالب اربعون ليلة وكله  
في النار لا الخلق وكونه في النار ليس تغذيها بل ليغيب اهل النار به وهو اوضح الاية  
حتى انه يلقي نفسه في كل شيء ولو كان فيه هلاكه ويتولد من العفونة ولا جفد للذباب  
لصغر حجمها والبعض يصقل حركته والذباب تصقل بيدها ولا تزال تمسح عينها  
الذي ما يظهر من العفونة ومبدأ خلقه منها ثم في التوالد وهو من اكر الطيور سفاد او ما  
يبقى عامة البع على الاثني وخفي ان بعض خلفاء سائر النافع رحمه الله لا يعلو خلق الذباب  
فقال من له الملوكة وكانت تحت عليه ذبابة فقال كافي خالي فلم يكن عندي جواب  
فاستنبطت من الهيئة كاصلة انتهى مدني على خط **قوله** وخنفساء في المصباح المختص بالآفة  
في نعلنا معروفة وضم الفاء كذا في فتحها وهي مدورة فيها وتقع على الدود والاني وبعض  
العرب يقول في الذكور خنفس بالفتح بوزن جندي ولا يمتنع الهم فانه القليل وسواء  
اسد يقولون خنفسه في الخنفساء كما هم جعلوا الحمار من الابل والجمع خنفسا  
انتهى **قوله** مثل هذه المذكورات اجزاءها فاذا وقعت قشرة قملة في مائع فان كانت خنفس  
تفعل فاعل بخنفسه والا فلا كما لا يخفى انتهى مدني على خط **قوله** ولم يلق فيه ولو طرحتها طارح مدني  
حتى حانت قبل وصولها المائع او ميتة فحيث تبدل وصولها المائع لم تفر في الحال في  
شحنها الطلوي واعتدك قاله سم وحاصل المعتمد من ذلك ان خنفساء كلام الهمجية  
منطوقا وهو ما اعتمد الوالد رحمه الله تعالى واقتي به انها ان طرحت حية لم تقصر عن  
فعلها في كل شيء

الخنفساء والذباب والبق والبراغيث والكلاب والقطط والكلاب والقطط والكلاب والقطط

في شيء ايسلده اولاً لم يخرج فيما يظهر خلافا للفرابي كما بينت في رسالتي في غير بل حكم  
وقوله ان لا يسلده انتهى بحقيقة واعتدال راجع في هذه وجبارة ولو شككنا في كونها ما يسلدها  
ان يخرج استحقاق شيء من جنسها الحاجة كما قاله الفرابي في فتاويه انتهت ونقل سم في حواشي المنهج  
في حواشيه عن موافقة رعد لم يخرج ايضا والموجود في كتيبه انه يخرج كذلك في الاكلام والسرير في ذلك  
المدي في ذلك غيرهم انتهى مدني **قوله** عند سقوط عضونها أي عند سقوط جزء منها في حياتها ولكن في ذلك يخرج  
في حاشية واحدة فقط وفيه ان يخرج بعض الأفراد لا يفيد لجواز مخالفة جنسها لغرض يخرج ويخرج  
تخصيصة الكل لا يمكن الا ان يقال جرح البعض اذا حصل به الظن وفيه انه يلزم التجسس في ذلك  
في باب السك ان لا يقال الظاهر من وجود الدم في بعض الأفراد ان الجنس كذا كذا ومخالفة ذلك  
في الأفراد للجنس خلاف الظاهر والغالب ويحتمل ان له الاعراض عن ذلك وهو الظاهر في ذلك  
بالطهارة حيث احتمل ان لا يسلده لان الطهارة هي الاصل ولا ينحسب بالشك بخلاف  
ما في ذلك من عثرة البرجعة الكيس **قوله** كذا باب سمي بذلك لكثرة حركته وانطرابه وقيل اصله  
في آت أي طرد رجع تخفف فيه بالحذف كلف الاستعمال وعمره الغالب اربعون ليلة وكله  
في النار لا الخلق وكونه في النار ليس تغذيها بل ليغيب اهل النار به وهو اوضح الاية  
حتى انه يلقي نفسه في كل شيء ولو كان فيه هلاكه ويتولد من العفونة ولا جفد للذباب  
لصغر حجمها والبعض يصقل حركته والذباب تصقل بيدها ولا تزال تمسح عينها  
الذي ما يظهر من العفونة ومبدأ خلقه منها ثم في التوالد وهو من اكر الطيور سفاد او ما  
يبقى عامة البع على الاثني وخفي ان بعض خلفاء سائر النافع رحمه الله لا يعلو خلق الذباب  
فقال من له الملوكة وكانت تحت عليه ذبابة فقال كافي خالي فلم يكن عندي جواب  
فاستنبطت من الهيئة كاصلة انتهى مدني على خط **قوله** وخنفساء في المصباح المختص بالآفة  
في نعلنا معروفة وضم الفاء كذا في فتحها وهي مدورة فيها وتقع على الدود والاني وبعض  
العرب يقول في الذكور خنفس بالفتح بوزن جندي ولا يمتنع الهم فانه القليل وسواء  
اسد يقولون خنفسه في الخنفساء كما هم جعلوا الحمار من الابل والجمع خنفسا  
انتهى **قوله** مثل هذه المذكورات اجزاءها فاذا وقعت قشرة قملة في مائع فان كانت خنفس  
تفعل فاعل بخنفسه والا فلا كما لا يخفى انتهى مدني على خط **قوله** ولم يلق فيه ولو طرحتها طارح مدني  
حتى حانت قبل وصولها المائع او ميتة فحيث تبدل وصولها المائع لم تفر في الحال في  
شحنها الطلوي واعتدك قاله سم وحاصل المعتمد من ذلك ان خنفساء كلام الهمجية  
منطوقا وهو ما اعتمد الوالد رحمه الله تعالى واقتي به انها ان طرحت حية لم تقصر عن  
فعلها في كل شيء

الخنفساء والذباب والبق والبراغيث والكلاب والقطط والكلاب والقطط والكلاب والقطط



انتهى قال شيخنا الجليل مقتضى هذا ان البرية لو نشئت ذليها او حركت صوفها  
فتناثر منه جنس لا يدركه طرف انه لا يعنى عنه لانها يضر طرحها للبيئة اي عند  
والظاهر انه ليس كذلك وان المراد بالطرح بالنسبة الى لا يدركه الطرف الطريق  
من خصوص المكلف وعبارة شرح مرر ولوراي ذبابة على نجاسة قاسمها  
حتى الصغر ما يبدى او طرحها في نحو ماء قليل الحجة التجسس قياسا على ما لو  
انتهى ما لا نفس له سائلة في ذلك ولو وقع الذباب على دم في طار ووقع على نحو  
ثوب الحجة العفوض ما لا اذا قلنا به في الدم المشاهد فلانا نقول به فيما لم  
يشاهد منه بطريق الاولى انتهت انتهى **قوله** لا يدركه طرف اي لا يشاهد به  
مقتدل من قرب عرفا ولا حائل بينهما كرجاء مع عدم مانع يمنع الاراء كواقفة الجحش  
لما وقع عليه لو انما ينظر من خلفا لونه لونه ما يقع عليه ليزر المانع مع عدم مانع  
على الاراء كسقاء شمس اوراق فلا اشرار اكرهه بوسطه الشعاع المذكور لونه يزد  
في الجحش فاستهتروا رويته رويته عند البصر فيكون وهو لا يعتبر كما علم من سبق من الشبهة  
بالاعتدال وحيث يفرض لونه في الظل في النهار ويجعل من شعاع السراج في الليل وفيهم ما يوردونه  
لا عبرة من حيث هو بوقية قوي النظر فلوراي قوي النظر ما لا يراه غيره قال لا يدركه الطرف  
العفوض كما في سماع نداء الحجة قال الجمل ونهم ايضا ان الجحش المذكور يعتبر واقعا على غير الماء  
حتى يفرق بين كونه يدركه الطرف ام لا ولا بناء على كونه واقعا في الماء لا يدركه الطرف  
وان كل قاله الجمل فان قيل كيف يتصور العلم بوجود النجاسة التي لا يدركها الطرف في الماء  
قلت يمكن تصويره بما اذا عرفت الذباب على نجس لم يشاهد ما علق به النجاسة فاذا  
وقع في ماء قليل او مائع لم يخضع لمسفة الاحتراز عنه فاملواهم وصور ذلك بعضهم  
بان يراه قوي البصر دون مقتدر له بعد مرضه مخالفا للوجود واقعا عليه من الماء او المائع  
وكذا غيرهما كما لو انتهت وعبارة ابن حجر لا يدركه طرف اي مع مرض مخالفة  
لونه الواقع عليه له انتهت وعبارة شمس بعد ان قرر نحو ما تقدم وما تقرره  
علم ان يسير الدم ونحو مما لا يعنى عن قليله اذا وقع على بقر او كان بحيث لو قدر انه  
ايمن روي لم يعف عنه وان لم ير على الاحمر لان المانع من رويته اتحاد لونهما انتهت  
ضبط في المجموع المعفوض عنه هنا بما يكون بحيث لو خالف لونه لونه الثوب لم ير لقلته  
انتهى م د على ط **قوله** لقلته علة لعدم ادراك الطرف لونه من شأنه ما لا يرى انه قليل

فان قيل ان مقتضى هذا ان البرية لو نشئت ذليها او حركت صوفها فتناثر منه جنس لا يدركه طرف انه لا يعنى عنه لانها يضر طرحها للبيئة اي عند الظاهر انه ليس كذلك وان المراد بالطرح بالنسبة الى لا يدركه الطرف الطريق من خصوص المكلف وعبارة شرح مرر ولوراي ذبابة على نجاسة قاسمها حتى الصغر ما يبدى او طرحها في نحو ماء قليل الحجة التجسس قياسا على ما لو انتهى ما لا نفس له سائلة في ذلك ولو وقع الذباب على دم في طار ووقع على نحو ثوب الحجة العفوض ما لا اذا قلنا به في الدم المشاهد فلانا نقول به فيما لم يشاهد منه بطريق الاولى انتهت انتهى قوله لا يدركه طرف اي لا يشاهد به مقتدل من قرب عرفا ولا حائل بينهما كرجاء مع عدم مانع يمنع الاراء كواقفة الجحش لما وقع عليه لو انما ينظر من خلفا لونه لونه ما يقع عليه ليزر المانع مع عدم مانع على الاراء كسقاء شمس اوراق فلا اشرار اكرهه بوسطه الشعاع المذكور لونه يزد في الجحش فاستهتروا رويته رويته عند البصر فيكون وهو لا يعتبر كما علم من سبق من الشبهة بالاعتدال وحيث يفرض لونه في الظل في النهار ويجعل من شعاع السراج في الليل وفيهم ما يوردونه لا عبرة من حيث هو بوقية قوي النظر فلوراي قوي النظر ما لا يراه غيره قال لا يدركه الطرف العفوض كما في سماع نداء الحجة قال الجمل ونهم ايضا ان الجحش المذكور يعتبر واقعا على غير الماء حتى يفرق بين كونه يدركه الطرف ام لا ولا بناء على كونه واقعا في الماء لا يدركه الطرف وان كل قاله الجمل فان قيل كيف يتصور العلم بوجود النجاسة التي لا يدركها الطرف في الماء قلت يمكن تصويره بما اذا عرفت الذباب على نجس لم يشاهد ما علق به النجاسة فاذا وقع في ماء قليل او مائع لم يخضع لمسفة الاحتراز عنه فاملواهم وصور ذلك بعضهم بان يراه قوي البصر دون مقتدر له بعد مرضه مخالفا للوجود واقعا عليه من الماء او المائع وكذا غيرهما كما لو انتهت وعبارة ابن حجر لا يدركه طرف اي مع مرض مخالفة لونه الواقع عليه له انتهت وعبارة شمس بعد ان قرر نحو ما تقدم وما تقرره علم ان يسير الدم ونحو مما لا يعنى عن قليله اذا وقع على بقر او كان بحيث لو قدر انه ايمن روي لم يعف عنه وان لم ير على الاحمر لان المانع من رويته اتحاد لونهما انتهت ضبط في المجموع المعفوض عنه هنا بما يكون بحيث لو خالف لونه لونه الثوب لم ير لقلته انتهى م د على ط قوله لقلته علة لعدم ادراك الطرف لونه من شأنه ما لا يرى انه قليل

فان قيل ان مقتضى هذا ان البرية لو نشئت ذليها او حركت صوفها فتناثر منه جنس لا يدركه طرف انه لا يعنى عنه لانها يضر طرحها للبيئة اي عند الظاهر انه ليس كذلك وان المراد بالطرح بالنسبة الى لا يدركه الطرف الطريق من خصوص المكلف وعبارة شرح مرر ولوراي ذبابة على نجاسة قاسمها حتى الصغر ما يبدى او طرحها في نحو ماء قليل الحجة التجسس قياسا على ما لو انتهى ما لا نفس له سائلة في ذلك ولو وقع الذباب على دم في طار ووقع على نحو ثوب الحجة العفوض ما لا اذا قلنا به في الدم المشاهد فلانا نقول به فيما لم يشاهد منه بطريق الاولى انتهت انتهى قوله لا يدركه طرف اي لا يشاهد به مقتدل من قرب عرفا ولا حائل بينهما كرجاء مع عدم مانع يمنع الاراء كواقفة الجحش لما وقع عليه لو انما ينظر من خلفا لونه لونه ما يقع عليه ليزر المانع مع عدم مانع على الاراء كسقاء شمس اوراق فلا اشرار اكرهه بوسطه الشعاع المذكور لونه يزد في الجحش فاستهتروا رويته رويته عند البصر فيكون وهو لا يعتبر كما علم من سبق من الشبهة بالاعتدال وحيث يفرض لونه في الظل في النهار ويجعل من شعاع السراج في الليل وفيهم ما يوردونه لا عبرة من حيث هو بوقية قوي النظر فلوراي قوي النظر ما لا يراه غيره قال لا يدركه الطرف العفوض كما في سماع نداء الحجة قال الجمل ونهم ايضا ان الجحش المذكور يعتبر واقعا على غير الماء حتى يفرق بين كونه يدركه الطرف ام لا ولا بناء على كونه واقعا في الماء لا يدركه الطرف وان كل قاله الجمل فان قيل كيف يتصور العلم بوجود النجاسة التي لا يدركها الطرف في الماء قلت يمكن تصويره بما اذا عرفت الذباب على نجس لم يشاهد ما علق به النجاسة فاذا وقع في ماء قليل او مائع لم يخضع لمسفة الاحتراز عنه فاملواهم وصور ذلك بعضهم بان يراه قوي البصر دون مقتدر له بعد مرضه مخالفا للوجود واقعا عليه من الماء او المائع وكذا غيرهما كما لو انتهت وعبارة ابن حجر لا يدركه طرف اي مع مرض مخالفة لونه الواقع عليه له انتهت وعبارة شمس بعد ان قرر نحو ما تقدم وما تقرره علم ان يسير الدم ونحو مما لا يعنى عن قليله اذا وقع على بقر او كان بحيث لو قدر انه ايمن روي لم يعف عنه وان لم ير على الاحمر لان المانع من رويته اتحاد لونهما انتهت ضبط في المجموع المعفوض عنه هنا بما يكون بحيث لو خالف لونه لونه الثوب لم ير لقلته انتهى م د على ط قوله لقلته علة لعدم ادراك الطرف لونه من شأنه ما لا يرى انه قليل

فان قيل ان مقتضى هذا ان البرية لو نشئت ذليها او حركت صوفها فتناثر منه جنس لا يدركه طرف انه لا يعنى عنه لانها يضر طرحها للبيئة اي عند الظاهر انه ليس كذلك وان المراد بالطرح بالنسبة الى لا يدركه الطرف الطريق من خصوص المكلف وعبارة شرح مرر ولوراي ذبابة على نجاسة قاسمها حتى الصغر ما يبدى او طرحها في نحو ماء قليل الحجة التجسس قياسا على ما لو انتهى ما لا نفس له سائلة في ذلك ولو وقع الذباب على دم في طار ووقع على نحو ثوب الحجة العفوض ما لا اذا قلنا به في الدم المشاهد فلانا نقول به فيما لم يشاهد منه بطريق الاولى انتهت انتهى قوله لا يدركه طرف اي لا يشاهد به مقتدل من قرب عرفا ولا حائل بينهما كرجاء مع عدم مانع يمنع الاراء كواقفة الجحش لما وقع عليه لو انما ينظر من خلفا لونه لونه ما يقع عليه ليزر المانع مع عدم مانع على الاراء كسقاء شمس اوراق فلا اشرار اكرهه بوسطه الشعاع المذكور لونه يزد في الجحش فاستهتروا رويته رويته عند البصر فيكون وهو لا يعتبر كما علم من سبق من الشبهة بالاعتدال وحيث يفرض لونه في الظل في النهار ويجعل من شعاع السراج في الليل وفيهم ما يوردونه لا عبرة من حيث هو بوقية قوي النظر فلوراي قوي النظر ما لا يراه غيره قال لا يدركه الطرف العفوض كما في سماع نداء الحجة قال الجمل ونهم ايضا ان الجحش المذكور يعتبر واقعا على غير الماء حتى يفرق بين كونه يدركه الطرف ام لا ولا بناء على كونه واقعا في الماء لا يدركه الطرف وان كل قاله الجمل فان قيل كيف يتصور العلم بوجود النجاسة التي لا يدركها الطرف في الماء قلت يمكن تصويره بما اذا عرفت الذباب على نجس لم يشاهد ما علق به النجاسة فاذا وقع في ماء قليل او مائع لم يخضع لمسفة الاحتراز عنه فاملواهم وصور ذلك بعضهم بان يراه قوي البصر دون مقتدر له بعد مرضه مخالفا للوجود واقعا عليه من الماء او المائع وكذا غيرهما كما لو انتهت وعبارة ابن حجر لا يدركه طرف اي مع مرض مخالفة لونه الواقع عليه له انتهت وعبارة شمس بعد ان قرر نحو ما تقدم وما تقرره علم ان يسير الدم ونحو مما لا يعنى عن قليله اذا وقع على بقر او كان بحيث لو قدر انه ايمن روي لم يعف عنه وان لم ير على الاحمر لان المانع من رويته اتحاد لونهما انتهت ضبط في المجموع المعفوض عنه هنا بما يكون بحيث لو خالف لونه لونه الثوب لم ير لقلته انتهى م د على ط قوله لقلته علة لعدم ادراك الطرف لونه من شأنه ما لا يرى انه قليل

والسجعة والفاصلة مترادفان على شيء واحد وهو الكلمة الاخيرة من الفقرة الحقة  
ثم ان السجعة على ثلاثة اقسام مطرف ومترفع ومتوازي وتعريف كل يعرف من حله ما فاده  
الشيخ عطية الاجموري تفهنا الله به **قوله** قال هو فعل ماض اجوف اي عينه حرف علة  
اصلة قول بفتح القاف والواو تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت القاف على القاعدة ولا يصح  
يقال اصله قول بسكون الواو لانه تغلا بسكون العين ليس من وزن الفعل ولا ان يقال اصله  
قول بكسر الواو لانه لو كان كذلك كان المضارع يقال يخاف يخاف مع انه ليس كذلك ولا ان  
يقال اصله قول بضم الواو لان فعل المضموم العين لا يكون الا لازما كطرف ونظفه وهذا يعلم نقله  
الفعل متعدي لانه ينصب الجمل والمفرد الذي يؤدبه معناها كقلت قصيدة وشعر المفرد الواو الى الخاء  
المفرد ياد به مجزء اللفظ على الصحيح كقلت كلمة وزيدا كما هو معلوم من حله وكذا حكم كل ما تقرر وانفتح ما قبلها  
منه واذ اطلقت هذه الاحتمالات الثلاثة تعين الرابع وهو قول المفتوح الواو كما سبق فقلت الفاء  
واشتقاق قال من القول وهو اللفظ الدال على معنى لا حقيقة ابن هشام وغيره خلافا لمن اطلقه  
على الماهل ايضا وقد يطلق القول على الظن فنصب المفرد المراد معناه كقول الشاعر  
متى تقول القاص الرواسيما يدنيهم ام قاسم وقاسما **قوله** سيدنا اي معاشر العلماء اي  
الذي له علينا السيادة والرفعة في العلم والعمل ويطلق السيد في اللغة على معناه فطلق على  
من سار في قومه اي شرف عليهم من السور وهو الشرف وعلى من تفرع الناس اليه في الشكايه  
وعلى من كثر سواره اي جبينته وعلى الحكيم الذي لا يستغفزه اي يحكمه الغضب ولا مانع من  
انه تكون هذه الاوصاف مجتمعة في الشيخ انتهى شيخنا حفيظي بزيادة وفي المضاع ان اصله  
عند البصريين سيور بسكون الياء وكسر الواو وعند الكوفيين سيور بسكون الياء وفتح الواو  
لانه لا يوجد فيعمل بكسر العين في الفصيح الا صيقل اسم امارة فتعني الفتح قياسا على عمل  
وخوه وعلى كلا المنهيين يقال اجتمعت الياء والواو وكتبنا احداهما بالكون فقلت  
الواو ياء وارغمت فيها الياء واجمع سارة وسارات انتهى واختلاف في جواز اطلاقه على الله  
لأنه تعالى وحكي لجوار عن الامام مالك ونقل النووي في الاذكار انه يجوز اطلاقه على الله تعالى  
ان يعزى بال ثم قال والاظهر جوازه بالالف واللام لعزى تعالى انتهى غنيمي **قوله** ومولانا اي ناضرا  
على من يريد خذ لنا واضلا لنا وذلك بتبيينه لنا احكام ديننا وناقامته في البراهين على  
ذلك في المختار المثل الحق والعقيد واية العلم والناظر والحار والخليف والاول والاول  
الحق والاول ضد المعاداة قال ابن السكيت الرواية بالسكسطة والاول بالفتح والكسر بمولانا غنيمي  
منه من قول كراين الاثر في النهاية ان اسم المولى يقع على معان كثيرة وذكرها ستة عشر معنى  
هي الرب والمالك والسيد والمنعم والمعتق والناظر والمحبت والتابع والجار وابن العم  
الحليف والعقيد والصهر والعبه والمنعم عليه والمعتق قال واكثرها قد جاز في حديثه ايضا  
وتحيز مساهلة

فان قيل ان مقتضى هذا ان البرية لو نشئت ذليها او حركت صوفها فتناثر منه جنس لا يدركه طرف انه لا يعنى عنه لانها يضر طرحها للبيئة اي عند الظاهر انه ليس كذلك وان المراد بالطرح بالنسبة الى لا يدركه الطرف الطريق من خصوص المكلف وعبارة شرح مرر ولوراي ذبابة على نجاسة قاسمها حتى الصغر ما يبدى او طرحها في نحو ماء قليل الحجة التجسس قياسا على ما لو انتهى ما لا نفس له سائلة في ذلك ولو وقع الذباب على دم في طار ووقع على نحو ثوب الحجة العفوض ما لا اذا قلنا به في الدم المشاهد فلانا نقول به فيما لم يشاهد منه بطريق الاولى انتهت انتهى قوله لا يدركه طرف اي لا يشاهد به مقتدل من قرب عرفا ولا حائل بينهما كرجاء مع عدم مانع يمنع الاراء كواقفة الجحش لما وقع عليه لو انما ينظر من خلفا لونه لونه ما يقع عليه ليزر المانع مع عدم مانع على الاراء كسقاء شمس اوراق فلا اشرار اكرهه بوسطه الشعاع المذكور لونه يزد في الجحش فاستهتروا رويته رويته عند البصر فيكون وهو لا يعتبر كما علم من سبق من الشبهة بالاعتدال وحيث يفرض لونه في الظل في النهار ويجعل من شعاع السراج في الليل وفيهم ما يوردونه لا عبرة من حيث هو بوقية قوي النظر فلوراي قوي النظر ما لا يراه غيره قال لا يدركه الطرف العفوض كما في سماع نداء الحجة قال الجمل ونهم ايضا ان الجحش المذكور يعتبر واقعا على غير الماء حتى يفرق بين كونه يدركه الطرف ام لا ولا بناء على كونه واقعا في الماء لا يدركه الطرف وان كل قاله الجمل فان قيل كيف يتصور العلم بوجود النجاسة التي لا يدركها الطرف في الماء قلت يمكن تصويره بما اذا عرفت الذباب على نجس لم يشاهد ما علق به النجاسة فاذا وقع في ماء قليل او مائع لم يخضع لمسفة الاحتراز عنه فاملواهم وصور ذلك بعضهم بان يراه قوي البصر دون مقتدر له بعد مرضه مخالفا للوجود واقعا عليه من الماء او المائع وكذا غيرهما كما لو انتهت وعبارة ابن حجر لا يدركه طرف اي مع مرض مخالفة لونه الواقع عليه له انتهت وعبارة شمس بعد ان قرر نحو ما تقدم وما تقرره علم ان يسير الدم ونحو مما لا يعنى عن قليله اذا وقع على بقر او كان بحيث لو قدر انه ايمن روي لم يعف عنه وان لم ير على الاحمر لان المانع من رويته اتحاد لونهما انتهت ضبط في المجموع المعفوض عنه هنا بما يكون بحيث لو خالف لونه لونه الثوب لم ير لقلته انتهى م د على ط قوله لقلته علة لعدم ادراك الطرف لونه من شأنه ما لا يرى انه قليل



بِقَلَامِهِ

1855







الشوارع اياها الناس ملة ومن حيث انقياد الخلق لها تسمى ديناً وما تقر في  
هذا المركب الاضائي بالنظر لاصله والا فهو الآن لقب للمؤلف رحمه الله تعالى والقب  
قسم من اقسام العلم الجامد الموضوع للذات **قوله** ابو يحيى كنية الشيخ المؤلف  
**قوله** زكوي بالمد والقصر وهما قري في السبع وهو اسم العلم مذابغي على التحريك **قوله** الانصار  
نسبة للانصار اي انصار رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم الاوكر والخزرج وينسب الشيخ الى الخزرج منهم  
وهو في الاصل جمع نامر كما صاحب جمع صاحب او جمع نصير كما سرف وريف وهو جمع قلة عاوين  
افعال واستشكل بان جمع القلة لا يكون لما فوق العشرة والانصار القوي واحبب بان  
القلة والكثرة انما يعبران في نكرات لجمع اما في العارن فلا فرق بينهما فان قلت  
النسبة للجمع انما تكون لمفردة وقد نسب هذا لنفس الجمع قلت **قوله** محله ما لم يجري  
الجمع تجري المفرد كما لانصار فانه صابر غلام عليهم بتسميته النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل  
انتهى شيخنا الحقيق وبلد الشيخ سبيكة كجهرية قرية بالشرقية قرب بلييس وكان  
الشيخ يكره النسبة اليها انتهى شيخنا الشيخ عطية **قوله** تغذاه الله برحمته اي جعل الرحمة  
له كما تغذى للسير والمقصود بالمخالفة فلا يرد ان الغد اي القرب لا يعنى السيف كذا انتهى  
شيخنا الشيخ عطية فالمراد غمة وسملتها فافيه استقارة لفرجة بتعنية حيث نسب  
تغيم الله له برحمته فادخال السيف في غده كجانب التغطية في كل واطلق اسمه وهو  
التغيم عليه ثم استقى منه تغذاه بمعنى غمة **قوله** واسكنه في جنه اي واسعها  
فهو من اضافة الصفة للموصوف والصفة كما سقفة لان الجنة لا تكون الا واسعة انتهى  
شيخنا عطية والمراد جعل الله نصيبه ما وافر **قوله** ونفعنا والمسلمين ببركته  
اي اوصلنا والمسلمين الى خير ببركة علومه ومعارفه انتهى **قوله** فان النفع هو الوصول  
الى الخير وصدقه الفرز والركبة بتوت الخيرة الاخرى في الشيء وتطلق على الزيادة والنماء والمراد  
بها هنا علومه ومعارفه انتهى **قوله** وفي المختار البركة النماء والزيارة والتبرك  
الربا بالبركة ويقال بارك الله لك وبارك عليك وباركك ومنه قوله تعالى ان  
بوراك من في النار وبارك الله اي باركك مثل قاتل وقاتل الا ان فاعل يتعدى  
وتفاعل لا يتعدى وتبرك به تيمم انتهى **قوله** بسم الله الرحمن الرحيم الى آخره  
هذا مقول القول مجمل الشرح في محل نصيب بقا انتهى شيخنا عطية وقد اتي الشارح  
بالبسمله ليخرج عن غمده ما وجب عليه صناعة لما قد مناه عن عبد البر على التحريك  
من ان يجب صناعة على كل شاعر في تاليف ربيعة امور وذكر منها البسمله الامور الاربعة  
التي هي البسمله والحمدلة والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم والتشهد وقد  
وفيها لکنه لم يشهد لفظ الا التشهد فقد سقطه من خطبة الشرح والمثل

وعلى كل شاعر  
في تاليف  
الشارح

فقيل لكونه اتي به نطقاً ولم يكتبه اختصاراً وقيل لعله تركه ايماء الى عدم صحة  
الحديث الدال على طلبه عنده وهو ما ذكره ملا علي قاري على الشهاب بقوله وفي الحديث  
المشهور كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كالبذر الجذماء واخرج ابو داود في سننه  
والمؤلف يعني الترمذي في جامعه انتهى او محمول عنده على خطبة النكاح والصحيح  
ما قاله التورقسي وغيره من ان المراد بالتشهد في هذا الحديث الحمد والشكر  
واما قول الجزيري والصواب انه عبارة عن الشهادتين لما في الرواية  
الاخرى كل خطبة ليس فيها **قوله** شهادة فهي كالبذر الجذماء وكذا اخرج  
القسطلاني بان المراد به الشهادتان فلا ينافي التناول المذكور اذ مراده ان  
التشهد هو الايتان بكلمتي الشهادة ويسمى تشهد الصلاة تشهد التضمنه  
اياهما لكن توسع فيه فاستعمل في الشناء على الله تعالى والحمدلة واما اعتراض  
شارح بان ايراد كتاب المجاز بلا قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي غير مقبول فهو  
صحيح منقول لكنه لما ترك اكثر العلماء المصنفين العلم بلفظ هذا الحديث  
دل على ان ظاهره غير مراد فيقول باحد التأويلات المتقدمة والظاهر عندي  
ان تحمل الخطبة في هذا الحديث على الخطب المتعارفة في زمنه صلى الله عليه وسلم  
من ايام الجمع والاعياد وغيرها فان التفسير حدث بعد ذلك انتهى  
قاله الجمل عليه ببعض تصرف في اوله **قوله** ولما كانت البسمله من ابلغ الشناء  
افتتح بها الشارح كتابه لتعود ببركتها عليه وكيف لا تكون من ابلغ الشناء وهي  
لا بعيد خصوص هذا اللفظ العربي مع هذا الترتيب مفتاح كل كتاب الهادي  
انزله الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم بسم الله الرحمن الرحيم مفتاح كل كتاب الهادي  
منزل وقد نقل عن ابي بكر التوحي اجماع علماء كل ملة على ان الله افتتح كل كتاب  
من الكتب السماوية بسم الله الرحمن الرحيم والاصح ان المختص بنبينا محمد  
المصطفى صلى الله عليه وسلم وايمته المحمدية انما هو البسمله بهذه الالفاظ  
العربية على هذا الترتيب الموجود في افتتاح القرآن العظيم الذي هو اشرف  
الكتب السماوية وما في سورة الفلج جاء على جهة الترجمة عما في ذلك الكتاب  
فانه لم يكن عربياً كما اتفق بعض المحققين قاله الزرقاني في شرحه على المواهب  
ولا ينافي الخصوصية المذكورة ان كل كتاب نزل من السماء عربياً لا غير  
طريق على حاله بل ترجم عن كتابه بلغة قومه وكتابنا ما خطب به العرب  
تبعي على حاله فبسملة لم تغير فان قيل كانت كلمة القرآن مبدوءة بالبسملة  
فلم وكان صلى الله عليه وسلم قبل علمه بافتتاح كتابه بالبسملة يا مراعياً به



رضي الله عنهم يكتب باسمك اللهم الى نزول بسم الله مجريها ومراسها فامر بكتبت  
باسم الله الى نزول قل ادعوا لله او ادعوا للرحمن فامر بكتبت بسم الله الرحمن  
الى نزول آية النمل فامر بكتبتها بتمامها وعدة الكتب السماوية مائة واربع  
بلا خلافا واما الخلاف في اصحاب الصحيفه الصخرية فبعض الروايات  
انزل على شيت ستون وعلى ابراهيم ثلاثون وعلى موسى قبل التوراة عشرة  
والتوراة والانجيل والزبور والفرقان وفي رواية الخميني على شيت ستون  
من ابي ذر الغفاري رضي الله عنه قلت يا رسول الله كم انزل الله من كتاب  
قال مائة صحيفة واربعه كُتبت على شيت خمسين صحيفة وعلى خنوخ وهو ادري  
ثلاثين صحيفة وعلى ابراهيم عشر صحيفة وعلى موسى قبل التوراة عشر صحيفة  
وانزل التوراة والانجيل والزبور والفرقان ولم يذكر آدم في هذه الرواية كالي  
قيلها وفي الينابيع وعلى آدم عشر صحائف ولم يذكر صفي موسى انتهى لمخضا  
ذكر في بعض الروايات المذكورة ان معاني كل الكتب مجموعة في القرآن ومعاني  
والبسملة اي غير الفاخرة مجموعة في الفاخرة ومعاني اي غير البسملة  
مجموعة في البسملة ومعاني البسملة اي غير الباكية مجموعة في الباكية ومعاني  
لي كان ما كان وفي يكون ما يكون كذا في ابن عبد الحق والمراد الجمع ولو اجمالا  
من كل العلوم وصول العبد الى الرب وهذه الباكية لها في معنى الاضيق لتلصق  
العبد بجانب الرب بزيادة بعضه ومعاني الباكية في نقطتها ومعناها ان نقطة الوجود  
المستند في كل موجود قبل المبدأ بنقطتها اول ما يجز بالقلم لا النقطة التي تحتها لان  
نقط الحروف اصطلاح جديد وفي الحادي انها النقطة التي تحت الباكية لمخضا ولما  
كانت البسملة بهذه المثابة لما نزلت هرب الغم الى المشرق وسكنت الرياح  
وهاج البحر واصغت البهائم باذانها ورحمت الشياطين وحلف الله  
بعزته وجلاله ان لا يسهل اسمه على شيء الا شفاؤه ولا يسمى اسمه على شيء  
الا بآرك فيه وروي ان رجلا قال في حضرة صلى الله عليه وسلم تعس الشيطان  
حتى يصير مثل البيت ويقول تعولي عن الله  
قل بسم الله الرحمن الرحيم فانه يصغر حتى يصير اقل من ذبابة وروي ان من اراد  
ان يحيى سعيدا ويموت شهيدا فليقل عند ابتداء كل شيء بسم الله الرحمن الرحيم  
اي كل شيء ذي بال كما سمي عند بسملة المتيقن ان شاء الله تعالى وعن ابن مسعود  
من اراد ان ينجيه الله من الزبانية التسعة عشر فليقرأ البسملة فيجعل  
له بكل حرف منها جنة اي ستر او وقاية من كل واحد منهن فانه يقولونها  
في كل افعالهم فيها قوتهم وبها استضعفوا وفي هذا القدر كفاية وليتاني مزيد بسط  
انتم ليحفظ

في البسملة عند الكلام على بسملة المتيقن ان شاء الله تعالى **قوله** الحمد لله لما كان المقصود  
على البسملة لا يسمى حامدا عرفا وان لفظ الحمد من افرادها وما صدقها ولذا اقتص عليها  
الامام مالك في موطنه والبخاري في صحيفه وابوداود ومن لا يخصص من الاكابر اوردوا  
الشارح به كالاكثر جريا على العرف المستقر فقال الحمد لله ولقوله صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل  
يحب ان يحمد رواده الطبراني وغيره وروي الشيخان وغيرهما من فروع الاحاديث  
اليه الحمد من الله عز وجل وروي الدلمي عن الاسود بن سريع ان الله يحب الحمد لله  
ليشيب حامده وجعل الحمد لنفسه ذكر وتعباده ذكرا ومعنى الحمد لله الشكر بطل كمال  
ثابت لله لان الكمال اما قديم فهو وصفه واما حادث فهو فعله فالكل حسنة وجملة  
الحمد لله وان خبرية اللفظ في انشائية المعنى اي مستعملة في الانشاء مجازا لمخصول  
الشارح بالتكلم بها كما هو شأن الانشائية لاجاد لفظها ايجاد معناه اذ المقصد بالانشاء  
على الله بمضمونها الماخوذ من مادتها وهيئةها وهو اختصاص المحامدي  
ما يحمد عليه بالله وقال بعضهم الجملة هنا انشائية في اللفظ والمعنى بحسب الشرع  
لانها وضعت شرعا لانشاء الحمد كصيغة العقود كتبت واعتقت وانشائية  
المراد على هذا انشاء جميع المحامد اذ لا يمكن العبد انشاء جميع المحامد منه ومن  
غيره بل المراد انشاء حمد الشخص نفسه فقط **قوله** نقل اللقائي في شرحه على  
جوهرة التوحيد عن الامام النووي انه يستحب الحمد في ابتداء الكتب المصنفة  
وفي ابتداء الدروس للدرسين وفي ابتداء قراءة الطالبين بين ايدي المعلمين  
سواء قرا حديثا او فقه او غيرها واحسن العبارات في ذلك الحمد لله رب  
العالمين وخو للفاكهاني من ايمتنا انتهى **قوله** الحمد لله ثمانية احدى اثنان  
ابواب فمن قال الحمد لله على صفاء من قلبه ففتح له ابواب الجنة الثمانية يدخل من ايها شاء  
والصفاء هو ان لا يرى النفع والفقر الا من الله سبحانه وتعالى لانه لا فاعل في الحقيقة  
الا هو فالفضل منه احسان والضر منه عدل وانه لا يستحق الحمد الا هو قال بعض  
العارفين **قوله** عا افضله اي احسانه وهو خبرتان للحمد فيكون في الكلام جملة فيكون  
قد حمد على الذات او لا وعلى الفعل ثانيا وهذا اظهر من اعرابه طرقا لغوا متلعا بالحمد  
لانه لا يكون على هذا في الكلام الا حمد واحد انتهى شيخنا الشيخ عطية ونقلني الحمد  
من الشارح على هذا الوصف يستعملونه على ثمانية قال لا الحمد لله لاجل افضاله  
فهو حسنة في مقابلة نعمة وحمد على النعمة واجب بمعنى انه يقع واجبا من حيث  
التوابع فينبأ عليه ثواب الواجب الزايد على ثواب النفل بسبعين ضعفا لا ينفق  
انه من ترادف لفظا ونية ياتم قاله اي جرح وحل ذلك ان اضاف الى ما قبله

من حيث  
هو

ادم



لم يلفظ نية ذلك القدر ولا حظ القدر فيه فقط وان لم يتلفظ به اما لو اطلق الحمد على القدر  
لفظ او نية او قيد لفظ فقط فلا يثبت عليه الاثر المذكور قاله السجستاني  
الزرقاني على الوجهين فقام الهمان عقلا ونقلا على وجوبه سبحانه وتعالى لان شكر  
المنعم واجب بالحمد للآيات والاحضار الآمرة بالنذر الموجبة للتفكر وهو سبحانه وتعالى  
قد افاض نعمه على كل موجود ظاهر وباطن وكان قد فأت بهم فيها ولذا قيل نعمان  
ما خلا موجود عنها نعمة لا يحد ونعمة لا ممداد انتهى ونعمة الامداد اعظم فانه لا يحد  
وتكفي اقل من طرفه عين ممداد متصل بكل موجود ما سواه حتى لو انقطع ذلك الممداد اقل  
من طرفه عين لرجوع العالم الى العدم المحض فكل موجود منهم يكتب الوجود بذلك الممداد  
الغير المفصول عن كل موجود ووجه التسمية له بالممداد كونه مأخوذا من الامداد وهو  
عدم الانفصال والممداد هو ارادته تعالى وجوز من يريد موجوديته والامداد بالوجود هو  
الاصول والشرط لغيره من الامدادات الواضحة منه تعالى في خلقه وليس امرا لله  
لخلقهم مقصورا على الاجاد فحسب بل هو حاصل لهم بكل شيء لكن انما يحصل  
الوجود بسببه فهو متفرع عليه اي على وجوده لانه اذا وجد احتاج الى استمرار  
ذلك فلو انقطع عنه نعمة الامداد بهذا الاستمرار لاضمحلاله الى العدم الاصل  
وهذا الاستمرار هو في الحقيقة خلق جديد لكنه يخفى على من لم ينو الله بصيرته  
قال القاسمي قدس سره عند قوله تعالى بل هم في لبس من خلق جديد اي خلق جاد  
يتجدد كل وقت ليس عليهم الشك في سبب التاثير الى مخلوقاته ولو كانوا من  
العلمانيين لسا هدوا الخلق الجديد في كل ان وقد حكى بعض الصوفية في مؤلفه  
ان رجلا اقتضى تخليفه في الشرع فقال له خصمه قل له جلف انه يرضى بسلب  
مدد الله عنه والعياذ بالله ان كان كاذبا فرضي بذلك الشقي وحلفه قتلاني  
في الحال واضمحلال كل من حضر في ذلك الوقت رآه وهو يتلا شائشا فليست  
انتهى ولم يبق له اثر في المجلس والعياذ بالله تعالى انتهى اما شكر المنعم بمعنى  
امتثال او امره واجتناب نواهيه فهو واجب شرعا على كل مكلف واما شكره  
اجماعا وكذا الشكر القلبي بمعنى اعتقاد ان النعم منه تعالى قاله المذاهب  
**قول** والصلاة والسلام لما كان بيننا صلى الله عليه وسلم والسطوة لنا في اتصاله خير من  
الله الباقلا يصلنا شي من هذه الاعلى به وكان شكر الواسطة مطلوب بالحمد لله تعالى  
المنعم وفانما فتوه فان لم تقدر وافادعولة وكان مقدرا في اداء هذا الشكر الدعاء  
الشكر الشارح رحمه الله الى الدعاء له صلى الله عليه وسلم بالصلاة والسلام عليه اداء بعض  
حقه وتوسلا الى الله في قبول حبه وانما مقصد فقال والصلاة والسلام وجمع بينهما  
امتثالا لامر به في الآية والمخرج من كراهة افراد احداهما عن الآخر ولو خطا على القول

به وذكرها بالجملة الاسمية للاشارة الى الروام والنبات ولو لمعونة ان الاصل في كل ثابت دوامه كما  
في جملة الله وتناسب الجمليتين في كونها اسميتين مثلا من محسنات الوصل كما بين في علم  
المعاني فانه قد وصل جملة الصلاة بجملة الحمد بحرف العطف والصلاة اسم مصدر اذ مصدر  
صلى التصلية ولم يأت به كونه لم يسمع بمعنى الدعاء بخير بل يسمع بصفة اي في العذاب  
في قوله تعالى وتصلية تحيم وكذا السلام اسم مصدر اذ مصدره التسليم كما في الآية وانما  
بات به بدل السلام نظر التماسية بين اللفظي الصلاة والسلام في كونها من اسماء المصادر  
انتهى لمخصص السوربي وغيره وسياتي بيان معنى الصلاة والسلام من حيث بسطهما  
عند ذكر المتن لهما ان شاء الله تعالى وقضايل الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم لا يحصى من ذلك  
ما ذكره الشهاب بن محمد في كتابه حسن التوسل عن التماسية في مفاخره صلى الله عليه وسلم  
انه صلى الله عليه وسلم قال من صلى علي كل يوم ثلاث مرات وكل ليلة ثلاث مرات تحبالي  
وشوقالي كان حقا على الله ان يغفر ذنوبه تلك الليلة وذلك اليوم وورد من  
صلى علي عشرين افعق رقبة وورد من صلى علي حين يصبح عشرين عسرا  
ادركته شفاعة يوم القيمة وورد من صلى علي في كل يوم مائة صلاة كتب الله له بها  
الف حسنة ومحى عنه الف سيئة وكتب له مائة صدقة مقبولة وعن ابن  
رضي الله عنه من صلى علي كتب له برأتان برادة من النفاق وبرادة من الفار وكسنة  
الله اجمنان يوم القيمة مع الشهادتين ما ذكره الشهاب بن محمد في كتابه المذکور  
وذكر رحمه الله في كتابه الفتح الرباني ان منفعة الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم على  
على المصلي لانه صلى عليه مرة صلى الله عليه به عشرين افعق الف حسنة والصلاة  
عليه ترجع الى الذي يصل عليه لانه ذلك على الصلوة العقيدة وخلص النية واظهار  
الحجة والمدارمة على الطاعة والاحتمام للمواظبة الكريمة صلى الله عليه وسلم  
وقال ابن حجر من صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه مرة غفر له ذنوبه  
ثمانين سنة **قوله** عاصيا متعلق بمحذوف تقديره كائنان فليس من باب التنازع  
وان من عليه بعضهم قاله عن اي لقيد لا شقاق الذي هو شرط العاملين المتتبعين  
قاله الجمل **قوله** وصحبه وآله قدم الصحيح على الال مع ان الصلاة على الال  
ثبتت بخبر قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد قاله لما قالوا له قد علمنا السلام  
عليك فكيف نصل عليك فقال لهم قولوا والصلاة على الصحابة انما هي بالقياس  
عليهم لان جملة الصحب افضل من جملة الال اي المجموع افضل من المجموع اذ فيه











قبل آدم بستين الف سنة قال ولعل هذا هو المعنى بقول بعضهم خلق الله قبل آدم  
خلقا على صورة الربا ثم اقامهم قبلهم كمن والبن والطير والرم والحسن والبس  
فافسدوا في الارض وسفكوا الدماء فبعث لهم ايليس في جنات الملائكة مدبرهم  
في الجزائر والجزال انتهى وفي الكبريت الاخر للشرايخ في الباب التاسع كان لجان في  
الارض قبل آدم بسبعين الف سنة قال واول من سمي من لجن سيطنا واول من عصى  
وهو الحارث فابلسه الله وابعد وليس هو باب اللجن كما توهم وانما هو واحد منهم  
وهو اول الوصفاء من لجن كما ان قابيل اول الوصفاء من البشر وقال فيه ايضا  
ما نفسه وفي في الباب السبعين وثلثمائة لقد طفت بالكعبة مع قوم له اعرفهم فاستدروا  
بينهم حففت واحدا ونسيت الاخر لقد طفتهم طفتم كما طفتنا سنينا بهذا البيت  
طرا اجمعينا وفي في واحد منهم اما نعرفني فقلت لا قال لاني اجد ادك الاول فقلت  
له كم لك منذ مت فقال لي بضع واربعون الف سنة فقلت له ليس لادم عليه السلام  
هذا القدر من السن فقال لي عن اي آدم تقول عن هذا الاقرب اليك او عن غيره فقلت  
حدثنا روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله خلق مائة الف آدم فقلت قد  
يكون ذلك الجد الذي نسبني اليه من اولئك والتاريخ في ذلك مجهول مع حديثك  
العالم بلا شك فان العالم لا يقع له مرتبة الاولوية لانه مفعول الله تعالى وقال  
فيه ايضا ما فيه وفي في الباب السابع اعلم ان الانسان آخر جنس موجود من  
العالم الكبير وآخر صنف من المولات قال واكمل الله تعالى خلق المولات من الجمادات  
والنباتات والحيوانات بعد انتهاء خلق العالم الطبيعي باحدى وسبعين الف سنة  
ثم خلق الله الدنيا بعد ان انقضى من مدة خلق العالم الطبيعي اربع وخمسون الف سنة  
ثم خلق الآخرة اعني الجنة والنار بعد الدنيا بتسعة آلاف سنة وهكذا سميت الآخرة  
لما فرغ خلقها عن الدنيا هذه المدة وسميت الدنيا الاولى لانها خلقت قبلها ولم  
يجعل الله تعالى للجنة والنار مدا ينتهي اليه بقاؤها فلمها الدوام في لخلق  
الله تعالى طينة آدم بعد ان مضى من عمر الدنيا سبعة عشر الف سنة ومن عمر الآخرة  
التي لانها في الدوام ثمانية آلاف سنة واطل في ذلك انتهى ما اردت نقله  
من الكبريت الاخر وقال الكسائي في القصص في لذهب رحمة الله لما خلق الله تعالى  
نار السموم وهي نار لها ولا رخان فخلق منها لجان لقوله تعالى وارجان خلقناه من  
قبل

نار السموم

سلا

خلق

قبل

قبل من نار السموم فخلق الله خلقا عظيما وسماه مارجا وخلق منه زوجة وسماهامان  
فواقعها فحملت بالجان ثم ولد للجان ولد لسماه الجن منه تفرغت قبايل لجن ومنه ايليس  
اللجن وكان يولد للجن الذكر والجان الانثى فيزوجون الذكر بالانثى فصاروا سبعين  
الف ذكر وانثى ثم ازدادوا عددا حتى بلغوا مثل الرمل وتزوج ايليس وكان اسمه عزازيل  
بامراقين ولد للجان يقال لها روجا بنت شلشا بيل فولدت منه تلبيس وقطرية في بطن  
واحد ثم شعلو وشعليل في بطن ثم زهرود وهرة في بطن ثم شيسبان وشيصبه في  
بطن ثم قفطس وقفطسه في بطن ثم كرا ودا بليس اللجن حتى صاروا لا يحصون وكانوا  
يقيمون على وجوههم كالذرو والنمل والبعوض والجراد والطيور في الكثرة وكانوا يسكنون  
المقارن والقباض والحمامات والطرق والمزابل والمجاوري والنواويس وكل موضع  
واحيى والابل والغنم والبقر والكلاب والسياب فلما امتلأت الارض من ذرية ايليس  
لعن الله اسكن الله لجان الهواء دون السماء واسكن لجن واولادها في سماء الدنيا  
وامرهم بالعبادة والطاعة فذلك قوله تعالى وما خلقت لجن والانس الا ليعبدون  
قال وادعى الله تعالى الى الملائكة اني خلقت دارين احداهما من رحمتي والاخرى من عذابي  
فانظروا اليهما فانظرت الملائكة الى جهنم ودرجاتها واطباقها والوان عذابها فسالته  
ان يخرجهم من هي قال فانطق الله تعالى النار فقالت خلقت مسكنا وعذابا للعاصين  
الذين يدينون والكافرين بتوحيد الله ثم نظروا الى الجنة والى ما اعد الله تعالى لاهلها فقالت  
اهنا خلقت لمن خلقها فانطق الله الجنة فقالت لقد اقم المؤمنون فقالت خلقت  
لنا ونحن المؤمنون فقالت الجنة الذينهم في صلاتهم خاشعون الى قوله الذين يرون  
العز دورهم فيها خالدون فعلموا انها مخلوقة لغيرهم ثم قال الله تعالى اني خلقت هذه الدار  
لاهل طاعني من اخلاقه بيدي وانفخ فيه من روعي واسجد له ملائكتي ممن افضله على  
جميع خلقي في لو كانت السماء تقترح على الارض ونقول رفعت فوقك فانما الخلق الاول  
الاعلى وانا مسكن الملائكة وفي العرش والكرسي والشمس والقمر والنجوم وفي خراب  
الرحمة ومي ينزل الوحي عليك فقالت الارض التي خلقتني ارضا واورعتني عروفا  
لا شجار والنبات والعبود وارسيت على ظري لجان وخلقته في هذه التمارك

بنا











مرور الناس ولو بالصراخ اما الطريق المجهول فلا كراهة فيه نعم لا كراهة في ملوؤه  
ومما اهرى وارجح وحل كراهة ذلك اي البول والغائط في الطريق اذا كان الطريق مباحا  
اما المسبل والموقوف وملاك الغير فيجوز عليه قضاء الحاجة فيه قال مد على خط واذا  
قضت حاجته في الطريق وتلف بها شيء لم يضمن ويفرق بينه وبين التلف بالقيام  
حيث يضمن واضعها بان الغالب في الحاجة ان تكون عن ضرورة واحق غير الغالب بالغالب  
كما يؤخذ من عشي انتهى حفي وعبارته عشي علم ر ولو زلق احد فيه وتلف فلا  
ضمان على الفاعل وان غطاه بتراب او نحوه لانه لم يحدث في التلف فعلا وما فعله  
جائز له انتهى **مسألة** العلامة الزبيري عما لو تعوط في الطريق فهل يجب عليه ان يعطيه  
بتراب مثلا ام لا فاجاب بانه لا يعطيه بل يبقية حاله ليحتمل ان يماوي  
**قوله** اتقوا اللعانية اللعنة هي الفعلة التي يلعب بها فاعلمها لانه من فعلها ستم ولعن  
فلما كانت سببا لذلك اضيف الفعل اليها وفي رواية لسلم واي داور اللعانية قال النوري  
وهما روايان صحيحان قال المناوي وكان المناسب ان يقول اللعونية لانها ملعونتان  
لا لعنان واجيب بانها لما نسبها لعن الناس لها نسب اللعن اليها فيكون  
مجازا من لا في الحديث مجازا ان انتهى سببنا عطية وهذا يقتضي ان يجوز في الاسناد  
فيكون مجازا عقليا من اسناد الوصف الذي حقه ان يسند للفاعل في نفس الامر الى  
المفعول وذلك لان هذا من الشخص في نفس الامر ملعونتان والعلاقة تسببها  
في لعن الناس لهما هذا ويصح ان يكون مجازا في الطرق حيث شبه اللعن الواقع عليهما  
بالواقع منهما بجامع تعلقه بكل منهما واستعير اللعن الواقع منهما للواقع عليهما و  
استق منه اللعنان بمعنى اللعونية وح قال الاسناد حقيق لا يجوز فيه فالجوز  
اما في الطرق واما في الاسناد لا فيهما معا كقولهم كانوا هم البعض انتهى جمل والمناسب  
لقوله اتقوا ان يحلوا على الفعلين فيكون قوله فقال الذي على حذف مصاف اي تخلي  
الذي وتلغى المطابقة بحسب المعنى فلا يفر الافراد ويجوز ان يحلوا على الشخصين  
بتقدير اتقوا افعل اللعانية وهو ظاهر قوله تسببا ان فلا حذف في الذي يتخلى  
ومطابقة بحسب المعنى وقال العلامة المناوي ان لعان الماخوذ من لاعن اسم  
فاعل بمعنى ملعون كقولهم سر كاتم بمعنى مكتم انتهى وماوي وعبارة المدا بفي  
عن خطا اتقوا اللعانية اي اجبتوا فعل اللعانية من عوي اي اتقوا تخلي  
اللعانية

اللعانية قالوا ما تخلي اللعانية قال تخلي الذي لا انتهى **قوله** الذي يتخلى  
انما اعتدل عن الاخبار بالمتنى الى الفرد اشارة الى انها خستهما كالسنة الواحد ويقال  
المطابقة موجودة لان الذي يطلق على المتنى واجمع كقوله تعالى وخضتم كالذي خاضوا  
انتهى وهو ياتي او يقال او بمعنى الواو كانه قيل الذي يتخلى في طريق النابك والذي يتخلى  
في ظلمه انتهى عشي وعبارته مد قوله او في ظلمه او للتوبيخ وفي رواية او في مجالسهم  
فيكون شاملا لمواضع الشمس في الشتاء انتهى **قوله** او في ظلمه الظل لغة الستة  
ومنه انا في ظر فلان وعرفنا اوجودي خلق لنفع البدن يدل عليه الشمس لكن في الدنيا  
بدليل وظلمه ودور ولا شمس انتهى مناوي وفي بعض الفضلاء الظل بكسر الهمزة لغة  
نقيض الفتح وهو الفج او هو بالغداة والفج بالعشية جمعة ظلال وظلول وظلال  
كما في القاموس والمراد به اصطلاحا في الاشياء القائمة على بسط الارض او على  
غيره انتهى **قوله** نسب اي اللعن **قوله** والمعنى احذر واجب **قوله** الخاي كابر سأل اليه  
اتقوا لانه الذي يتقى وتحذر حقيقة انما هو الفعل لا الشخص وقيل ان الانقاء  
للشخص انما هو باعتبار ما يصدر عنه من فعله **قوله** سبب اللعن اي الذي هو التخلي  
في طريق الناس والتخلي في ظلمه **قوله** المذكور لغت سبب قال ولا يتعين بل يجوز  
ان يكون لغتا لللعن لكن ما ذكره هو المتبادر انتهى مد على خط **قوله** مواضع اجتماعهم  
اي نحو حديث مباح اما الحرام فلا يكون كما تقدم بل لو قيل بنديه تنفيرهم لم يبعد وقد  
يجب ان لزم عليه دفع معصية ولا يكون في الاجتماع المكروه ان يتقوا ذلك او ظنه  
وينبغي في ذلك الكراهة نظر الى ان الاصل في الاجتماع الاباحة انتهى وماوي  
**قوله** وظاهر كلامهم ان التعوط في الطريق مكروه اي كراهة تنزيه وهو المعتمد  
**قوله** لما فيه من اذى المسلمين دفع بانه غير محقق **قوله** ونقل في الروضة الخاي وبيل  
له لعنة في الحديث لان اللعن هو اللاتق عركب المعصية واما تركب المكروه  
فالظاهر انه لا يجوز لعنة على العموم وقد يقال يجوز ذلك اذا كان المكروه فيه  
اذا كان كاهنا وكل ذي الرعي الكرية ودخول المسجد فليجرب عناية وهو كسب ايضا  
ونقل في الروضة ان مرجوع قال العلامة ابن حجر وهو وجه وان سكتا عليه في الشرا  
للعلم به ما ذكرناه هذا انتهى وماوي **قوله** عن صاحب العدة انه حرام ضعيف







در این کتاب به بیان فضائل و مناقب ائمه اهل بیت علیهم السلام پرداخته شده است.

ان لا يكون بين الامام والامة  
بناء اي اصلا يستحق معنى  
العضو المراد لهم ولتلك افراده  
بالذرة وان كان النساء الفخذ بما  
لا يمنع من اذوره ونية الانذار  
الحال الثاني  
ما لو جمع الامام  
والامة في غير  
مسجد وكانا  
بفضاء  
وقول

وَمَا لَكُمْ فِي هَذِهِ الْأَصْوَارِ السَّامِيَةِ  
الَّتِي بَيْنَهُمَا بَحْرٌ مَجِيدٌ

والا يتم والماموم  
اعني مالو جمع  
في هذا الحال  
وانما يتحقق  
الشرط

غير مسجد وكان  
ذلك الغير  
ان عدها العرف  
مجتمعا وذلك

وہذا ہے

آخر واستحسنه في الشرح الصغير انتهى **وقوله** ويلزم الواقف بمنزلة  
الرجبة من الحرم أي بعلامة كما قاله الغزي على الجلال **وقوله** ولو حال  
بين المسجدين أو المسجد والمسجد أو المسجد نهر طاري أي يتقن طوره بخلاف  
مالوشك انتهى ابن قاسم على المنهج أي فلا يكونا كالمسجد الواحد وعلى هذا  
فحكم الطريق بخلاف حكم الرجة في صورة الشك لقوله أي مرفى الرجة  
سواء أعلم وقفتها مسجد أم جهل أمرها ملا بالظاهر انتهى عن شى عليه  
الحال الثاني من أحوال هذا الشرط ما لو جامع الإمام والمأموم  
غير مسجد وكانا بفضاء وهو المكان الواسع المنبسط والمراد  
به هنا أن لا يكون بين الإمام والمأموم بناء وهذا يشمل ما لو كانا في مكان  
واسع محوط بتيبيان أو في مكان واسع مسقف على عمد من غير تحوط  
ببناء أو في مكان واسع محوط مسقف كبيت واسع **الشرط الثالث**  
الجلوس على الجلال أو مثل الفضاء ما لو وقف أحدهما  
بسطح والآخر بسطح وإن حال بينهما شارع ونحوه مع إمكان التوصل إلى  
عادة انتهى شرح رأي بان يكون لكل من السطحين إلى الشارع الذي  
بينهما سلم يسلك عادة انتهى ابن قاسم على المنهج انتهى عن شى عليه وسواء  
الفضاء المملوك والوقف والمبعض أي الذي بعضه وقف  
وبعضه ملك والموات الخالص والموات المبعض أي الذي بعضه  
ملك وبعضه موات كما في المنهاج وشرحه لم يذكره بشرط صحة  
القدرة في هذا الشرط **الحال** أن يعتد بمجتبئين فيه عرفا  
وذلك بان لا يزيد ما بينهما من المسافة ولا ما بين كل صفين على  
النهاية ذراع بذراع الأيمن اليد المعتدلة تقريبا فلا تضر زيادة  
بغير متفاحشة كثلاثة أذرع ونحوها وما قاربها لأن العرف  
يعد ما مجتبعين في هذا دون ما زاد عليه وقبله فلو اقتصر  
أي زيادة كانت وغلط الماوردي قائله وكأنهم اغتفروا  
الثلثة هنا ولم يغتفروا في القلتين أكثر من رطلين  
على ما مر لأن المدار هنا على العرف ولم على قوة الماء وعدمها  
ولان